

مناكفة في بيت العدو

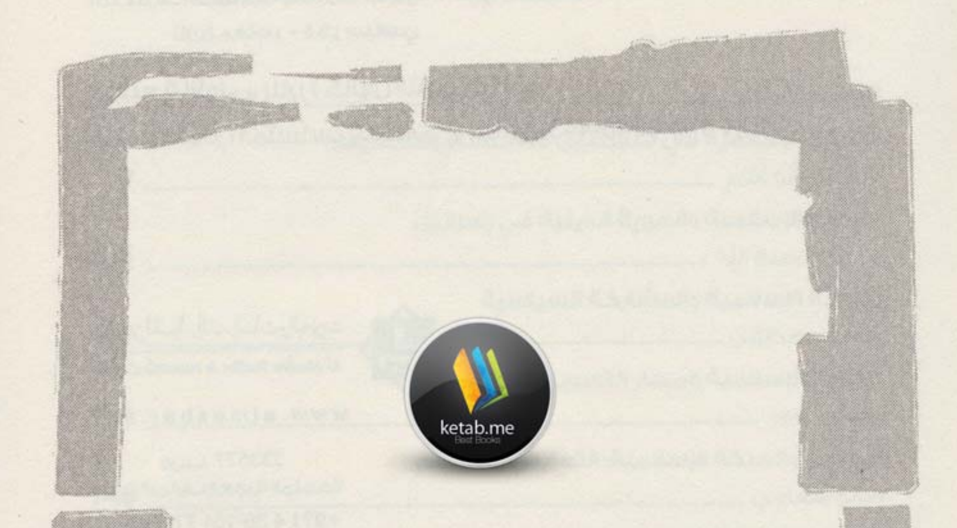


16.5.2012

الحركة الإسلامية في إسرائيل







مناكفة في بيت العدو

الحركة الإسلامية في إسرائيل

الكتاب: **مناكفة في بيت العدو**
الحركة الإسلامية في إسرائيل

المؤلف: **مجموعة باحثين**

الناشر: **مركز المسبار للدراسات والبحوث**

التصنيف: الجماعات والأحزاب الدينية - الدين والسياسة
تاريخ معاصر - فكر سياسي

الطبعة الأولى، يناير (كانون الثاني) 2012

الرقم الدولي المتسلسل للكتاب: ISBN 978-9948-443-14-8



مركز المسبار للدراسات والبحوث
Al Mesbar Studies & Research Centre

www.almesbar.net

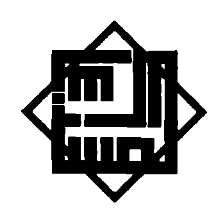
ص.ب. 333577
دبي الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 77 151 36 4 971+
فاكس: 78 151 36 4 971+

info@almesbar.net

مركز المسبار للدراسات والبحوث هو مركز مستقل متخصص في دراسة الحركات الإسلامية والظاهرة الثقافية عموما، ببعديها الفكري والاجتماعي السياسي، يولي المركز اهتماماً خاصاً بالحركات الإسلامية المعاصرة، فكراً وممارسة، رموزاً وأفكاراً، كما يهتم بدراسة الحركات ذات الطابع التاريخي متى ظل تأثيرها حاضرا في الواقع المعيش.

يضم مركز المسبار مجموعة مختارة من الباحثين المتخصصين في الحركات الإسلامية المعاصرة والتاريخية والظواهر الثقافية والاستراتيجية، ويتعاون المركز في هذا الاتجاه مع الباحثين والمراكز والمؤسسات المختلفة التي تتقاطع اهتماماتها مع اهتمامه، وهو ما يضمن تبادل الخبرات وتطوير المهارات الذي يتم عبر تنشيط الحوار بين المتخصصين وتدوير الأفكار بين مختلف الآراء والاتجاهات.



مركز المسبار للدراسات والبحوث
Al Mesbar Studies & Research Centre



تقديم

يتابع الجميع الحراك الفلسطيني بعين رصد واعية، ويعرفون جماعاته المسلحة مثل حماس والجهاد وغيرها، ولكن ماذا عن الفلسطينيين في الداخل الإسرائيلي أي عرب 1948؟ وماذا تحديداً عن الحركة الإسلامية في هذا الداخل؟ حيث تجتمع قدسية القضية وخصوصية الوضع ومتاخمة العدو، هل يلف أجنحتها الخلاف الطبيعي بين اللاهوت الإيديولوجي، والبراغماتية السياسية، مثلما يلف أيضاً أجنحة الحركة في فلسطين؟.

لم يطّلع المثقف العربي، ولا الخطاب السياسي العربي، على كتابات جادّة أو معمّقة الحركة الإسلامية داخل الأرض المحتلة، أو داخل إسرائيل، التي لا ينكر قادة الحركة الإسلامية انتسابهم إليها وحملهم لجوازاتها، رغم «جهادهم» ومقاومتهم ودورهم الذي لا تنكره الدوائر الحكومية الإسرائيلية ذاتها، كما لا تجهل أثره وخطره في حفظ الهوية الدينية لفلسطينيي 1948، وفي تمدد فكرة التحرر مقابل فكرة الاحتلال والاستيطان، وفي حفظ المقدسات مقابل استلابها.

أسئلة كبرى تنقل هذه الممانعة في أحضان العدو، وإيمانا منا بحاجة هذه المنطقة -شبه المهملة في التفكير الثقافي والسياسي

العربي- لكثير من الضوء الذي يجلو خوافيها، ويزيدنا تعرفا عليها ومعرفة بها، وبضغوطات القضية السياسية والعقدية عليها، رأينا أن يكون قصب السبق لإصدار أول كتاب عربي حول «الحركة الإسلامية في إسرائيل»، كاسرين حاجز الصمت ونسجل الحضور في منطقة غابت عنها الدراسات العربية، بل وتشكي ندرة الدراسات السياسية عالميا حولها، ونحن في هذا الكتاب نتتبع أجنحتها ومسارها ومواقفها وقضاياها، وعلاقاتها بالدولة الإسرائيلية، وبقواها الحزبية والسياسية، وكذلك علاقاتها بالداخل الفلسطيني وتياراته المختلفة.

رئيس المركز



الحركة الإسلامية في فلسطين 48 النشأة والتحديات

د. عدنان أبو عامر(*)

الحركة الإسلامية في إسرائيل، أو الحركة الإسلامية في فلسطين 48، هي حركة دينية سياسية نشأت عام 1971 في منطقة المثلث شمال إسرائيل، وتنشط في أوساط الجماهير الفلسطينية من عرب الـ48، الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية. والحركة لا تربطها علاقات تنظيمية مباشرة بحركة «الإخوان المسلمين»، لكن المبادئ التي تتبعها تشابه مبادئ الجماعة، ويقول قادة الحركة إنهم يعملون في إطار القانون الإسرائيلي، ولكن في بعض الأحيان تَمّت محاكمة قادتها بتهمة التعاون مع عناصر مضادة للدولة، أو تنظيم فعاليات غير قانونية.

(*) أستاذ القضية الفلسطينية في جامعات غزة.

في عام 1989 شاركت الحركة الإسلامية في انتخابات المجالس المحلية في بعض التجمعات العربية بإسرائيل، وحصلت على رئاسة المجالس في 6 تجمعات، بينها بلدية أم الفحم، وإدخال نواب إلى بعض المجالس في تجمعات أخرى.

بعد توقيع إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على اتفاقية أوسلو عام 1993، والاعتراف المتبادل بينهما، وقع خلاف بين قادة الحركة بشأن تأييد المبادرة السلمية. وفي عام 1996 اشتد الخلاف، وانقسمت الحركة إلى قسمين: الجناح الشمالي بقيادة رائد صلاح، والجناح الجنوبي بقيادة إبراهيم صرصور، بشأن المشاركة في الانتخابات البرلمانية للكنيست الإسرائيلي، وبينما دعا الجناح الشمالي الجمهور الإسلامي لمقاطعة الانتخابات، أنشأ الجناح الجنوبي «القائمة العربية الموحدة» بالتعاون مع سياسيين عرب، وحصل على 4 مقاعد في الكنيست.

وتعود الجذور الأولى للحركة الإسلامية في إسرائيل إلى أوائل السبعينيات؛ حيث تضافرت عدة عوامل أدت إلى تصاعد التيار الإسلامي لدى عرب الـ 48، من أهمها:

1. حرب الخامس من حزيران لعام 1967، التي أدت لفقدان الثقة بالأنظمة السياسية العربية القائمة.

2. استئناف الاتصال المباشر بالفلسطينيين وعلماء الدين في الضفة الغربية وقطاع غزة إثر حرب 1967 بشكل أوجد حوافز منشطة للعودة إلى الدين، وساعد على هذا نشاط الحركات الإسلامية في الضفة والقطاع، مثل حركات: الإخوان المسلمين، وحزب التحرير الإسلامي، والجهاد.

3. توجه عدد كبير من الشباب العربي إلى الدراسة في الكليات الإسلامية داخل الضفة الغربية، مثل كلية الشريعة في الخليل، المعهد الديني في نابلس.

4. نجاح الثورة الإسلامية في إيران، وتحقيقها لفكرة إقامة الدولة الإسلامية.

5. تراجع الفكر اليساري في الدول العربية لصالح الاتجاه الإسلامي، وتعاظم دور الحركات الإسلامية في العالم العربي[1].

وقد ظهرت النواة الأساسية للحركة الإسلامية في إسرائيل بمنطقة المثلث عام 1971، وهي منطقة أكثرية سكانها عرب مسلمين، تمتد بين مدينتي كفر قاسم وأم الفحم على الحدود بين إسرائيل والضفة الغربية.

ثم توسعت الحركة بعد ذلك، وأقامت مراكز في منطقتي الجليل والنقب، وكان الشيخ «عبد الله نمر درويش» من أوائل المبادرين إلى تأسيس الحركة الإسلامية. ففي هذا العام 1971 تخرج درويش في المدرسة الإسلامية التي كانت تسمى المعهد الديني في مدينة نابلس، وبدأ يدعو للعودة إلى الإسلام، ويعمل على بناء جيل يحمل الإسلام عقيدة وشريعة ونظام حياة، وفي عام 1972 أقام أول نواة للحركة الإسلامية في كفر قاسم؛ حيث اقتصر على نشر الدعوة حتى عام 1974، وبدأت

(1) عدنان أبو عامر، الحركة الإسلامية بين الدعوة والسياسة، «مركز الإعلام العربي»، القاهرة، 2006، ص23.

دعوته بالعودة إلى الإسلام تصل القرى المجاورة، وتحديدا في كفر برا وجلجولية والطيبة.

وفي عام 1978 وصلت الدعوة إلى مدن أم الفحم وباقة الغربية و«جت» شمالي منطقة المثلث، وفي العام التالي وصلت إلى النقب، أما في عام 1980 فقد وصلت إلى الناصرة وبعض قرى الجليل[2].

ومن خلال تحليل الأدبيات الصادرة عن الحركة الإسلامية من جهة، ومتابعة العمل الميداني الذي قامت به من جهة أخرى، سيكون من الصعب ان نحدد بصورة دقيقة بداية كل مرحلة تاريخية، بسبب الاستمرارية بين كل مرحلة وأخرى، ومع ذلك، فبإمكاننا إجراء تقسيم تاريخي ما حول تطور الحركة الإسلامية:

المرحلة الأولى 1948-1967

بعد نكبة عام 1948 عانى المجتمع العربي في إسرائيل من مأساة الهزيمة، والتي تحول العرب في أعقابها إلى أقلية داخل دولة إسرائيل، وأغلبية الأقلية كانوا من المسلمين مما عقد الوضع القائم.

وقد أدى قيام إسرائيل إلى تحول عميق في البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع الفلسطيني هناك، وجاء الحكم العسكري ليفرض على الأقلية العربية عام 1949 إجراءات صارمة، أسفرت عن تدمير كل محاولة لإقامة قيادة قطرية، أو مؤسسات سياسية وثقافية،

(2) صالح لطفي، الحركة الإسلامية تطلعات وتحديات، مجلة شؤون دولية، ع1، 1994، مركز الدراسات المعاصرة، أم الفحم، ص43.

بل قام على إنشاء قيادات محلية وتقليدية، اعتمدت على البنى العائلية التقليدية، لذلك ظهرت طبقة المخاتير ورؤساء الحمائل الذين أداروا صراعات على السيطرة الداخلية في القرى من خلال استخدام مؤسسات الحكم العسكري.

ومنذ قيام الدولة وحتى بداية سنوات السبعينيات لم تتأسس أي حركة دينية عند العرب في إسرائيل، وحصرت وظيفة رجال الدين المسلمين بطقوس دينية، ومعالجة شؤونهم الشرعية والأحوال الشخصية لأبناء الطائفة الإسلامية.

وظهر في الدولة الجديدة عقب الحرب فراغ كبير في المجال الديني، فالكثير من علماء الدين تركوا أو طردوا مع أكثرية السكان العرب، وأبقيت الجماهير المسلمة القليلة في الدولة تقريبا بدون أماكن مقدسة.

إضافة لذلك، لم تحظ التربية الدينية أو تعليم الدين الإسلامي بالتشجيع في جهاز التعليم الرسمي، والساعات التي خصصت لتعليم الدين كانت قليلة جدا، وتعليم القرآن الذي كان منتشرا في المجتمع العربي قبل الحرب تم تقليصه ودمجه بصورة بطيئة جدا في المدارس.

وبالتالي فإن الحكم العسكري والجو العام العلماني في إسرائيل في سنوات الخمسينات، وبداية سنوات الستينات، شددت على خنق أي شروط ملائمة لتطور حركة دينية إسلامية في الدولة، كما أن المناخ الثقافي والأيديولوجي في المنطقة عامة لم يشجع ثقافة دينية مسلمة، فقد انتشرت القومية العربية في مصر وسوريا وباقي الأماكن العربية على غرار الناصرية في مصر، أو البعث الاجتماعي في سوريا.

والنشاط الإسلامي الوحيد الذي يمكن مشاهدته في هذه السنوات كان بمستوى «الدين الشعبي»، في إطار نشاط جماعات صوفية في عكا والمثلث، لكن هذا النشاط بدأ قبل قيام الدولة بكثير، وله تاريخ طويل المدى بدأ في العهد العثماني لفلسطين.

في بداية سنوات الستينات، وخاصة مع زيارة بابا الفاتيكان لإسرائيل عام 1964 بدأت صحوة مؤقتة للنشاط الإسلامي، خاصة بين الشباب المسلمين، وكرد فعل مباشر على إقامة نوادي مسيحية في الناصرة وعدة قرى مختلطة في الجليل مثل قرية عبلين، فقد أقيم في قرى أخرى نوادي إسلامية: نادي الشباب المسلم في عبلين، وأطلق أعضاء النادي لحاهم، وشجبوا قمع الإخوان المسلمين في مصر، واعترضوا على شنق مفكر الحركة في مصر، سيد قطب، وانشغلوا في نشاطات تطوعية بهدف بناء مساجد، مثل مسجد السلام في الحي الشرقي الإسلامي في الناصرة[3].

المرحلة الثانية 1967-1983

جاءت الصحوة الإسلامية بين العرب في إسرائيل مرتبطة بمجموعتين من العوامل:

المجموعة الأولى: تظهر في التقاء ظروف خاصة ومحلية مر بها العرب في إسرائيل.

---

(3) إيلي ريخس، الحركة الإسلامية في إسرائيل، تل أبيب: معهد موشيه ديان لدراسات الشرق وإفريقيا، 1993، ص43.

المجموعة الثانية : وتظهر بالظروف العامة المرتبطة بإحياء الإسلام في العالم العربي والإسلامي منذ السبعينيات.

ونتيجة للأزمات المتعددة الأبعاد داخل الوسط العربي في إسرائيل، فقد زاد توجه الناس للإسلام، وبالذات في صفوف الشباب، علما بأن حرب 1967 فجرت جدار «الخط الأخضر»، وفي الوقت نفسه تحطم الحاجز الذي فصل بين السكان العرب بعضهم عن بعض في فترة الحربين 1948-1967، وخلق شعبين متجاورين كانا شعبا واحدا قبل عام 1948، وفجأة عادت عقارب الساعة للوراء لإزالة الحدود بين الشعبين.

وقد تعمقت إزالة الحدود بعد حرب عام 1967 في وعي الجماهير العربية في الجهتين، وفي الوقت نفسه تعمقت العلاقة، وبالذات على خلفية الزيارات والرحلات واللقاءات، وظهرت في المجالات التالية: تجدد اللقاءات العائلية، فتح العلاقة مع الدول العربية، علاقات زواج، علاقات اجتماعية واقتصادية، علاقات ثقافية وتنظيمات مشتركة لأعمال كفاحية.

وأصبح ممكنا للأقلية العربية بعد حرب 1967 التوجه للأماكن المقدسة للمسلمين، خاصة في القدس، الشيء الذي لم يحظوا به منذ قيام الدولة[4]. وكان لحركة الإخوان المسلمين في مصر التي ركزت نشاطها في جامعة الأزهر، التأثير المباشر على قطاع غزة، بواسطة الطلاب الغزيين الذين تعلموا هناك، وأقاموا الجامعة الإسلامية في غزة، وبواسطتهم وصلت هذه المبادئ للضفة الغربية، خاصة للجامعات

---

(4) نهاد علي، دراسة غير منشورة عن الحركة الإسلامية في الداخل، ص23.

الإسلامية في الخليل وقلقيلية وبيت حنينا، ومن هناك انتقلت الأفكار للقرى العربية داخل إسرائيل، لاسيما مناطق قرى المثلث الصغير الذي يتاخم الخط الأخضر.

وإحدى مظاهر هذا التأثير كان ذهاب طلاب من المثلث الصغير لتعلم الدين الإسلامي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالنهاية انتقل التأثير إلى منطقة المثلث حيث ان هناك تعدد في الطوائف الدينية، وبالإضافة للمسار المصري الذي كان له تأثيره، فقد كان هناك مسار آخر يعتبر أيضا هاما، وهو المسار السعودي عن طريق الأردن وسياسة «الجسور المفتوحة» في نهر الأردن للضفة الغربية، ومن هناك الطريق قصيرة لإسرائيل.

وقد شكل عقد الثمانينيات فرصة ظهور الانقلابات السياسية والدينية في الشرق الأوسط: في إيران ظهرت الثورة الإسلامية التي أطاحت بالشاه، واستبدلته برجل ثوري هو الخميني، وفي مصر عمقت الحركات الإسلامية من جذورها في المجتمع المصري، ونادت بـ«الجهاد ضد الكفار»، واغتالت الرئيس المصري السادات، وفي سوريا أعلنت جماعة الإخوان المسلمين الجهاد ضد الحكم في سوريا. وقد وصلت النظريات التي صاغها الثوريون في إيران ومصر وسوريا إلى العرب في إسرائيل بطرق مختلفة.

ومن بين هذه التعبيرات بروز ما كان يعرف بـ «حركة الشباب المسلم»، فمن بين فسيفساء التيارات السياسية بين السكان العرب ظهر الشباب المسلم كحركة دينية تحمل طابعا خاصا، ليست حزبا سياسيا،

وليست قائمة انتخابية، وليس تيارا فكريا، وإنما ظاهرة متعددة الأوجه تضم بداخلها كل التعريفات معا.

المرحلة الثالثة مرحلة الارتكاز 1983 - حتى الآن

بعد الكشف عن تنظيم «أسرة الجهاد»، أثر ذلك على مزاج الشباب المسلم، تحديدا في مدينة أم الفحم، أحد المدن المهمة للحركة الإسلامية، وبعد إجراء حملة الاعتقالات بين صفوفهم في منطقة المثلث، بدا أن هناك هبوطا في نشاطاتهم، حيث قرروا أن يتبعوا تكتيكا جديداً وقياس خطواتهم حتى لا يثيروا غضب السلطات ضدهم، حتى أنه يمكن القول إنهم اختفوا عن الساحة إلى أجل مسمى.

ومع ذلك بقي هؤلاء الشباب المسلم القوة الديناميكية في عدد من قرى المثلث، وما زالوا يشكلون قلقا لمنافسيهم السياسيين، كالحزب الشيوعي وأبناء البلد.

وتركز نشاط شباب الحركة في مجال الزكاة، ونجحوا في جمع مبالغ طائلة، وزعوها على العائلات المستورة، وأنفقوها على مشاريع اجتماعية وجماهيرية، ووزعوا منحا للطلاب الجامعيين الذين يدرسون في البلاد والخارج، وفتحوا مكتبات، باعوا فيها كتبا وأدوات قرطاسية بأسعار رخيصة، ولقيت أعمالهم إقبالا وتشجيعا كبيرين من الجمهور العربي[5].

(5) باز أوبان: الميثاق الإسلامي ودلالاته، مركز موشيه ديان، 1988، تل أبيب، ص23.

والسؤال الذي يطرح نفسه خلال هذه المرحلة: لماذا قرر عناصر الحركة الإسلامية أن يخفضوا من نشاطاتهم، بالرغم من ان الأرض كانت خصبه وجاهزة لنشاطهم؟

هناك سببان لذلك:

1 - لأنهم عرفوا جيدا أنهم متواجدون تحت أعين السلطات الإسرائيلية، ولا يريدون أن يزودوها بذريعة لاتخاذ خطوات صعبة وشديدة ضدهم.

2 - ربما أرادوا إثبات من خلال تصرفاتهم، أنه لا يوجد علاقة بينهم وبين من اعتقلوا وحوكموا بأعمال معاديه للدولة، وإعطاء مصداقية لأنفسهم أمام الجمهور العربي.

وهكذا يمكن أن نصف مرحلة تطور الحركة الإسلامية في إسرائيل بعد عام 1983، كـ «مرحلة الارتكاز»، بعد الاطلاع على المجالين الأيديولوجي، الذي تميز بالاعتدال في المواقف السياسية، والتشديد على الحفاظ على القانون، وقبول الوضع القائم ومحاولة الحركة الاندماج بين المواطنين العرب في إسرائيل.

ومنذ إطلاق سراح قادة «أسرة الجهاد» عام 1983، بدأت الحركة مرحلة جديدة في التنظيم السياسي والأيديولوجي بين العرب، يمكن وصفها بمرحلة «البراغماتية السياسية»[6]. حيث حاولت الحركة في هذه المرحلة أن تدمج بين الثبات على المصادر أو الأصول الإيديولوجية

(6) صالح لطفي، مرجع سابق، ص45.

الإسلامية، وبين التوجهات البراغماتية الواقعية، التي فرضت نفسها على الواقع السياسي في إسرائيل.

وبات أنه لا يوجد شك في أن قادة الحركة استخلصوا العبر من اعتقالات رجال «أسرة الجهاد»، حيث اقتنعت أن الحياة في إسرائيل تجبرها على تغيير طريقة العمل والمواقف السياسية المعلنة. كما عززت الحركة من قوتها وتأثيرها بين الطائفة المسلمة في إسرائيل، وفضلت الحركة صفة «حركة الشباب المسلم»، وبدأت بالتنظيم من خلال جمعيات الصدقة المسجلة حسب القانون، وفي وزارة الداخلية والمجالس المحلية العربية، مع تأكيد قادتها أنهم سيعملون في إطار القانون الإسرائيلي، خاصة بعد انتخابات السلطات المحلية، التي أدت لتقوية الحركة الإسلامية بشكل واضح عام 1989.

الإطار التنظيمي

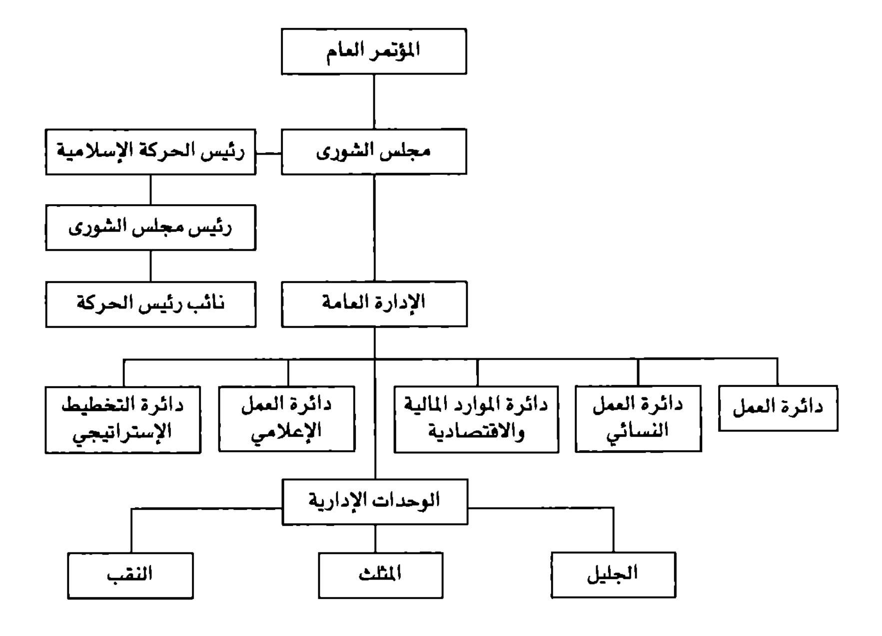
يعد البناء التنظيمي للحركة الإسلامية في الداخل بسيطا وغير معقد، بالنظر إلى الحركات الإسلامية الأخرى، ويتألف من: المؤتمر العام، مجلس الشورى، الإدارة العامة والوحدات الإدارية، الشعب والفروع.

ويعتبر رئيس مجلس الشورى هو الرئيس الفعلي للحركة الإسلامية، كما أن لباقي الجهات الإدارية رئيس ومسؤول مباشر عنها، حيث تتركز الشؤون التنفيذية من: إشراف ومتابعة لكل المؤسسات والجمعيات التابعة للحركة الإسلامية، وتعد هيكلية الحركة التنظيمية من الهيكليات غير المعقدة والسلسة في التعامل مع الوحدات التنظيمية المختلفة للحركة[7].

---

(7) نضال عيسى، مرجع سابق، ص67.

البناء التنظيمي للحركة الإسلامية في إسرائيل



أهداف الحركة وطموحاتها

يشير الاطلاع على المنشورات الصادرة عن الحركة الإسلامية كـ: «إلى الإسلام، الإسلام هو الحل، لقاء الأحبة، أخي العاقل اجلس بنا نفكر ساعة» إلى طبيعة الأهداف والطموحات التي حددتها الحركة، ففي حين تمثلت الرسالة الأساسية للسنوات السبعين بالأسلمة والعودة للدين، ركزت الرسالة المركزية في نهاية الثمانينيات والتسعينيات على الموضوع الاجتماعي.

وحسب ذلك فان أهداف الحركة هو مزج الأهداف الوطنية، الاجتماعية والثقافية وحتى السياسية، وتجلى ذلك بـ:

1 - الحفاظ على الهوية الوطنية العربية الفلسطينية خوفا من التهويد.

2 - المحافظة على الهوية الجماعية والثقافية خوفا من الاندماج.

3 - الحفاظ على بقاء العربي في أرضه.

4 - بناء مؤسسات اجتماعية وخدماتية للحاجات اليومية، بناء مؤسسات تعليمية، صحية.

5 - الفطام من المخدرات والكحول، وإقامة نوادٍ رياضية ومؤسسات دينية ومساجد، التي بنتها الحركة، كلها ذات طوابق كل طابق له هدفه، طابق لأهداف رياضية، وآخر مكتبة عامة وقاعة محاضرات، وثالث للخدمات الصحية، والأخير مسجد للصلاة.

6 - تحرير أملاك الوقف الإسلامي، ووقف مصادرة الأراضي، والاعتراف بالقرى وتعزيزها.

7 - المحافظة على البيئة العربية والإسلامية في إسرائيل، والمحافظة على المساجد والمقامات.

8 - في المجال السياسي، توحيد كل الصفوف لتشكيل جماعة ضغط ذات وزن، يكون لها تأثيرها على السياسات في إسرائيل[8].

---

(8) مقابلة مع الشيخ رائد صلاح في مجلة البيان، لندن، ع7، 2003، ص54.

الحركة الإسلامية والانتخابات

الانتخابات البلدية

أعطت الجماهير العربية في إسرائيل أهمية كبرى للانتخابات المحلية، والدليل على ذلك نسبة التصويت المرتفعة في الانتخابات مقارنة مع انتخابات الكنيست، خاصة بعد سن قانون الانتخابات المباشرة لرئاسة المجلس في عام 1975. علما بأن العرب في إسرائيل لا يشتركون في إدارة السياسة الخارجية، وملفات الأمن والاقتصاد، لهذا فهم يرون في الحكم المحلي مجالا جوهريا يستطيعون من خلاله ان يعبروا عن إرادتهم بصورة جيدة، الأمر الذي أسفر عن ارتفاع وزن وتطور المجال المحلي في الدولة بشكل كبير في التجمعات العربية، وقد تجلى ذلك في إنشاء «اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية» كجسم تمثيلي وطني للجمهور العربي.

وعلى الرغم من عدم اعتراف السلطات باللجنة، إلا أنها حظيت بشرعية جماهيرية واسعة في المجتمع الإسرائيلي والجهاز الحزبي، على الرغم من أن الحركة الإسلامية اندمجت عمليا في اللجنة بعد انتخابات المحلية عام 1989، لاسيما وأن الانتخابات المحلية عام 1989 كشفت النقاب على خارطة الأحزاب السياسية في الوسط العربي عن قوة جديدة، ممثلة بالحركة الإسلامية.

وقد نجحت القوائم الإسلامية في انتخابات الفوز بخمسة مجالس محلية، مقابل واحدة في انتخابات عام 1983، و بـ 45 مقعدا في 14 بلدية ومجلس محلي، مقابل 6 مقاعد في أربعة مجالس عام 1983، وهذا ارتفاع

كبير، لكن النجاح هو أكبر بكثير، لاسيما عندما نفحص المعطيات على ضوء القوة الانتخابية للحركة في التجمعات المسلمة.

ولضرورة المقارنة، فقد حافظت القوائم الإسلامية على قوتها في الانتخابات التي أجريت في نوفمبر 1993، وقد فازوا بخمسة رؤساء، إلى جانب خسارتهم لرئاسة بلدية «راهط» في النقب، لكنهم فازوا برئاسة المجلس المحلي «كابول» في الجليل، ووصلوا إلى تسوية بالتبادل في كفر كنا بالجليل.

وقد حظيت القوائم الإسلامية لتمثل في كل التجمعات التي فازت فيها، ولم تفشل في أي منها، علما بأنها في انتخابات 1993 حدث تراجع في قوتها في انتخابات بلدية الناصرة، أكثر من ذلك فقد كان لهم نجاح نسبي في مدينتي مختلطتين هما اللد والرملة.

ففي مدينة اللد فاز الحركة الإسلامية بمقعدين وحيدين حصل عليهما الجمهور العربي فيها، وحصلوا على مقعد واحد من مقعدين حصل عليهما العرب في الرملة.

ومن المعطيات الإحصائية يتضح أن أساس قوة الحركة الإسلامية في المجال المحلي، كما هو في المجال القطري في المثلث، لأنها نمت هناك، وسكان المثلث كلهم مسلمون، كما أن الاحتكاك مع الضفة الغربية، وطريقة الحياة التقليدية الدينية لسكان المثلث أدت لنجاح الحركة في المثلث أكثر من فوزها في الجليل والنقب.

وفي انتخابات عام 1998 فازت الحركة بـ 7 مواقع رئاسية، استعادت خلالها رئاسة راهط التي فقدتها عام 1993، وفازت بموقع جديد

في طمرة، وخسرت رئاسة مجلس كفر قرع، أما على مستوى المقاعد فقد حصلت على 46 مقعدا في 15 انتخابات محلية خاضتها ضد قوائم نزلت باسم الحركة، أو قوائم متحالفة.

صحيح أن القوائم الإسلامية المحلية في التجمعات المختلفة لها علاقة تنظيمية، وربما نوع من الطاعة لقيادة الحركة الإسلامية في الجناح الشمالي، إلا أنه لكل قرية جوهر خاص بها، مما يعطي القائمة الإسلامية المحلية مساحة كبيرة للمناورة، مقارنة مع القوى المركزية مثل الحزب الشيوعي الذي يخضع لقياسات قطرية[9].

وضمن سعيها لتحسين أحوال فلسطينيي 1948، شاركت الحركة الإسلامية منذ عام 1984 في انتخابات المجالس المحلية العربية، أما انتخابات الكنيست فقد رفضت الحركة في بداية الأمر المشاركة فيها؛ لأن ذلك يعني إضفاء الشرعية من قبلها على دولة إسرائيل.

وقد فازت الحركة في أول انتخابات محلية تشارك فيها برئاسة مجلس محلي «كفر برا»، وحصلت على تمثيل في عضوية مجلس كفر قاسم والطيبة، وفي الانتخابات المحلية التالية عام 1989 فازت الحركة الإسلامية برئاسة خمس سلطات محلية في: أم الفحم وكفر قاسم وجلجولية وراهط وكفر برا، وحصلت على عضوية بعض المجالس البلدية في الناصرة وكفر كنا والفريدس والطيبة والطيرة وقلنسوة.

---

(9) Issam Abu ralya . Developmental Leadership : The case of the Islamic Movement in Um al-Fahim . the Hebrew University ; Jerusalem ; 1991 .p 131.

وقبيل انتخابات 1996 وقعت تطورات سياسية في الحركة الإسلامية يمكن أن نطلق عليها «انشقاقا» في صفوف الحركة، بعد أن قام عبد الله نمر درويش بتأسيس ما سُمي «التيار المعتدل للحركة» الذي تحالف مع الحزب الديمقراطي العربي في وقت لاحق، وخاض انتخابات الكنيست الرابعة عشرة 1996 معه في قائمة واحدة.

ورأت المؤسسة الرسمية والسياسيين والإعلام في إسرائيل في نجاح الحركة الإسلامية في انتخابات عام 1989، مظهرا من مظاهر التطرف، لدرجة ان وزير الداخلية «ارييه درعي» قال «سنشتاق للحزب الشيوعي»، فيما نظر رئيس الحكومة «ايهود اولمرت» إلى صعود الحركة الإسلامية على أنها ظاهرة مقلقة، التي سوف تهددنا إذا أغفلناها»[10].

وقد قيلت هذه الأقوال بعد فوز مرشحي الحركة الإسلامية لرئاسة بلديات أم الفحم، كفر قاسم، كفر برا، حيث توجه اولمرت بنداء لمواطني إسرائيل المسلمين، مطالبا إياهم بـ «الابتعاد عن الأصولية الإسلامية المكروهة في العالم كله، محذرا من تبني المسلمين للأفكار الأصولية التي سوف تهدد أساس التعايش في إسرائيل.

وفي فترة متأخرة، حاول أعضاء كنيست من أحزاب «الليكود وتسومت» منعها من المشاركة السياسية من خلال عرض الحركة كعامل معادي للدولة، الذي قد يهدد العلاقات الحساسة بين اليهود والعرب[11].

(10) يديعوت احرونوت 1989/3/1، هآرتس 1989/3/2، معاريف 1989/3/1.

(11) هآرتس، 1995/2/12.

وبتاريخ 1995/2/8 ناقشت الكنيست نتائج تقارير صحفية عن سيطرة الحركة على المجالات الدينية، التربية، الصحة والرفاهية في التجمعات العربية داخل الخط الأخضر.

وجاء بعد نقاش مستعجل لجدول أعمال الكنيست قدمتها الكتل البرلمانية «تسومت، الليكود، ميرتس، العمل، المفدال»، حيث قال ممثل تسومت عضو الكنيست «موشيه بيلد»: «الحركة الإسلامية هي سرطان في جسد الأمة الإسرائيلية، وعلى الحكومة إيقاف بسرعة الانجرار وراء نشاطاتها، وإذا لم تفعل ذلك، فإنهم سيحطموننا من الداخل»[12].

وفي أثر فوز الحركة في الانتخابات البلدية، سئل الشيخ رائد صلاح عن تخوف الحكومة الإسرائيلية من صعود التيار الإسلامي، باعتبارها «إيران صغيرة في شمال إسرائيل»، فأجاب قائلا: قالوا سنسكب ماء النار على أرجل البنات المكشوفة، هل حدث هذا الأمر؟

انتخابات الكنيست وانقسام الحركة

كان للنجاحات التي تجلت في السلطات المحلية، أن عززت التوجه لدى قسم من قيادات الحركة الإسلامية في إسرائيل لنقل هذا النجاح إلى المجال البرلماني القطري، وقد رأوا في نجاحهم وارتفاع شعبيتهم بين السكان العرب رمزا إيجابيا، خاصة على ضوء نقدهم وخيبة أمل الناخب العربي، حسب رأيهم، من الأحزاب القائمة ونشاط أعضاء الكنيست العرب.

---

(12) معاريف، 1995/2/8.

واعتقد هؤلاء القادة أن الوقت قد حان لفرض قوة الحركة الانتخابية على المستوى البرلماني القطري، وإثبات انه يمكن للمواطنين العرب أن يحققوا من خلال البرلمان الإسرائيلي أهدافهم بصوره ناجعة أكثر، وقد أدى هذا التوجه لاختلافات بالرأي داخل الحركة.

وقد خلق هذا الخلاف عشية انتخابات الكنيست والانشقاق الذي جاء في أعقابه، انطباعا بالذات في وسائل الإعلام:

1 - ففي حين وضع الشيخ درويش ومؤيدوه موضوع التنافس في الانتخابات هو إعطاء شرعية للحركة في المجال القطري، وقياس قوتها الانتخابية، والمحاولة لخدمة السكان العرب في إسرائيل من خلال البرلمان، خاصة عقب النقد وعدم الارتياح عن أعمال ونشاطات أعضاء الكنيست العرب في الكنيست.

2 - التيار الثاني بقيادة الشيخ صلاح الذين لم يوافقوا على هذه الادعاءات، وقد قال: «كوني إسرائيلي حقيقة لا يمكن ان أخفيها، لهذا فإن معارضتي للموضوع هي لأسباب تكتيكية، وليست إستراتيجية، ونقول إنه من السابق لأوانه التنافس على انتخابات الكنيست، فقد مررنا تجربه انتخابات السلطة المحلية، ولم نجز بعد فحصا داخليا: هل نجحنا أم فشلنا، هل قوينا أم تراجعنا، كل هذه الأمور يجب فحصها بدقة قبل ان نقرر قرارا تكون نتائجه كارثية»[13].

---

(13) يديعوت احرونوت، 1989/3/3.

ومنذ ذلك الحين، انقسمت الحركة لثلاثة تيارات قوية مرتبطة بثلاث شخصيات قيادية:

التيار الأول ويمثله عبد الله نمر درويش: وهو تيار براغماتي، يقول عن نفسه أنه يعايش الواقع، ويمتنع عن الاحتكاك بالسلطات الإسرائيلية، ويميل إلى الاندماج في الواقع الإسرائيلي؛ ولذلك فقد دفع هذا الاتجاه نحو المشاركة في الانتخابات عن طريق التصويت لمصلحة قائمة عربية حليفة، وهذا التيار أكثر وضوحا وعلانية في التعبير عن دعمه لعملية السلام واتفاق أوسلو، وذو علاقات قوية بالسلطة الفلسطينية، وتزعم هذا التيار إلى جانب الشيخ درويش، توفيق الخطيب، عبد المالك دهامشة، وآخرين.

التيار الثاني يقوده رائد صلاح: ويقيم علاقات قوية بالحركات الإسلامية في الضفة وقطاع غزة، لاسيما حركة حماس، وكان موقفه من الانتخابات العامة الإسرائيلية وسطًا بين رفض المشاركة فيها كحركة، مع السماح لأنصارها بالتصويت فيها لبناء قوة تصويت عربية، وقد حافظ هذا التيار على علاقات جيدة بالسلطات الإسرائيلية بعد أن أصبح يحكم العديد من البلديات كي يحصل على موارد لتمويل المشاريع التطويرية المحلية والخدمات. ومن رموزه إلى جانب الشيخ رائد، كلا من هاشم محاجنه، كمال خطيب، وآخرين.

التيار الثالث بقيادة كمال الخطيب: ذو مواقف متشددة ضد المشاركة في الانتخابات الإسرائيلية، حيث انضم التياران الأخيران في حركة واحدة أُطلق عليها «الحركة الإسلامية الفرع الشمالي»، أما

التيار الأول فأصبح يحمل اسم «الحركة الإسلامية الفرع الجنوبي»[14].

وعلى الرغم من اتفاق الحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني على مختلف محاور العمل الفكري والسلوك السياسي، سواء كان ذلك تجاه إسرائيل أو تجاه المواطنين العرب داخل فلسطين من غير المسلمين، أو حتى تجاه الحركات الإسلامية الأخرى، الفلسطينية والعربية.

وعلى الرغم من كل ذلك، إلا أن عقد التسعينيات من أواخر القرن العشرين شهد افتراقا أقرب ما يكون إلى القطيعة، قبيل الانشقاق التاريخي الذي وقع في الحركة بين الجناحين، الشمالي والجنوبي، وتبدى ذلك أكثر فأكثر في مواقف الشيخ عبد الله نمر درويش، الذي بدأ بإعلان عدد من المواقف السياسية والتوجهات الفكرية تنافي كليا ما ذهبت إليه الحركة الإسلامية بزعامة الشيخ رائد صلاح.

ومن المواقف الدالة على هذه القطيعة:

1 - انتقد الشيخ درويش أكثر من مرة الخط العسكري الذي ميز نظرية الداعية الإسلامي السوري سعيد حوى، التي قادت الإخوان المسلمين في سوريا في محاولة لإسقاط النظام بالقوة، وفشلت فشلا ذريعا، وأدت لقمع الحركة هناك، مشددا في مقابلاته للصحف الإسرائيلية، ومقالاته في صحيفة «صوت الحق والحرية» عدم ملاءمة هذه النظرية للأقليات بشكل عام، وللمسلمين في إسرائيل بشكل خاص.

---

(14) رائد صلاح: قنبلة موقوتة، صحيفة هتسوفيه، 204/3/15.

2 - أكثر من ذلك، يعترف درويش بأن العرب أقلية في إسرائيل، ويعلن التزامه وقبوله بهذا الوضع، ويكثر من ذكر جعفر ابن أبي طالب الذي عاش في دولة غير إسلامية، أثيوبيا، دون ان يضر إسلاميته ولا يضر بإيمانه وإخلاصه للدولة التي عاش فيها.

3 - بهذا المعنى أو ذاك، يظهر الشيخ درويش في هذه المرحلة، أقل مثالية ورومانسية وأكثر واقعية، فهو مستعد للتحاور مع اليهود، لكن لا يعني أنه يقبل الأيديولوجية الصهيونية.

4 - يزيد الفراق الفكري أكثر حين يعلن درويش نظريته السياسية المتمثلة بقبول إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، كشرط أولي لحل الصراع بين الجانبين[15].

العمل الأهلي

اجتهدت الحركة الإسلامية في نشر نظريتها الدينية للشباب المسلم عبر جمعيات إسلامية، أقيمت في كل بلدة عربية، ولا تعمل تحت اسم مشترك، حيث أقيمت في فترات متعددة، والاسم الأكثر انتشارا للجمعيات العاملة هي «الروابط الإسلامية»، التي أنشئت في مناطق مختلفة كالطيبة وأم الفحم والناصرة، حيث تسجل في وزارة الداخلية أو المجالس المحلية كمنظمات إحسان وصدقة، وليس لهدف الربح المادي.

(15) إيهود دور، متطرف في الإسلام في إسرائيل، إصدار دار حوتم، بدون تاريخ، ص87.

وتعلن الحركة الإسلامية أن الوظيفة الأساسية لهذه الجمعيات هو خدمة الاحتياجات الاجتماعية والدينية للمجتمع المحلي، ورغم أنها لم تتوحد بشكل رسمي، إلا أنها طورت علاقة تعاون أدت إلى إطلاق اسم حركة على هذه الجمعيات[16].

ويلتقي قادة هذه الجمعيات المختلفة حول مشاريع مستقبلية واحتفالات دينية، ويجرون زيارات متبادلة، ويقدمون المساعدة المالية والمادية لبعضها البعض.

كما يكمن جوهر نشاطات الحركة الإسلامية حتى الآن في المجالات الاجتماعية الجماهيرية التي أدت لتأييدها الكبير بين الجمهور، وعدم الاحتكاك مع السلطات، لاسيما وأنه بعد كشف تنظيم «أسرة الجهاد» واعتقال قادتها حافظ رؤساء الحركة بالأساس على مجالين مركزيين للعمل: المجال التربوي، الأعمال الجماهيرية.

لكن الميزة الأساسية لنشاط الحركة الإسلامية في هذا المجال أن انعكاساته كانت سياسية بامتياز، تمثلت أهمها بـ «الاستقلالية وعدم التبعية للنظام السياسي الإسرائيلي»، في ضوء أنها ارتكزت بالأساس على مصادر تمويل ذاتية.

وترى الحركة في هذه الأعمال الجماهيرية، كلجان الزكاة والمساعدات وسيلة ناجعة لنشر الإسلام، علما بأن قدرة الحركة على المبادرة لإقامة مشاريع ذاتية بدون أي تبعية مالية او أخرى للدولة،

---

(16) مئير توماس، المسلمون في إسرائيل، مركز الدراسات العربية، 1988، ص32.

ترافقت مع كونهم مغتربين عن الحكم اليهودي في الدولة، وساهمت كثيرا في تعزيز فكرتهم أمام رؤساء المجالس المحلية التي تناضل سنوات كثيرة احتجاجا على التميز ضدهم بالميزانيات، ويجدون صعوبة عملهم في البلديات.

وهناك ميزات أساسية أخرى للحركة في هذا المجال، هو طريقتها في المجال الاجتماعي، والذي حسب رأيها جزء لا يتجزأ من الطريقة السياسية في تأطير كادرها وتركيزه، ففي هذا المجال تحظى بأفضلية على السلطات، ومنافسيها في التجمعات العربية.

كما ظهرت الحركة في سنوات الثمانينيات لتزويد حاجيات اجتماعية مختلفة للجماهير العربية، وليس فقط لمؤيديها، دون الاحتجاج على غياب هذه المساعدة.

وربما ينبع نجاح الحركة الإسلامية، من أنها شددت على القيم الدينية وفضائل الرجوع للدين من جهة، ونجاحها في النشاطات الاجتماعية الجماهيرية بين المجتمع العربي الذي يطلب بالمساواة مع المجتمع اليهودي من جهة أخرى، لهذا فان مصدر تأثير الحركة تمثل بنجاحها في تحويل لجان الزكاة كوسيلة ناجعة للإصلاح الاجتماعي والجماهيري.

ومن يعود إلى بدايات عمل الحركة الإسلامية، يلحظ بوضوح أنها بدأت منذ بداية سنوات الثمانينيات في تجهيز الأرضية بالنشاطات الاجتماعية الجماهيرية، حتى في التجمعات السكانية التي لم تنافس فيها حتى الآن.

كما عزز نشاطها الاجتماعي من شعبيتها، وتبرع الجمهور بصورة سخية لمشاريعها، التي لم تنجح لا السلطات المحلية ولا الحكومة في القيام بها.

ولم يكن تأييد الحركة الإسلامية جماهيريا، منحصرا فقط في نشاط لجان الزكاة في تجنيد الأموال، فقد نجح شبابها في خلق جو عام من الأخوة والمساعدة المتبادلة ظهر في عدة مجالات: سائقي الشاحنات، مهندسي البناء، عمال تبرعوا بالمواد والمعلومات للمتطوعين الشباب، حتى النساء اشتركن بالتبرعات، من خلال تزويد العمال بالوجبات والشراب[17].

وإضافة للمساعدات الاقتصادية للمحتاجين، فقد بدأت لجان الزكاة في تنظيم وتفعيل أطر تربوية، اجتماعية وثقافية، حيث أعلنت اللجان عن إقامة معسكرات عمل تطوعية إسلامية، يعمل فيها مئات الشباب بشكل تطوعي في أعمال جماهيرية مختلفة.

وشملت هذه الأعمال: شق شوارع، ترميم مدارس، بناء جدران، إقامة محطات حافلات، إقامة ملاعب، توسيع رياض أطفال، ترميم مساجد محلية وإقامة مساجد جديدة، وخلال أقل من عقدين نجحوا في تشييد مائة مسجد[18].

(17) دليل الجمعيات والمؤسسات الإسلامية، الحركة الإسلامية، اللجنة الإعلامية، 2001، ص17.

(18) المرجع السابق، ص23.

وبالإضافة للنشاطات الاجتماعية الجماهيرية، عمل شباب الحركة الإسلامية على توسيع النشاطات الدينية الثقافية، لتذكير الجمهور بماضيها الكبير، وإرجاعها لتراثها، فعلى سبيل المثال، يستنكر الشباب بشدة ثقافة «الروك اند رول» الغربية وتجلياتها المختلفة التي تشجع، حسب رأيهم، تفكيك المجتمع.

كما قاطع الشباب الأفلام الغربية، لأنها «فاسدة ومفسدة»، وقاطعوا السينما المحلية التي اتهمت بأنها تروج لأفلام الجنس، وهاجموا بشدة مسابقات ملكات الجمال في الوسط العربي، وبنفس الصورة استنكروا توجهات محلية لتبني أعياد وتواريخ مغربية مثل يوم الأعياد المسيحية، ويوم الأم وحتى يوم الطفل العالمي.

ولم تنحصر مهاجمة عناصر الحركة لثقافة الغرب، وإنما أيضا، كما عرفوها، تأثيراتها المحلية، مثل الرقص الشرقي، وطالبوا بإغلاق الملاهي الليلة، وطالبوا أصحاب المقاهي والمحلات بعدم بيع المشروبات الروحية، وقاطعوا التعليم الذي تناقض على ما جاء في القرآن، مثل النظرية الدارونية، وأدب طه حسين عن الأدب الجاهلي.

ومن خلال شعارات: الإسلام هو الحل، الإسلام هو الحق، الإسلام هو البديل، اقترحت نفسها كبديل من خلال الأدبيات الإسلامية الأصيلة، واقترح قادتها تبني نمط الحياة التقليدي والمتواضع للإسلام.

وبدل «الروك» الغربي، أقامت الحركة فرق الفن الإسلامي للأعياد والمناسبات، ورسائل الفن المسموحة لهذه الفرق هي الدف والطبل، وبدل أفلام السينما والتلفزيون أقامت الفرق المسرحية، حيث تعرض فقرات

مسرحية من فترة الرسول، ويعمل قادة الحركة على تشجيع الرياضة، وأقاموا «اتحاد الرياضة الإسلامية» ونوادي جودو، كراتيه وملاكمة.

وفي مجال التربية حولت الحركة الإسلامية بعض المساجد لمراكز تعليمية ، ويتعلم فيها الطلاب والقرآن والحديث من قبل طلاب ثانويين ، كما تتضمن قائمة المعلمين[19].

ولتشجيع تعليم الدين الذي يقدم مجانا، ينشر الشباب بشكل مجاني نسخ القرآن وتفسيره بأسعار زهيدة، إضافة لنشر مناشير وإعلانات كثيرة، وافتتاح عدد من المكتبات الجماهيرية ذات تنوع كبير من الأدبيات الإسلامية، والمساعدة التي يقدمونها في مجال التربية لا تنحصر في المجال الديني، بل يقوم متطوعون من الحركة بمساعدة الطلاب الثانويين في الرياضيات، واللغات والمواضيع الأخرى.

كما تمول لجان الزكاة التعليم الجامعي لعدد من الطلاب العرب الذين يدرسون في إسرائيل أو المناطق وفي الخارج، ولهذا فإن السبب في نجاح الحركة الإسلامية في السلطات المحلية وبروز شعبيتها بين السكان العرب في إسرائيل ليست بسبب «الرجوع للدين» أو لأسباب دينيه فقط، وإنما بسبب قناعة الناس بقدرتها على حل مشاكلهم[20].

---

(19) باري، عوفر، الجمعيات الإسلامية في الجليل الأسفل، رسالة ماجستير، جامعة حيفا، 1997، ص32.

(20) نحمان طال، الحركة الإسلامية في إسرائيل، مركز يافا للدراسات الإستراتيجية، تل أبيب، 2000، ص9.

التحول العسكري

التحول المفاجئ في مسيرة الحركة الإسلامية تمثل في إلقاء السلطات الإسرائيلية القبض على الشيخ درويش عام 1981، حيث حُكم عليه بالسجن 4 سنوات، أمضى منها 3، وأفرج عنه عام 1984، بتهمة صلته بتنظيم سري إسلامي أطلق عليه «أسرة الجهاد»، بعدما اتُهم أعضاؤه بحيازة أسلحة ومتفجرات وإشعال النيران في ممتلكات يهودية، وحكم على زعيم التنظيم حينها فريد أبو مخ بالسجن 10 أعوام، وأطلق سراحه مع آخرين في إطار صفقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطيني- القيادة العامة عام 1985.

وقد تأسست «أسرة الجهاد»، وهي منظمة سرية شبه عسكرية التي سُجن بسببها الشيخ درويش عام 1979 من مجموعة من الشبان من تيار سمي «التائبين» بقيادة فريد أبو مخ من مدينة باقة الغربية، دعوا إلى تحرير فلسطين بالجهاد المسلح، بما في ذلك الحرب الاقتصادية، ونُسبت لهم عمليات إحراق ممتلكات يهودية.

بيد أن السلطات الإسرائيلية اعتقلت معظم أعضاء التنظيم في يناير عام 1980، وكان من بين المعتقلين فريد أبو مخ، والشيخ عبد الله نمر درويش، الذي عاد بعد الإفراج عنه إلى قرية كفر قاسم ليتزعم الحركة الإسلامية التي اهتمت بالبنية التحتية الاجتماعية، فأقامت شبكة من عشرات الجمعيات والروابط القانونية التي أسست بدورها رياض الأطفال، عيادات، نوادٍ رياضية، كلية دينية[21].

---

(21) آيلان بابه، محرر، رؤية الحركة الإسلامية في إسرائيل للسلام في المنطقة، جفعات حبيبه، 1992، ص16.

وهناك أسس «حركة الشباب المسلم» التي ركزت نشاطها بشكل أساسي على السلطات المحلية، وحددت آلية عملها على النهوض بأوضاع فلسطينيي 48، ورعاية شؤونهم بأنفسهم؛ بحيث يقوم المشاركون فيها بأعمال عامة مثل: شق الشوارع والطرقات، إقامة محطات الوقوف والمواصلات العامة، ترميم المدارس، تنظيف المقابر، بناء الصفوف الدراسية، إقامة رياض أطفال وخدمات للمسنين ومكتبات عامة.

وكان من الطبيعي أن تدرس الحركة المستجدات، وتتبنى مبدأ العمل في ظل القانون، وتعود لما بدأت به من إقامة القاعدة الأساسية، فكثفت في الثمانينيات والتسعينيات إنشاء المؤسسات الدينية التي تقدم خدمات حيوية لفلسطينيي 48؛ مما زاد من شعبيتها داخل صفوف الفلسطينيين، ونظرًا لما تعلنه الحركة من مفهوم ديني حول تحرير القدس والأقصى[22].

التوجهات الفكرية للحركة

نشأت الحركة الإسلامية، وتبنت فكرًا مشابهًا، بل ومنبثقًا من فكر الإخوان المسلمين؛ فاهتمت بإنشاء البنية التحتية المتمثلة بالمعاهد الدينية والمؤسسات والنوادي والعيادات الطبية ورياض الأطفال، التي سرعان ما أصبحت مراكز دعوة للدين، وغرس تعاليمه في نفوس الشبيبة العربية منذ نعومة أظافرهم؛ فنشأ جيل من الشباب الملتزم تجاه الحركة الإسلامية، الذي يرى أن حل القضية الفلسطينية يرتبط بمبدأ الحركة «الإسلام هو الحل».

---

(22) إبراهيم مالك، الحركة الإسلامية في إسرائيل بين الأصولية والعقلانية، جفعات حبيبه، معهد الدراسات العربية، 1990، ص54.

وتؤمن الحركة الإسلامية لفلسطينيي 48 بأن الإسلام هو الحل لمشكلات الجماعات البشرية والأفراد، وعبر أحد كبار قادتها الشيخ عاطف الخطيب عن ذلك بقوله: «إن الحركة تؤمن بأفضلية الحل الإسلامي للقضية الفلسطينية، عن طريق إقامة حكومة إسلامية على أرض فلسطين، ينعم تحت حكمها المرتكز على شريعة الله اليهود والنصارى والمسلمون»[23].

ولأن هذا الحل يبدو غير واقعي، ويدرك قادة الحركة الإسلامية ذلك جيدًا؛ فقد قال الشيخ الخطيب قبل توقيع اتفاق أوسلو: «إنهم لا يمانعون حلا وسطا مع منظمة التحرير الفلسطينية، يجرى من خلاله تحرير أي بقعة من فلسطين، وإقامة السيادة الفلسطينية عليها».

أما الشيخ نمر درويش فكان يقول: «إنهم يقبلون بالحل السياسي الذي يتم التوصل إليه عن طريق التفاوض بين القيادة الشرعية للشعب الفلسطيني ودولة إسرائيل، ويقبلون بإقامة دولة فلسطينية على أي جزء من فلسطين، حتى لو كانت هذه الدولة في مدينة واحدة»[24].

الأساليب الدعوية

أخذت الحركة الإسلامية بعد اعتقالات قادتها أوائل ثمانينيات القرن العشرين، تتخذ مساراً اتسم بالحذر وممارسة الأبعاد الدعوية والاجتماعية، وممارسة خصوصية إستراتيجية بعدم العمل الإيجابي ضد إسرائيل، وبالمقابل كان توجهها الاجتماعي ناجحا وملفتا.

---

(23) آيلان بابه، محرر، رؤية الحركة الإسلامية في إسرائيل للسلام في المنطقة، جفعات حبيبه، 1992، ص16.

(24) الحركة الإسلامية في فلسطين 48: نظرة من الداخل، الشيخ إبراهيم عبد الله، ص22.

واستطاعت تأسيس الجمعيات الخيرية، وإقامة العشرات من المخيمات الشبابية الصيفية، وبناء وإصلاح العشرات من المساجد، وافتتاح عدد من المعاهد والمستشفيات والمدارس، وإقامة العديد من المظاهرات والاعتصامات المواكبة لأحداث الضفة الغربية، خاصة الانتفاضة الأولى عام 1987.

كل ذلك أدى إلى استقطاب مطرد ومتسارع، وثقة عالية بأطروحات الحركة التي حاربت بقوة المفاسد الأخلاقية التي نشرت بين شباب فلسطينيي الداخل، ووقفت بصلابة ضد كل مظاهر الأسرلة، وقوت في المقابل الشعور الديني والوطني.

وعلى الرغم من رفضها الاشتراك في الكنيست، وبقاء هذا الموقف متماسكا حتى التسعينيات بين جميع أطراف الحركة، فإنها أقبلت بقوة على انتخابات المجالس المحلية، واستطاعت تحقيق فوز واضح في العديد من المجالس والمواقع[25].

ومن أهم الأنشطة الدعوية والتحركات الجماهيرية:

أولا: نشاط الحركة الإسلامية في جهد مميز لربط الأقصى بالهم الوطني لفلسطينيي 48، ولم تقتصر على الجهد الإعلامي فحسب، بل قامت الحركة ببرنامج عملي لذلك.

تمثل في:

(25) إبراهيم أبو الهيجاء، ضرب الحركة الإسلامية في إسرائيل.. الإرهاصات والدلالات، الجزيرة نت:
http//www.aljazeera.net/NR/exeres/FEC1FB27-F2B8- 419D-8530 - BFFCB4505AAD.htm

أ - تسيير حافلات مجانية لزيارة الأقصى كل يوم جمعة، مما جعل الأقصى عامرا بالوجود الإسلامي والفلسطيني، وبالتالي الارتباط الإيماني.

ب - عمارة وتشييد المصلى المرواني، وهو الأساس الذي منع تقدم الحفريات الإسرائيلية من جهة، وصعب على المفاوض الإسرائيلي طرح مسألة «ما تحت الحرم»، وكأنها مسلّم بها كحق إسرائيلي، كما جرى في مفاوضات كامب ديفيد الثانية التي فشلت فعليا بسبب تقسيم السيادة على الأقصى التحتية.

ج - ملاحقة الحفريات الإسرائيلية، مما أدى للكشف عن الأنفاق والحفريات الأثرية الخطيرة التي تقوم بها إسرائيل بغفلة من الفلسطينيين والمسلمين، مما أدى بشكل مباشر لاندلاع انتفاضة النفق في 1996، سقط فيها أكثر من 80 شهيدا وألف جريح.

د - رعاية المسجد والقبة بشكل دوري،مما جعل المسجد الأقصى ملتقى علميا وإيمانيا دائما.

هـ- إقامة مهرجانات سنوية خاصة بالأقصى أصبحت مع مرور الوقت من أكبر تجمعات فلسطينيي 48 تحت ظل قضية القدس، ومن أهمها:[26]

---

(26) ميعاري، محمود، الحركة الإسلامية في إسرائيل، مجلة شؤون فلسطينية، 1991، معهد الدراسات الفلسطينية، ص3-15.

1 - مهرجان «الأقصى في خطر»، ويتمثل بدعوة الحركة للمظاهرات في الشارع الفلسطيني داخل إسرائيل للتضامن مع فلسطينيي الضفة والقطاع؛ مما تسبب بمشاكل أمنية، وأحرج إسرائيل أمام الرأي العام العالمي؛ حيث قتل في المظاهرات 13 فلسطينيا.

وقد كان موقف الحركة من الانتفاضة ونشاطاتها متمثلا في: دعم ومساعدة أسر القتلى والجرحى، وكفالة أبناء القتلى والذين ينفذون عمليات فدائية داخل إسرائيل، وكان قمة نشاط الحركة من خلال مؤسستها «لجنة الإغاثة الإنسانية» في مخيم جنين؛ حيث كانت الحركة أكبر جهة إغاثة على الإطلاق قامت بمساعدة وإغاثة مخيم جنين، وإقامة مخيمات عاجلة لأهله وأهل المناطق المجاورة، وأعلنت الحركة أنها على استعداد لإعادة إعماره بالكامل.

2 - مهرجان «صندوق طفل الأقصى»: الذي أقامته الحركة للمرة الأولى داخل المسجد الأقصى، ويشهد حضورًا عالميًا لأجهزة الإعلام.

3 - «مسيرة البيارق»: وما حققته من ربط وتواصل بين المسجد الأقصى وفلسطينيي 48، حيث يصل عدد الحافلات التي تقوم بنقل الفلسطينيين من جميع مدن والقرى داخل إسرائيل إلى ما يقترب من 500 حافلة تحمل المسلمين الذين قاموا بالصلاة داخل المسجد الأقصى، إضافة إلى مصاطب الأقصى التي تم إحياؤها لمواصلة الدروس

الدينية، وهذا في حد ذاته يتعارض مع السياسة الإسرائيلية القاضية بتفريغ الأقصى من التواجد الإسلامي، ومنع أي نشاطات إسلامية داخله.

ثانيا: تحريض البدو على عدم الخدمة في الجيش الإسرائيلي: من خلال إقامة ندوات ونشاطات متنوعة للتوعية بخطورة التجنيد في الجيش الإسرائيلي على القضية الفلسطينية؛ وهو ما نتج عنه ازدياد ما يسمى بـ «قوافل الرافضين والتائبين»؛ مما أدى إلى انخفاض واضح وملحوظ في نسبة البدو المنضمين للجيش، وقد صدرت إحصائيات عسكرية رسمية تفيد بتراجع نسبة المجندين من البدو، محذرة من خطورة ذلك في ظل تراجع المجندين اليهود، وهروب نسبة كبيرة أخرى، خاصة أن البدو يؤدون دورًا هاما في حماية المستوطنات والتفتيش على المعابر ووحدات حرس الحدود[27].

ثالثا: النشاط الدولي للحركة الإسلامية: حيث أصبحت عضوا في عدد من المؤسسات الإسلامية والعالمية تقوم من خلالها بفضح العنصرية الإسرائيلية تجاه فلسطينيي 48، وتوضيح حقيقة الوضع داخل إسرائيل وكذب ديمقراطيتها، إضافة لكسب تعاطف بعض المؤسسات العربية والإسلامية، والحصول على دعم منها لاستكمال

---

(27) انخفاض عدد البدو في الجيش الإسرائيلي، يديعوت أحرنوت، 2006/4/4.

مشاريع إعمار المسجد الأقصى والمقامات الإسلامية التي تحاول إسرائيل الاستيلاء عليها[28].

رابعا: أسلمة الداخل الفلسطيني وإفشال مخطط «الأسرلة»: حيث أفاد استطلاع إسرائيلي للرأي نُشر منتصف عام 2002، أعده معهد «داحاف» أن 44% من عرب فلسطين المحتلة عام 1948 عادوا إلى حظيرة الالتزام الديني خلال العامين الأخيرين، بسبب تعاظم قوة الحركة الإسلامية في الدولة العبرية.

وأكد تقرير أعده كبار المسؤولين في جهاز الأمن العام الشاباك، وأرسلوه لوزير الأديان «آشر أوحنا»، ومفاده أن الحركة الإسلامية ماضية في بسط سيطرتها على المساجد في فلسطين المحتلة عام 1948، وأنها تستغل نفوذها القوي للتحريض ضد الدولة العبرية.

خامسا: موقف الحركة ونشاطها من قضية الوقف الشهابي في الناصرة، والوقوف ضد الحكومة لمنع مصادرتها أوقاف المسلمين، وسعيها للإيقاع بين المسلمين والمسيحيين[29].

---

(28) من اللافت ملاحظة مشاركة الحركة الإسلامية وقياداتها في العديد من المهرجانات الخطابية التي تقيمها منظمات عربية وإسلامية ودولية لدعم الفلسطينيين في العديد من عواصم العالم.

(29) رائد صلاح، التيار الديني والحركة الإسلامية، ضمن فعاليات الندوة الفكرية السياسية بعنوان: خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين، حزيران 2000، غزة، ص187.

سادساً: النشاط الطلابي والنقابي: فقد سجلت الحركة الإسلامية نجاحات ملفتة في الانتخابات النقابية والطلابية بين أوساط عرب الـ 48، ما دفع بالصحافة الإسرائيلية لأن تعلق بالقول: كل من زار جامعة تل أبيب كان بإمكانه مشاهدة اللون الأخضر الذي ميز قمصان أعضاء اللجنة الطلابية «اقرأ» المؤيدة للحركة الإسلامية، الذين سيطروا على مجلس الطلبة العرب بعد حصولهم على نصف أصوات الناخبين.

وقالت الصحافة حينها: إن فوز الكتلة الإسلامية في انتخابات مجلس الطلبة في جامعة تل أبيب يكتسب أهمية كبيرة جراء حقيقة أن هذه هي المرة الأولى التي يشاركون فيها بالانتخابات، وينضم لإنجازات حققتها الحركة في جامعات أخرى، إذ حصلت كتلة «الرسالة» المكونة من أعضاء الحركة الإسلامية، في انتخابات مجلس الطلبة العرب في الجامعات العبرية على 7 مقاعد من مجموع 17 مقعداً[30].

وقد ترجم طلاب الحركة الإسلامية نجاحهم في انتخابات مجالس الطلاب العرب في الجامعات العبرية من خلال الأنشطة التالية:

أ - إنشاء مصليات للشباب والفتيات في كثير من الجامعات والكليات، وكسر حاجز الخوف في البحث عن مكان للصلاة والوضوء.

---

(30) صحيفة معاريف، 2005/5/28.

ب - التوعية الفكرية الدينية بشموليته للطلاب، من حيث وجود المواعظ الأسبوعية، إحياء المواسم الدينية، المشاركة في مؤتمرات توعوية كالدفاع عن الرسول عليه السلام.

ج - توعية الفكر السياسي للطلاب المسلمين كمواطنين في إسرائيل، كإحياء الذاكرة الفلسطينية بيوم النكبة، ويوم الأرض، وأيام أخرى لها علاقة بالقضية الفلسطينية.

د - المشاركة في فعاليات ترفيهية تربوية ثقافية تحت إطار إسلامي يجمع الطلاب من شتى المناطق، مما يتيح لهم التعارف فيما بينهم، وإنشاء علاقات أخوية، تجعلهم يتبادلون الأفكار والثقافات في ظل راية: إيمان-علم-عمل.

هـ - التعزيز من مكانة الطالبة الجامعية المحجبة لتتحرك بجلبابها وحجابها أنى شاءت، مما يشجع الفتيات على ارتداء الحجاب.[31].

سابعا: المنبر الإعلامي-صحيفة صوت الحق والحرية[32]، والتي تأسست نهاية عام 1989، وصدر العدد الأول منها يوم 1989/10/13، ومرت الصحيفة منذ تأسيسها بعدة مراحل حتى رست على شكلها الحالي.

---

(31) عيسى الشرباتي، الحركة الإسلامية في فلسطين 48، اتجاهات ورؤى مختلفة، مجلة الرسالة، ع4، مايو 2001، ص78.

(32) جميع المعلومات الواردة أدناه عن الصحيفة جاءت في لقاء عقده الباحث مع رئيس تحريرها خصيصا لهذه الدراسة.

فقد صدرت بداية بست عشرة صفحة فقط، واليوم تبلغ 56 صفحة، تعنى معظمها بالجوانب الدعوية، التحقيقات الصحفية، الصفحات الأدبية، شؤون الأسرة، وغيرها من الزوايا الثابتة، ويكتب فيها كبار العلماء والمفكرين على مستوى العالم الإسلامي، ك:د.محمد عمارة، د.أحمد العسال، الشيخ سيد عسكر، ود.جابر قميحة، وعلى مستوى الداخل الفلسطيني يكتب فيها الشيخان رائد صلاح وكمال خطيب وغيرهما، ويرأس تحريرها توفيق محمد العرعير منذ صدورها قبل ما يقرب من عشرين عاما.

وتعتبر الصحيفة لسان حال الحركة الإسلامية، وتعبر عن آمالها وآرائها إزاء مختلف القضايا المحلية والإقليمية والعالمية، وتسعى لإعطاء منصة واسعة عبر صفحاتها للرأي الذي تمثله الصحوة الإسلامية عالميا ومحليا، وتفرد لذلك المقالات والتحقيقات والأخبار.

ومنذ صدورها، تمنح الصحيفة اهتماما خاصا بالمسجد الأقصى ومدينة القدس الشريف، إلى جانب الأوقاف والمقدسات الإسلامية في الداخل الفلسطيني عموما، كونها تمثل الجذور التاريخية والأعمدة التي يبنى عليها الوجود الفلسطيني في الداخل، فضلا عن قضايا الداخل الفلسطيني كالاضطهاد الديني والقومي الذي يتعرضون له من المؤسسة الإسرائيلية، وتعمل على مكافحة دعاوى «الأسرلة»، وتذويب فلسطينيي الداخل في مجتمع غريبة أطواره ومعتقداته وعاداته عن أخلاقهم وعاداتهم ودينهم.

وما تزال الصحيفة ملاحقة من قبل السلطات الإسرائيلية بسبب هذه المواقف، فقد نهجت المؤسسة الإسرائيلية التحريض على الصحيفة

عبر وسائل الإعلام العبرية قاطبة في أكثر من مناسبة، وأحيانا أكثر من مرة في السنة الواحدة، تمهيدا لضرب الصحيفة، وفي عام 2003، قدمت لائحة اتهام بحق رئيس تحريرها فيما عرف لاحقا بـ«محاكمة القرآن».

ويمكن ذكر بعض الملاحقات للصحيفة على النحو التالي:

أ - إغلاق الصحيفة عام 1991 لمدة ثلاثة أشهر.

ب - التحريض عليها في الإعلام الإسرائيلي بشكل متواصل.

ج - أمر إغلاقها من وزير الداخلية عام 2003 الذي لم يخرج إلى حيز التنفيذ.

د - منع إدخالها إلى السجون رغم المطالبات الحثيثة من الأسرى والمعتقلين بإدخالها.

الجدير ذكره أن الداخل الفلسطيني تصدر فيه أكثر من 12 صحيفة، ورغم أن غالبيتها صحفا تجارية، وتوزع في معظمها مجانا، إلا صوت الحق والحرية التي لا توزع مجانا بتاتا، تحتل المكان الرابع من حيث سعة الانتشار، والمكان الأول من حيث ثقة القراء بها.

العلاقة المأزومة مع إسرائيل

يمكن قراءة التحولات الإسرائيلية المتسارعة والجديدة إزاء الحركة الإسلامية ضمن أسباب غاية في الأهمية أهمها:

أولا: أن البنية الصلبة للحركة الإسلامية توجد في منطقتي

المثلث والجليل، وهنا يكون التخوف الإسرائيلي كبيراً من نوازع انفصال فلسطيني ثقافي، أو أن تكون هذه المنطقة مثيرة للقلاقل الأمنية، أو تشكل بنية مساعدة لمقاومة الفلسطينيين في الضفة وغزة[33].

ثانيا: زاد من التخوف الإسرائيلي أن الكثير من الخلايا الفدائية الفلسطينية استعانت بأبناء الحركة الإسلامية، لتنفيذ عملياتها في العمق الإسرائيلي، ورغم أن إسرائيل لم تستطع أن تثبت توجه الحركة تجاه «عسكرة النضال»، فإنها اعتبرت التحريض ضدها كافيا لخلق نوعيات فلسطينية مرتبطة بالمقاومة، وهو ما عبر عنه «كارمي غيلون» رئيس المخابرات الإسرائيلية الأسبق الذي قال إنه يجب ضربهم حتى لو لم يكن لهم علاقة مباشرة بالعمل العسكري[34].

ثالثا: لا تستهين إسرائيل بالجهد الخيري والاجتماعي الذي مارسته الحركة الإسلامية في دعم وكفالة الأيتام وأبناء الشهداء والأسر الفقيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، معتمدة في ذلك على التبرعات التي حصلت عليها من فلسطينيي 48، ورغم أنه عمل تمارسه الحركة بشكل علني وقانوني، فإنه كان مصدر اتهام لها، وسببا في إغلاق جمعياتها، واعتقال أبنائها تحت بند أن هذه الأموال تذهب للمقاومين بشكل أو بآخر.

---

(33) رؤبون باز، تطور العامل الإسلامي الفلسطيني 1967-1988، رسالة ماجستير، جامعة حيفا، 1989، ص34.

(34) صالح لطفي، نظرات في انتفاضة الأقصى، مجلة شؤون دولية، ع6، 2001، ص40.

وتقول د.«سارة أوساتسكي لازر» باحثة إسرائيلية متخصصة في شؤون العرب في إسرائيل بشأن الحركة الإسلامية: «إن قيادة الحركة الإسلامية ستحاول مواصلة العمل في إطار القانون حتى بعد إخراجها عن إطاره؛ لأنها لا ترغب في التنازل عن مراكز القوة التي راكمتها خلال السنين، وستواصل المشاركة في اللعبة تحت أسماء وأقنعة أخرى»[35].

وحسب رأيها: «فإن الخطر هو تلاشي الخط الأخضر بصورة متزايدة، والمقصود هو أن إخراج الحركة عن القانون سيزيل العائق الرئيسي الذي يفصل بين أغلبية مؤيدي الحركة والذراع العسكرية لحماس تماما مثلما يحدث مع المستوطنين؛ لأن الحركة عملت حتى الآن سرًا وعلنيا وفقا للقانون، وإخراجها عن هذا الإطار سيغير من طابعها، كما أن هذه الخطوة ستدفع قسمًا ملموسًا من الحركة للعمل العنفي الحقيقي من وجهة النظر الإسرائيلية»[36].

فيما قال «د.إسحاق ريتر»: «تقف إسرائيل اليوم أمام معضلة واجهتها أنظمة عربية في السابق تتعلق بالتعامل مع الحركة الإسلامية؛ إذ إن إخراجها عن القانون هو بمثابة السير في الطريق الأسهل الذي ستكون إحدى نتائجه توجه قسم من أفراد الحركة للعمل المسلح كما حدث مع الدول العربية؛ ما سيُدخل إسرائيل في دوامة أخرى وجحيم لا يطاق، وهي حاليا لم تتخلص بعدُ من «كابوس الانتفاضة المزعج»، ولا تريد فتح أبواب أخرى عليها»[37].

---

(35) دور، اهود، متطرفي الإسلام في إسرائيل، 1986، بدون دار نشر، باللغة العبرية، ص78.

(36) موشيه آرنس، سياسة باراك تجاه الحركة الإسلامية، هآرتس 2000/10/19.

(37) سمير سعيد، إسلام أون لاين:
www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA__C&cid=&pagename=Zone-Arabic

وأمام كل ذلك، لم يتبق لإسرائيل إلا خيارين، أحلاهما مر: فإما أن تقوم بتركيع الحركة الإسلامية، وتعمل على الحد من نشاطها، وإما أن «تستسهل» الأمر، وتقوم بحظرها وإخراجها من دائرة الشرعية، وإغلاق مؤسستها، وكلاهما يضر الدولة العبرية من عدة زوايا داخليا وخارجيا، ويصعد دور الحركة الإسلامية والمقاومة ليس فقط في أرض 67، ولكن داخل البيت الإسرائيلي ذاته.

وفي الخامس من أيلول/سبتمبر 1999 وقع حادثًا تفجير في مدينتي طبريا وحيفا؛ حيث انفجرت سيارتان مفخختان يقودهما أشخاص من قريتي دبورية والمشهد في الجليل الأعلى، اتهمتهم الشرطة الإسرائيلية بالانتماء للحركة الإسلامية، بزعامة الشيخ رائد، ومن حينها بدأت موجة من الخطوات ضد الجناح الشمالي من قبل الأمن الإسرائيلي[38].

وتبع ذلك تقديم توصيات من جهاز الأمن العام –الشاباك- والشرطة تبناها وزير الأمن الداخلي ضد الجناح الشمالي، وتتلخص هذه التوصيات في ما يلي:

1 - تُمنع خطب الجمعة في المساجد لرجال حماس، أو مقربيهم داخل إسرائيل.

2 - يُمنع دخول زعيم الجناح الشمالي الشيخ رائد صلاح ونائبه الشيخ كمال الخطيب إلى قطاع غزة أو الضفة الغربية، كما يتم منعهما من الخروج من البلاد.

---

(38) كرمي غيلون، يديعوت أحرونوت، 2000/10/4.

3 - فحص المصادر المالية التي تمول الحركة، ومراقبة الأموال التي تدخل المناطق الفلسطينية.

4 - تمنع المهرجانات والتجمعات الكبيرة للجناح الشمالي.

5 - إغلاق صحيفة «صوت الحق» الناطقة بلسان الحركة، وإغلاق محطة الكوابل في أم الفحم.

6 - إغلاق المؤسسات التربوية التعليمية التابعة للجناح الشمالي، والتي لا تحمل ترخيصًا، كالكلية الإسلامية في أم الفحم.

ورداً على ذلك، أكدت «لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل»[39] في بيان بتاريخ 30 سبتمبر/أيلول 1999 رفضها لقرارات المجلس الوزاري المصغر، المتعلقة بتحديد نشاط الحركة الإسلامية في إسرائيل، واعتبارها عودة للتعامل الأمني مع الجماهير العربية.

وهكذا ظلت الحركة الإسلامية تتحرك بما توفر من هوامش ديمقراطية متوفرة لتعزيز قناعاتها الإسلامية والوطنية، وبالمقابل تحركت إسرائيل ضمن موازناتها الداخلية ورؤاها الإستراتيجية، واستغلت كل مساحة للقانون لملاحقة الحركة، وجمعت استخباريا كل ما يؤيد دعواها، ما يؤكد أن إسرائيل انتقلت فعلا من مرحلة القبضة اللينة إلى القبضة الحديدية، ومن التصريحات إلى الأفعال في تعاملها مع الحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني المحتل[40].

وأخيرا، يبدو أن الصدام بين الحركة الإسلامية ومشروعها وإسرائيل وسياساتها أمر حتمي، لكن ما نرجحه في ضوء تباين وجهات النظر الأمنية الإسرائيلية تجاه الحركة هو بقاء القبضة الحديدية في حدودها، مع إمكانية استمرارها في ضوء صعود اليمين الإسرائيلي خلال الانتخابات الأخيرة، الأمر الذي يرجح أن العلاقة ستبقى في هذا الإطار، مع فرضية أن تكون مرشحة للتطور نحو سيناريو أسوأ بفعل عدة عوامل خارجية وداخلية.

الحركة الإسلامية والهوية الدينية في إسرائيل

د. حسن صنع الله(*)

الحركة الإسلامية جزء من الصحوة الإسلامية العالمية، التي تعود بجذورها إلى مطلع العشرية الثانية من القرن العشرين؛ وقد استفادت من التجارب الإسلامية التي سبقتها، ومدارس التجديد الإسلامي التي عاشتها الأمة الإسلامية في القرون الأربعة الأخيرة، وشكلت هذه التجارب تراكماً علمياً ومعرفياً وعملياً، صبَّ في مصلحة الصحوة الإسلامية.

(*) باحث وكاتب.

تعود جذور الحركة الإسلامية في فلسطين التاريخية إلى بدايات القرن العشرين؛ فقد التقى الحاج أمين الحسيني مع الإمام حسن البنا، مؤسس جماعة الإخوان المسلمين، العام 1929[1]، فيما كان السيد جمال الحسيني، نائب رئيس المجلس الإسلامي الأعلى في فلسطين، أول منتسب لجماعة الإخوان المسلمين، ومع الإشارة إلى هذه الحقائق التاريخية، إلا أنه لابد من تأكيد أن «الإحيائية الإسلامية» لم تكن إفرازاً حركياً، برز وظهر مع نشوء الحركة الإسلامية في فلسطين، بل إن ثمة دلالات ومؤشرات تؤكد أن المشروع الإحيائي في فلسطين بدأ مبكراً جداً، ويعود إلى أواسط القرن التاسع عشر.

ولعل ما سجله العلامة النبهاني في كتابه «كرامات الأولياء»، حول موقف شيخ الطريقة الشاذلية بشأن انتشار البدعة في صفوف المسلمين، في بعض مناطق فلسطين، وضرورة محاربتها؛ دليل على هذا الحس الإحيائي.

وعلى ذلك، يمكننا أن نذهب إلى أن ثمة أطواراً مرت بها الإحيائية الإسلامية، حتى وصلت إلى ما وصلت إليه كحركات إسلامية منظمة، كل مجتهد في سيره نحو تحقيق وضعية إسلامية حياتية بين الناس في فلسطين التاريخية.

وكدلالة على الدور الإسلامي الذي رافق القضية الفلسطينية منذ اللحظة الأولى، يمكن القول بجزم إن العمل الإسلامي في فلسطين

---

(1) مركز الدراسات المعاصرة، الحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني، بطاقة شخصية، أيلول (سبتمبر) 2008، ص6.

التاريخية حتى الأردن، هو إفراز أساسي من إفرازات القضية الفلسطينية؛ حيث نشأت الصحوة الإسلامية كردة فعل منطقية على ما تقوم به الحركة الصهيونية والاستعمار «الصليبي» آنذاك[2].

جذور الحركة الإسلامية في فلسطين التاريخية

شهدت فلسطين صحوة دينية مبكرة، كرد فعل على الهجرة اليهودية، فمن على صفحات «المنار» نبه السيد رشيد رضا، تلميذ الإمام محمد عبده، أبناء بلاده إلى الخطر الصهيوني المحدق بفلسطين، الذي يعمل لاستعمارها[3]. وكان المؤتمر الإسلامي العام قد عُقد في القدس العام 1931، وأقر بناء جامعة الأقصى الإسلامية، وتأسيس شركة اقتصادية كبيرة لإنقاذ فلسطين[4].

ويمكننا الإشارة إلى أن الصدام ظهر مبكراً على أرض فلسطين، بين المشروع الصهيوني والفلسطينيين، وعلى رأسهم حملة مشروع الصحوة الإسلامية. ولعل المجلس الإسلامي الأعلى، بقيادة الحاج أمين الحسيني، الذي لعب دوراً أساساً في التعبئة الجماهيرية؛ كان يحكمه في ذلك هاجس الدفاع المطلق عن أراضي فلسطين. كما لعبت المساجد دوراً كبيراً في المواجهة، وتحولت إلى نقطة انطلاق للكثير من النشاطات المضادة للعمل الصهيوني[5].

---

(2) المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني، الحركة الإسلامية في الداخل، مركز الدراسات المعاصرة، 2006، ص 127.

(3) سخنيني، فلسطين الدولة، ص80.

(4) جبارة، تيسير. مجلة جامعة النجاح، مجلد 1/31 العدد الأول، حزيران (يونيو) 2000، ص147.

(5) الشنقيطي، خالد. دور المقاومة المدنية الفلسطينية، ص35. نقلاً عن جريدة الكرمل، 1940/1/27.

ويمكن أن نعزو بدايات الصحوة الإسلامية في فلسطين إلى مفتي القدس، العلامة محمد طاهر الحسيني، حيث تنبه مبكراً إلى الدور الصهيوني البريطاني في الاستعمار[6]، وقد أشار المؤرخ الإسرائيلي «إيلان بابه» إلى هذا الأمر في كتابه حول «العائلة الحسينية»، فقال ما نصه حول المفتي: «وهو ابن العائلة الحسينية الأول، الذي اصطدم مع الظاهرة الجديدة-الصهيونية، فقد وجد نفسه في مواجهة مباشرة مع الصهيونية، وهي في بداية مسيرتها على أرض فلسطين... ومثله كمثل علماء آخرين في الدولة العثمانية، فقد رأوا بالصهيونية حركة استعمارية قادمة من خلف البحار، متعاونة مع الغرب، هدفها زعزعة استقرار الدولة العثمانية الآخذة في التقلص... ففي سنة 1884 استطاع العلماء إقناع السلطان بإصدار مرسوم سلطاني يمنع هجرة اليهود إلى فلسطين»[7].

وأشار أنور الهواري إلى البعد الديني للمسألة الفلسطينية، موضحاً أن «هذا البعد في المسألة الفلسطينية ليس جديداً، فقد ولد وظهر مع ميلادها، وظهورها تاريخياً جسّد البعد الديني في عدة مفاهيم رئيسية، شكلّت -بدورها- جانباً من الأسس الصلبة لطبيعة الصراع ومشروعيته»[8].

وليس من شك أن القضية الفلسطينية ظهرت على الساحة العربية، في وقت دخلت الأمة الإسلامية حالة من السلبية غير المسبوقة،

---

(6) نجيب الكيلاني، الحركة الإسلامية في فلسطين والإدارة، ص14، دون تأريخ أو دار نشر.

(7) إيلان بابه، عائلة الحسيني، سيرة سياسية، مؤسسة بياليك للكتب، 2003، ص76.

(8) السياسة الدولية، يوليو 2002، ملف العدد: البعد الديني للمسألة الفلسطينية، مدخل ثقافي، ص67.

فقد وصف أحمد أمين تلك الفترة بقوله: «فساد نظام واستبداد حُكام، وفوضى أحكام وخمود عام»[9].

وكدليل على أثر القضية في تفكير القيادة الإسلامية آنذاك، نورد ما كتبه العلامة الشاعر محمد إقبال، شاعر المسلمين في الهند، عندما زار فلسطين لحضور المؤتمر الإسلامي في العام 1931، ممثلاً عن مسلمي الهند آنذاك، وكان من بين أعضاء اللجنة التنفيذية للمؤتمر فكتب: «إذا جاز لليهود أن يطالبوا بفلسطين، فماذا يمنع العرب من المطالبة بالأندلس، وغير ذلك من المناطق التي كانوا يملكونها»[10].

وقد سجلت بيان نويهض الحوت في كتابها «القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين»، أن جمعية الشبان المسلمين ظهرت في فلسطين العام 1928. وهي بذلك تكون أول جسم مؤسس برز على الساحة الفلسطينية، بعد سقوط الخلافة العثمانية -رسمياً- بأربع سنوات، وبعد أقل من عام من نشوء جماعة الإخوان المسلمين في مصر.

ونتيجة للحركة الصهيونية ودورها الاستعماري، حدث رد فعل جماهيري ونخبوي في الوقت نفسه، تمظهر في نشاطات إسلامية: إما عن طريق العلماء، أو عن طريق أحزاب ومؤسسات، أو عن طريق المجلس الإسلامي الأعلى في فلسطين: وقد برز دور العلماء بوضوح في هذا الجانب، ويمكن أن تبرز شخصية الشهيد موسى كاظم الحسيني، كأول

---

(9) أحمد أمين. زعماء الإصلاح في العصر الحديث، 1945، مكتبة النهضة، ص89.

(10) العربي إسماعيل. الإسلام والتيارات الحضارية في شبه القارة الهندية، ص450، الدار العربية للكتاب ليبيا- تونس/ 1985، وانظر: حمادي الساحلي. خلفيات المؤتمر الإسلامي في القدس، ص15-13، دار الغرب الإسلامي 1988.

شخصية فلسطينية تواجه المد الصهيوني بشكل مباشر، بعد أن أقيل من عمله كرئيس لبلدية القدس من قبل الحاكم العسكري، بعد أن رفض إدخال العبرية كلغة رسمية في جلسات اللجنة التي تدير بلدية القدس، إلى جانب أنه تولى قيادة المواجهات مع السلطة الاستعمارية البريطانية، واستشهد بعد أن تعرض للضرب المبرح أثناء قيادته مسيرة تظاهرية في مدينة يافا[11].

الحركة الإسلامية وواقع الأقلية العربية

الحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني حركة وسطية دعوية تربوية، تسعى إلى تجديد الدين والإيمان في حياة المجتمع الفلسطيني، وتستمد دورها من فهمها السليم للقرآن والسنة، وتجتهد لتجديد أمور الدين في فهم الناس وسلوكياتهم، وأن تبني المؤسسات الإسلامية المختلفة، من أجل أن تحمل هموم الناس في مجتمعنا في الداخل الفلسطيني[12].

وبناء على ذلك، فللحركة الإسلامية مؤسسات تعليمية وصحية، وأخرى تعنى بشؤون الطفولة والأمومة، وجمعيات تعنى بشؤون الأرض والمقدسات، ورابعة تعنى بشؤون الطلاب الجامعيين، وربط الشباب بالقرآن الكريم طمعاً في حفظهم إياه في صدورهم، وبشكل خاص لها جهودها الواضحة في نصرة القدس الشريف عموماً، والمسجد الأقصى خصوصاً.

(11) موسى كاظم الحسيني. القدس في قرارات اللجنة البريطانية 1947-1917. وانظر بيان الحوت: القيادات والمؤسسات الفلسطينية.

(12) رائد صلاح. الحركة تجاوزت التعصب ومنهجنا تربوي دعوي، إسلام أون لاين، 2008/5/27.

وهي تعتبر نفسها جزءاً لا يتجزأ من العمق الفلسطيني العربي الإسلامي، وطموحها جزء من طموح الحاضر الإسلامي العربي، الذي يسعى لتجديد دوره الحضاري القيادي العالمي من جديد. والحركة عندما تعتبر نفسها جزءاً من هذا الطموح، فأفرادها على يقين بأن مرحلة الوهن التي يعيشها هذا الحاضر هي مؤقتة وليست أبدية، وستجتازها نحو مرحلة قادمة بشرها بها الرسول صلى الله عليه وسلم، وهي مرحلة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، التي ستملأ الأرض قسطاً وعدلاً، بعد أن ملئت ظلماً وجوراً[13].

وقد سعت إسرائيل العام 1948 إلى تدمير الفضاء المدني للشعب الفلسطيني، فاستهدفت الثقافة والفكر والاقتصاد، وعمدت إلى تهويد الحيز المكاني والسكاني، بعد أن دمرت القرى والبيوت، وطردت السكان، وطمست المعالم[14].

هذا الواقع أدى إلى خلق فراغ كبير؛ لأن النكبة خلقت انتكاسة كلية للمشروع الثقافي الفلسطيني؛ بحيث تجمعت نتائج مدمرة على مستوى الشعب الفلسطيني. ناهيك عن ارتكاب أفظع المجازر والمذابح، التي هدفت إلى بث الرعب في صفوف الفلسطينيين من جهة، ودفعهم للهجرة القسرية من جهة أخرى، الأمر الذي أدى إلى فراغ كبير في القرية والمدينة الفلسطينية.

---

(13) نفس المصدر.

(14) ميرون بنفستي، المشهد المقدس: طمس تاريخ الأرض المقدسة منذ عام 1948، ص27-25، ترجمة مدار، طباعة الأيام.

ونتيجة لهذا الفراغ، وفي ظل غياب القيادة التقليدية، والطبقة الوسطى، ظهرت ظاهرة المخاتير المقربين من السلطات، سواءً المقربين إلى جهاز الأمن الداخلي (الشاباك)، أو الدائرة العربية في نقابات العمال (الهستدروت)، آنذاك[15].

وزاد الطين بلة، دخول الأقلية العربية تحت وطأة الحكم العسكري، الذي استمر حتى سنوات 1961-1965، مع فارق في الفترة بين المدن الساحلية. وخلال فترة الحكم العسكري، شهدت الأقلية العربية المسلمة -تحديداً- حالة انقطاع مع جسدها الإسلامي، ولم تنشأ خلال هذه الفترة أي مؤسسة أو جماعة إسلامية، اللهم إلا الحركة الصوفية التي ظلت قائمة في القرى والمدن العربية كالناصرة، والمدن المختلطة كعكا، وحافظ أتباعها على المساجد والصلوات[16].

وخلال فترة الحكم العسكري تم تضخيم دور الحمولة والمختار، وتغلغل الشاباك الإسرائيلي، وشكل الحزب الشيوعي اللاعب الأساس في الوسط العربي، ولعبت سياساته دوراً في أقلمة الأقلية العربية مع الواقع الجديد، بعد غياب القادة والموجهين، ونشطت التربية «المابامية والكيبوتسية والهستدروتية»، في مسعى محموم لتذويب هذه الأقلية، وتدمير بناها النفسية والعقلية.

وصار للأحزاب الصهيونية صولات وجولات، وظهرت حركة «الأرض» كرافد قومي متأثر بالمتغيرات في منطقة الشرق الأوسط،

---

(15) المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني، الحركة الإسلامية في الداخل، مرجع سابق، ص134.

(16) المصدر السابق، ص135.

وصودرت الأرض، وانتقل العربي من الفلاح إلى العامل؛ فاقداً خصوصيته، مواجهاً ولأول مرة مجتمعاً مهاجراً مازال في طور البناء، منتصراً في معركة لم يكن يتوقع الانتصار السريع فيها[17].

مراحل تطور الحركة فكرياً

مرت الحركة الإسلامية في الداخل المحتل، منذ التأسيس إلى اليوم، بمراحل ثلاث كبرى، على النحو التالي:

أولاً: مرحلة التأسيس: وانتهت بحملة الاعتقالات التي طالت الحركة الإسلامية العام 1981.

ثانياً: مرحلة المراجعات: التي بدأت بعد الخروج من المعتقلات في وسط الثمانينيات، وتمخض عنها بناء المؤسسات المحلية المعروفة بالروابط الإسلامية، والتي انتهت ببناء تنظيم للحركة الإسلامية يجمع شتات أبنائها، ومؤسسات قطرية تعبر عن الانتقال من مرحلة البدايات إلى مرحلة العمل والانخراط في الهم الجماهيري والشعبي.

وانتهت هذه المرحلة بالانشقاق الذي حدث على خلفية المشاركة في الكنيست الإسرائيلي، وتوجه بعض القيادات للمشاركة في اللعبة السياسية الإسرائيلية، والانخراط كلية في العملية السياسية الإسرائيلية.

(17) نفس المصدر.

ثالثاً: المرحلة الراهنة: وهي الخروج من شرنقة الانشقاق، إلى آفاق رحبة من العمل الإسلامي، المبني على أساس تربوي، وأعلنت الحركة الإسلامية بناء جديداً لذاتها قوامه العمل المنظم والعمل المؤسسي، وعموده الفقري المشروع التربوي والدعوي، الذي يتوافق وفهمها للإسلام الحنيف[18].

وبعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة[19]، حدث ولأول مرة منذ العام 1948 تواصل واستكشاف للشق الآخر من المجتمع الفلسطيني، وليتواصل الفلسطينيون الذين ظلوا في إسرائيل عموماً مع شعبهم الفلسطيني. هذا الانكشاف حمل في ثناياه الكثير من الإيجابيات للأقلية العربية عموماً، ودعّم التواصل الذي بدأت بذوره تنمو في جنبات ما تبقى من الفلسطينيين العام 1948، الذين رزحوا تحت الحكم العسكري، وظهر الكتاب الإسلامي في الأسواق العربية العام 1969. وشكلت سنوات السبعينيات من القرن المنصرم، بدايات الصحوة الإسلامية في البلدان العربية؛ حيث بدأت مظاهر العودة إلى الدين الإسلامي تبرز لدى بعض الشخصيات العاملة من العمال، الذين اختلطوا بإخوانهم في العمل من الضفة الغربية وقطاع غزة وفي المدن اليهودية. إضافة إلى خروج بعض الشباب المتعلم لحضور الصلوات، وتحديداً الجمعة، والاستماع إلى الدروس والمواعظ في المدن القريبة من القرى العربية كطولكرم،

---

(18) مركز الدراسات، مصدر سابق.

(19) رُفع الحكم العسكري عن القرى العربية العام 1966، وتم احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة 1967 ليقام فيها حكم عسكري.

وقلقيلية، وجنين، وتحديداً خطب الشيخ محمد فؤاد، الذي بدأ صيته يذيع في مدينة أم الفحم والقرى العربية المحيطة بجنين، بعد احتكاك الناس به، وتبيان أمور دينهم، إلى جانب تعرف الناس على بعض الشخصيات الإسلامية، التي طفقت تزور القرى والبلدات العربية دعوة وتواصلاً[20].

وخلال هذه الفترة برز اسم الشيخ عبد الله نمر درويش كداعية ومتحدث، جمع حوله الكثير من الشبان المتحمسين، الذين سعوا لخدمة الإسلام من خلال فهمهم آنذاك له كدين ومنهاج حياة[21].

وخلال فترة السبعينيات، ظهرت الحركة الإسلامية تحت المسمى المشهور بـ «أسرة الجهاد»، وتعتبر هذه المرحلة الأولى في صيرورة الحركة الإسلامية، وانتهت هذه المرحلة بحملة الاعتقالات التي طالت جميع أفراد أسرة الجهاد، وعلى رأسهم الشيخ عبد الله نمر درويش، وهي مرحلة يمكن وصفها بـ «المراهقة السياسية». وهي في ذلك، شأنها شأن الإنسان الذي ينمو ويكبر، ويمر بمراحل نمو وتطور وتراجع وتقدم حتى يستوي عوده؛ حيث تميزت هذه المرحلة بالعفوية في العمل، والشطط في الحكم على الأشياء، والنفي للآخر أياً كان[22].

وبعد هذه الفترة، وبعد بدايات الخروج من السجن، ظهرت الحركة الإسلامية بوجه عُرف باسم «الشباب المسلم»، واتسمت هذه المرحلة بالتغلغل المجتمعي، والاهتمام بهموم المجتمع؛ فكانت لجان

---

(20) العمل النسائي الإسلامي في مدينة أم الفحم، مركز الدراسات المعاصرة، دون تأريخ، ص4، دراسة داخلية.

(21) الحركة الإسلامية داخل الخط الأخضر، شؤون دولية، ع1، 1995، ص54.

(22) مسودة دراسة تاريخ الحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني.. رؤية من الداخل، ص70، مركز الدراسات المعاصرة، دراسة تحت الطبع، معدة للنشر.

الزكاة والمؤسسات الخيرية ومعسكرات العمل الإسلامي التطوعي، وظهرت فرق المسرح والنشيد الإسلامي ومهرجانات الفن الإسلامي. وبدا واضحاً تغلغل الحركة الإسلامية بثوبها الجديد في ثنايا المجتمع الفلسطيني، في طول البلاد وعرضها، فكانت لها صولات وجولات في النقب والمثلث والجليل، وبنيت خلال هذه الفترة مئات المساجد في مختلف البلدان[23]. وهذا الإحياء المسجدي، ساعد بشكل كبير على نمو الدعوة الإسلامية وانتشارها، وشكل رأس الحربة الدعوية، التي ساعدت، من جانبها، على ترسيخ الفكرة الإسلامية في نفوس الناس[24].

وخلال هذه الفترة، تشكلت قيادة قطرية تزعمت مسيرة العمل الإسلامي في البلاد، ولعبت دور الموجه الأساس لهذا العمل، وانتقل العمل في بعض البلدات إلى الطور المؤسسي، فيما بدت بداياته في مناطق أخرى.

وقد استمرت هذه المرحلة منذ الاعتقالات وحتى مطلع التسعينيات؛ حيث بدأت تبرز مواقف خلافية داخل الحركة الإسلامية بشأن الوضعية السياسية للحركة الإسلامية، من حيث ضرورة مشاركتها في الانتخابات البرلمانية، وكانت اتفاقية أوسلو، والتقارب الإسرائيلي الفلسطيني، من الأمور التي سرّعت في تعميق الخلاف، فضلاً عن الدور الذي قام به الإعلام الإسرائيلي ومراكز الأبحاث، في إبراز هذا الجانب.

---

(23) بلغ عدد المساجد في البلاد حتى العام 2000، 250 مسجداً، بزيادة 170 مسجداً خلال 15 عاماً. دراسة المساجد في الداخل الفلسطيني، 2000.

(24) الحركة الإسلامية والدور التبليغي والدعوي في البلاد، ص10، دراسة داخلية.

وكان هناك تياران داخل الحركة الإسلامية: متشدد ومعتدل[25]، وهذا بدوره أسهم في تعميق الأزمة داخل الحركة الإسلامية، والتي بدأت تطفو على السطح مع مطلع التسعينيات، وتناولت هذه الخلافات أبعاداً هي في حقيقتها أعمق من قضية الكنيست، التي اعتبرت القشة التي قصمت ظهر البعير.

وقد أصدر الشيخان رائد صلاح وكمال خطيب بياناً بتاريخ 1996/3/29، وضحا فيه ملابسات ما يجري في الحركة الإسلامية، وعللا موقفهما الرافض للمشاركة في الانتخابات، بأن هذا القرار مخالف لقرار المؤتمر العام الأول، الذي تناول موضوع الكنيست، والمنعقد العام 1995، وألمح الشيخان، في سياق تعليلهما الانشقاق، إلى أن الأسباب لا تتعلق فقط بالانتخابات البرلمانية، والأسلوب الذي انتهج، والتجاوزات التي حصلت، بل تعدى الأمر إلى سلوكيات وتصرفات مستهجنة، دفعت إلى: «وفق كل ذلك رأينا من الواجب أن نجهر بالحق، معلنين أننا سنستمر في طريقنا كحركة إسلامية، تصر على الحفاظ على مسارها وقيمها وأصالتها ومنهج عملها»[26].

وبذلك يُقَيد تاريخ 1996/3/29 على أنه بداية المرحلة الرابعة لمسار الحركة الإسلامية؛ حيث انشقت الحركة الإسلامية على نفسها

---

(25) إيلي ريخس. في الإسلاموية عبر الخط الأخضر: العلاقة بين الحركات الإسلامية في إسرائيل والحركات الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، ترجمة مركز المنظور السياسي للدراسات والاستشارات، 2003. وقد بدأت الصحف الإسرائيلية ترصد الخلافات في التصريحات بشأن القضايا السياسية مبكراً، انظر مثلاً دافار 1988/12/18، بشأن التصريحات المتناقضة بين قيادات الحركة الإسلامية، بشأن إعلان قيام الدولة الفلسطينية في الجزائر، وقرار 242 و 338.

(26) نداء الحق: بيان صادر عن الحركة الإسلامية، صوت الحق 1996/3/29.

لتسمي الأولى نفسها «الحركة الإسلامية»، وتؤكد هذا الاسم في بياناتها وإعلاناتها، فيما أطلقت الحركة الثانية على نفسها «مجلس الشورى»؛ لتحقيق دستوريتها وشرعيتها.

وكان الشيخ إبراهيم عبدالله قد اتهم الشيخين، كمال خطيب ورائد صلاح، بأنهما لا يملكان الجرأة لقول الحقيقة، وأنهما يرفضان مبدئياً الانتخابات، مشيراً إلى أنهما لا يمثلان سوى نفسيهما فقط[27]. وقد أشار الشيخ توفيق الخطيب في معرض حديثه عن الانشقاق في الحركة الإسلامية، في مقابلة أجراها مع صحيفة الأيام الفلسطينية، إلى أن موضوع الانتخابات كان يدرس في مجلس شورى الحركة الإسلامية منذ العام 1988، وأن منطق دفع الأضرار قد يضطرهم إلى تأييد «شمعون بيريس» كرئيس للحكومة، برغم ارتكابه مجزرة قانا[28].

وأوضح الشيخ إبراهيم عبدالله آنذاك أن مجلس الشورى المكون من 27 عضواً، انشق عنه أربعة أعضاء فقط[29]، ولعل هذا هو مرد تشبث الشيخ عبد الله -والمنادين بالمشاركة البرلمانية- بمصطلح مجلس الشورى لإصباغ الشرعية عليهم.

وفي إطار تراكم الأحداث، دعا الشيخ كمال خطيب، ومعه الشيخ رائد صلاح، إلى تصحيح مسار الحركة الإسلامية، فقد أشار الشيخ كمال خطيب إلى أن القضية ليست «الانشقاق»، بل هي تقويم النهج[30].

---

(27) كل العرب 1996/4/2.

(28) كل العرب 1996/4/2 (المصدر السابق).

(29) الأيام 1996/4/3.

(30) الأيام 1996/4/3.

وجاء بيان الحركة الإسلامية الصادر في 1996/6/7، ليؤكد أن الحركة الإسلامية لا تتحمل تبعات نتائج الانتخابات، وأنها ماضية في عملها وفقاً لفهمها العقائدي وحسها الوطني[31].

ولتكريس واقع الانقسام، أنشأ مجلس الشورى صحيفة الميثاق، وعلل النائبان توفيق خطيب وعبد المالك دهامشة قرار الإنشاء؛ بأن صحيفة صوت الحق والحرية لا تنقل كل الأخبار السياسية المتعلقة بالحركة، بل تهتم بشق واحد منها، «ولذلك لابد من منبر نُعبّر فيه عن صوتنا»[32]. وعمق هذا الانشقاق بشكل نهائي وجذري ما كتبه حماد أبو دعابس في الميثاق، مسمياً الحركة الإسلامية التي قادها الشيخان رائد صلاح وكمال خطيب؛ بأنها الحركة «الانقلابية التصحيحية»[33].

وكان الشيخ كمال خطيب في المقابل قد كتب سلسلة من المقالات تحت عنوان «على طريق تصحيح المسار»، في شهري يونيو/حزيران ويوليو/تموز من العام 1996، مما يعني أن الانشقاق في صف الحركة الإسلامية قد أخذ مجراه النهائي في أواسط العام 1996، ليصبح هناك حركتان: الأولى كما أشرنا تلبست بمجلس الشورى، والثانية باسم الحركة الإسلامية.

وقد لوحظ خلال هذا العام بدايات الضغط على الحركة الإسلامية، بقيادة الشيخ رائد صلاح، حيث تم دهم وإغلاق جمعيتي

---

(31) صوت الحق والحرية 1996/6/7.

(32) كل العرب 1996/6/28.

(33) الميثاق ص3، مقال بعنوان: قضيتنا بين جرأة رواد الفتنة وتأدب أصحاب الحق. دون تاريخ.

الإغاثة الإسلامية واليتيم والسجين في 1996/4/11، أي قبل الانتخابات البرلمانية بشهر، وأكدت محكمة العدل العليا بقاء جمعية الإغاثة مغلقة[34].

وكان قد سبق هذا الإغلاق تحقيق مكثف مع رئيس لجنة الإغاثة، الدكتور سليمان أحمد رئيس بلدية أم الفحم السابق[35]، فيما أوصت الشرطة بتقديم قيادات العمل الإغاثي إلى المحكمة[36].

دوائر إحياء الهوية الدينية

بعد العام 1996، انطلقت الحركة الإسلامية بقيادة الشيخ رائد صلاح في تصحيح المسار، في شقي العمل الدعوي والمؤسسي، وساعدت بشكل أساسي على تقعيد الحركة الإسلامية في الشارع الإسلامي في البلاد، فتمت إعادة العمل الدعوي في مختلف البلدات[37]. كما قامت الحركة بالتزامن بتعميق العمل المؤسسي، وخاصة بعد أن شكلت مجلس الشورى رسمياً[38].

ومن ثم دأبت الحركة على التواصل الجماهيري مع مختلف قطاعات المجتمع، بأحزابه السياسية وهيئاته التمثيلية وجمعياته الخيرية، ونجم عن هذا التواصل مقاربات لهموم الناس، دفع بالحركة الإسلامية

---

(34) صوت الحق والحرية، 1996/8/16.

(35) 1996/8/23.

(36) يديعوت أحرونوت، 1996/8/13.

(37) جريدة صوت الحق والحرية، 1996/1/23.

(38) في أواخر آذار (مارس) من العام 1997 انتخبت الحركة الإسلامية مجلس الشورى، وانتخبت رئيساً لها.

لتنزيل أطروحاتها على أرض الواقع. وقد تمثّلت هذه الأطروحات بأنها عملية من خلال: دائرة الدعوة والتبليغ، دائرة العمل والكسب الجماهيري، دائرة العمل الاجتماعي والسلوكي، دائرة العمل الاقتصادي، دائرة العمل المؤسسي، دائرة العمل السياسي[39].

فالحركة ترى في نفسها أنها جزء أساس من البنية المجتمعية لمجتمعنا الفلسطيني، وهي تنظر إلى مكونات مجتمعنا في الداخل الفلسطيني بطوائفه وملله، على أنه كل لا يتجزأ، تجمعهم الهموم الوطنية والقومية، والهموم اليومية التي فرضتها المؤسسة الإسرائيلية عليهم، بسبب سياساتها المعادية لهم كفلسطينيين، وكأصحاب حق شرعيين على هذه الأرض.

وعليه فقد بادرت إلى تأسيس شبكة من المؤسسات واللجان الخدماتية، التي تصب مصلحة أعمالها في الشأن الداخلي للمسلمين وغير المسلمين في الداخل الفلسطيني، فكانت لجان الزكاة ولجان الإصلاح والمؤسسات الاجتماعية؛ كمؤسسة سند للأمومة والطفولة، ومؤسسة رعاية اليتيم، ومؤسسة يوسف الصديق.

وخلال سنواتها الماضية أسست الحركة الإسلامية أكثر من 30 مؤسسة قطرية، تناولت جميع جوانب الحياة المعاشة في الداخل الفلسطيني، فضلاً عن عشرات الجمعيات والمؤسسات المحلية المنضوية تحت لافتة اتحاد الجمعيات القطرية[40].

---

(39) واقعية أطروحات الحركة الإسلامية، مركز الدراسات المعاصرة، 2000.

(40) مركز الدراسات، مصدر سابق.

ونظرت الحركة الإسلامية منذ انطلاقتها الثانية إلى ضرورة التغلغل بين شرائح المجتمع، واعتبرت الدوائر المذكورة آنفاً الآليات الرابطة مع الجماهير، كما أنها الرافعة الأفضل لعرض الإسلام، ولذلك يلمس في هذه الدوائر أنها طبقت أولاً، أي تمت ممارستها على أرض الواقع، ثُم شُرع بعمليتي التوجيه والإرشاد، وبعد ذلك عملية الترسيخ والترشيد، وهي حالة تخالف «الأصول»، لكن الظروف الخصوصية للحركة، هي التي دفعت لتنفيذ هذه السياسات الدعوية. ويمكن ترسيم معالم الدوائر المذكورة باقتضاب:

1 - **دائرة الدعوة والتبليغ:** تتميز هذه الدائرة بأنها الأصل والأساس في التواصل مع الجماهير، وهذه الدائرة عبرت عن ذاتها من خلال خطبة الجمعة والعرس الإسلامي. وتطورت هذه الوسيلة إلى مشروعات عديدة، كمشروع إحياء الدين، ومشروع إحياء صلاة الفجر[41]، ومشروع أسبوع الدعوة إلى الله، وأخيراً مشروع التواصل مع النقب، وهو مشروع يصب في صُلب مشروع إحياء الدين[42].

وفي هذا السياق يدخل البعد الإعلامي في الحركة الإسلامية، بعيداً عن فهم الدين لهذه السياسة والشئون، لذلك كانت صحيفة صوت الحق منبراً معبراً عن هذا التوجه، حيث امتزج فيه السياسي بالديني، واليومي بالقومي والوطني.

(41) مشروع إحياء صلاة الفجر، لجنة نشر الدعوة - الحركة الإسلامية، 2003.

(42) صوت الحق والحرية، 2004/5/16.

1 - **دائرة العمل والكسب الجماهيري:** تميزت هذه الدائرة تاريخياً بمعسكرات العمل الإسلامي، ومعسكرات الوقف الإسلامي، والعمل التطوعي العام، وتتقاطع هذه الدائرة مع دائرة العمل الاجتماعي والسلوكي.

2 - **دائرة العمل الاجتماعي والسلوكي:** تتميز باهتمام الحركة الإسلامية بالحفاظ على النسيج الاجتماعي للعرب المسلمين في البلاد، فأقامت لجان الإصلاح لقطع دابر الفساد وإصلاح ذات البين، ولجان الزكاة التي تعيل العائلات الفقيرة، وأنشأت العيادات الصحية، كما اهتمت في هذا السياق بالجانب الإعلامي النسوي، فأنشأت مجلة «إشراقة» كرافعة دعوية وثقافية، تصب في مكاسب الدعوة مع مجتمعها.

3 - **دائرة العمل الاقتصادي:** تنطلق هذه الدائرة من منطلق تشجيع الشاب المسلم على الكسب الحلال والعمل الدائم وترك البطالة، وتدفع نحو تشجيع إنشاء المؤسسات الاقتصادية التي يمكن أن تدفع نحو تقدم المجتمع، وبالتالي تقليص حدة البطالة، على الأقل في الإطار الإسلامي المخصوص، ولذلك فالحركة تشجع إنشاء شركات اقتصادية، ويعتبر مشروع المجتمع العصامي من المشروعات الدافعة نحو هذا المجال، المبني على أسس شرعية، أو الموجه شرعاً. وفي هذا يوضح الشيخ رائد

صلاح أحد أبعاد مشروع المجتمع العصامي: «أن يقوم هذا المشروع في الأساس على قدرات ذاتية، وهذا يدعونا إلى ضرورة حُسن الجمع بين ثلاثة عناصر نملكها وهي: الأرض والقدرات العلمية والمال... فقد نبدأ بمرحلة إقامة الشركات الزراعية جمعاً بين الأرض والقدرات العلمية والمال»[43].

4 - **دائرة العمل السياسي:** تميزت هذه الدائرة بمشاركتها السياسية على مستوى السلطات المحلية؛ حيث طالبت الحركة من خلال مجلس الشورى القطري كل بلد يريد المشاركة في العمل السياسي المحلي عبر الانتخابات، تقديم دراسة تبين أهمية هذه المشاركة، وبناء على هذه الدراسة والفحص والتمحيص، تتخذ الحركة القطرية قرارها الملزم للحركة المحلية[44]، والتواصل مع الهيئات السياسية والأحزاب؛ وذلك لحفظ المكاسب التي حصلت عليها الجماهير العربية عبر مراكمة نضالها الوطني والحقوقي، والحفاظ على مؤسساتها القطرية، وتحديداً لجنة المتابعة، مع القناعة بضرورة إعادة بنائها وتنظيمها، ومقاومة الخدمة الوطنية، وحفظ الهوية للفلسطينيين في الداخل الفلسطيني، بمركباتها الدينية والحضارية والقومية العروبية[45].

(43) الشيخ رائد صلاح، أوراق في المجتمع العصامي، ص6.

(44) سمح مجلس الشورى للحركة الإسلامية في مدينة أم الفحم واللقية فقط بالمشاركة، فيما رفض إقرار ذلك لبلدات أخرى.

(45) مبادرة وحوار، مصدر سابق، ص7.

وسعت الحركة الإسلامية لإنشاء مجلس أعلى للتسامح الديني، إلا أن الفكرة لم تخرج إلى حيز النور؛ لأسباب عديدة خارجة عن إرادة الحركة[46].

وفي العام 2001 طرحت الحركة الإسلامية مبادرة «الميثاق الاجتماعي»، الذي يمكن أن يشكل الرابطة القوية للأقلية العربية الفلسطينية، وهدَف الميثاق إلى نبذ الطائفية والتعصب الأعمى، وبث روح التسامح، وتوحيد الجهود، لمواجهة سياسات مصادرة الأراضي، والدفاع المشترك عن الأوقاف والمقدسات، والعمل على تحريرها، وحل الخلافات بين أبناء المجتمع العربي[47]، وغيرها من الأهداف.

القضية والقدس والأقصى

لقد عاشت الحركة الإسلامية، منذ أواسط التسعينيات من القرن المنصرم، هموم القدس والمسجد الأقصى، وأدركت مبكراً حجم المؤامرة على القدس وأهلها، والمسجد الأقصى المبارك، وحملت الحركة الإسلامية على عاتقها هذا الهمّ الكبير، فأسست مؤسسة الأقصى، التي تعاظم دورها، وَترقب عن قرب تحركات المؤسسة الإسرائيلية تجاه الأوقاف والمقدسات والمسجد الأقصى المبارك، وتتابعها وتحذر من جرائمها الاحتلالية.

(46) المجلس الأعلى للتسامح الديني، مركز الدراسات المعاصرة، 2001.

(47) الميثاق الاجتماعي للجماهير العربية الفلسطينية في البلاد، الحركة الإسلامية، ص5، 2000.

وتعتبر الحركة الإسلامية القضية الفلسطينية، أنها القضية الأساسية والجوهرية في العالم العربي والإسلامي، ولا تقل مطلقاً من القضايا الأخرى؛ كالقضية العراقية والصومالية والأفغانية واللبنانية، وجميع هموم الوطن العربي والإسلامي.

وهي تعتقد أيضاً أن لا حل للقضية الفلسطينية إلا بعودتها إلى مربعها الأول، المربع الإسلامي الكفيل الوحيد بضمان عودة اللاجئين، جميع اللاجئين، إلى ديارهم وأرضهم، والكفيل الوحيد بأخذ الحق ممن ارتكبوا جرائم حرب بحق شعبنا الفلسطيني، إبان النكبة التي تعرض ليها الشعب الفلسطيني.

وفي تصور الحركة الإسلامية، فإن الخلاص للأمة العربية والإسلامية، يكمن فقط في الانتصار للحل الإسلامي، الذي جاء لإخراج الناس من عبودية الآدميين إلى عبودية الخالق تعالى، ومن جور الأنظمة وطاغوتيتها إلى عدالة وسماحة الإسلام. وفي الوقت ذاته، نظرت الحركة الإسلامية إلى تجارب الحركات الإسلامية السياسية الأخرى في العالم العربي والإسلامي، على أنها تجارب تصب في مصلحة وتجارب الحركة الإسلامية العالمية والقطرية.

وتعتقد الحركة الإسلامية أن الاحتلال الأجنبي، والتدخل الأممي السافر في الشؤون الداخلية؛ يعبر عن عمق الحرج والضعف الذي وصلت إليه الأمة العربية والإسلامية.

حملات التحريض ضد الحركة

تعرضت الحركة الإسلامية، بقيادة الشيخ رائد صلاح، بسبب رفض المشاركة في انتخابات الكنيست، إلى حملات تحريض رعناء من قبل الحكومات الإسرائيلية، في محاولة لربط الحركة الإسلامية بالإرهاب، وقد انشغل قطاع كبير من الإعلام الإسرائيلي، بإيحاء من الحكومات الإسرائيلية ووزرائها، بالتحريض على الحركة الإسلامية، واتسم التحريض بتصاعد وتيرته منذ العام 1996 وحتى الاعتقالات، وهذا معناه أن كل خطوة تتخذ بحق الحركة الإسلامية، لا يتم التراجع عنها، بل تشكل مُراكمة سياسية ومنهجية، تؤسس لما هو قادم.

لقد كانت هذه الحملة التحريضية الشرسة مقدمة لاعتقال قيادات الحركة الإسلامية، وتهيئة الأرضية الشعبية على المستويين المحلي اليهودي والعربي، فهدفت إلى أن تشعر الجماهير العربية أنها في خطر ومستهدفة، وبالتالي عليها ترك أو تجنب الحركة الإسلامية[48].

ولهذا انتظرت إسرائيل اللحظة المواتية لاعتقال الشيخ رائد صلاح وقيادات الحركة، وقد استغلت الظرف الدولي والإقليمي والمحلي، وقامت بالاعتقال بهدف تغييب دوره السياسي، في ظل أوضاع يخطط للمنطقة لوضع جديد، فضلاً عن المواقف الحاسمة للحركة الإسلامية في مسألة المسجد الأقصى المبارك، وتأكيدها الدائم أن الأقصى في خطر، حتى أن الصحافة العبرية وعلى لسان الشاباك أكدت ذلك[49]

---

(48) منهجية مواجهة الحركة الإسلامية وصولاً إلى الإخراج عن القانون. ص4، مركز الدراسات المعاصرة.

(49) انظر هآرتس، الخميس 2004/1/1.

مما دفع الحركة لتبني مشروع إحياء الوقف الإسلامي، ومشروع الميثاق الاجتماعي، ومشروع المجتمع العصامي، وكلها مشروعات تصب في مصلحة الأقلية العربية، وتتواصل مع واقعها المعيشي وهمومها.

ومن الواضح أن الحركة الإسلامية لم تتوقف مسيرتها باعتقال قياداتها، كما أنها لم تغير لا من خطابها الإعلامي، ولا من خطابها الديني، بل ومن الواضح أن ثقلها في الشارع زاد، بفضل تواصل قياداتها مع قيادات الوسط العربي عموماً[50].

لقد أطلقت الحركة الإسلامية عدة مشروعات في السنوات الأخيرة، هدفت إلى البناء الذاتي للحركة الإسلامية من جهة، وبناء لبنات حية تؤسس لمجتمع عصامي في الداخل الفلسطيني من جهة أخرى، وزاوجت بين همها الخاص، بما تملكه من هوية ذاتية مبنية على قيمها العقائدية والتعبدية، وثوابتها المنبثقة عن هاتين الركيزتين؛ فكان مشروع التكافل الاجتماعي، ومشروع المجتمع العصامي، والمشروع الإغاثي للأهل في الأراضي المحتلة العام 1967، ومشروع إحياء الدين، ومشروع التواصل مع الأهل في النقب والمدن الساحلية.

أما على مستوى الأوقاف والمقدسات والمسجد الأقصى المبارك؛ فكانت عدة مشاريع أهمها: مشروع إعمار المسجد الأقصى.

أخيراً، على المستوى الداخلي للحركة الإسلامية، فقد كان –وما يزال– المشروع التربوي والنهوض الدعوي، يقف على رأس مشاريعها النهضوية، التي ستكون بمثابة قنطرة طبيعية لمجتمع يتوجه نحو بناء ذاته.

(50) كشف استطلاع أجراه مركز الدراسات المعاصرة في 2003/8/31 أن 85.9% يعتبرون ما حدث اضطهاداً دينياً، بينما أشار 49.3% إلى أن الاعتقال سيؤثر بشكل كبير في الزخم النضالي للجماهير العربية.

الحركة الإسلامية والمشاركة في الكنيست

مهند مصطفى(*)

تعتبر الحركة الإسلامية من التنظيمات السياسية العربية الهامة، ومن التيارات الإيديولوجية المؤثرة على مجمل التحولات السياسية والثقافية في المجتمع الفلسطيني في الداخل في العقد الأخير. وقد تطورت الحركة الإسلامية في الداخل بمراحل متعددة فرضتها التحولات السياسية العامة والتطورات الداخلية.

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة حيفا.

ينقسم تاريخ التنظيم الديني الإسلامي في إسرائيل إلى أربع فترات:

الفترة الأولى 1979-1981 : عبر فيها التنظيم عن نفسه في وجود أو قيام تنظيم سري شبه عسكري لنواة صغيرة من الأشخاص الذين آمنوا بـ«الجهاد المسلح» ضد اليهود ودولة إسرائيل، وقد أطلق أعضاء هذه النواة على أنفسهم اسم «أسرة الجهاد»، إلا أن أجهزة الأمن الإسرائيلية ألقت القبض على أفراد هذه النواة في العام 1981، حيث اعتقل قادتها وسجنوا لفترات متفاوتة، الأمر الذي وضع حدا لهذه الفترة.

الفترة الثانية 1983-1989 : في بواكير هذه الفترة تولي الشيخ عبد الله نمر درويش، من كفر قاسم في المثلث، والذي اعتقل على خلفية قضية «أسرة الجهاد» إضافة إلى قادة آخرين، مهام منصب رئيس للتنظيم الجديد، الذي أطلق على نفسه اسم «الشباب المسلم».

وقد باشرت هذه الحركة عملية التنظيم في معظم المدن والقرى العربية، التي يعيش فيها مسلمون، بما في ذلك إقامة وتأسيس جمعيات لدعم وإسناد نشاطات أعضاء الحركة وجمع التبرعات لتمويل القيام بهذه النشاطات. كذلك شرع أعضاؤها بعملية تنظيم قطرية.

وقد شكلت المساجد بوجه عام ملتقى لأعضاء الحركة ومكانا حضوا فيه على ضرورة العودة إلى الدين والانضمام إلى صفوفهم.

الفترة الثالثة 1989-1996: في هذه الفترة بدأت الحركة الإسلامية تنتقل من مرحلة العمل الدعوي والمؤسساتي إلى العمل

السياسي من خلال دخول انتخابات الحكم المحلي في العام 1989 مسجلة نجاحا كبيرا أمام الحزب الشيوعي والجبهة.

وشهد العام 1992 أول نقاش للحركة الإسلامية حول إمكانية دخول انتخابات الكنيست، لكن النقاش انتهى إلى القرار بعدم خوض الانتخابات.

وقد عاد النقاش من جديد في الفترة التي سبقت انتخابات 1996 وتمخض -حول الدخول أو عدمه- عن انشقاق داخل الحركة الإسلامية، بين تيار يؤيد عملية المشاركة في الانتخابات البرلمانية برئاسة عبد الله درويش، وتيار يعارض المشاركة برئاسة رائد صلاح.

الفترة الرابعة 1996 ؛ حتى اليوم: هذه الفترة شهدت فيها الساحة السياسية العربية وجود حركتين إسلاميتين، لكل منهما نهج في العمل السياسي: النهج الأول يشارك في اللعبة السياسية البرلمانية والنهج الآخر يقاطع هذه اللعبة.

وقد أحدث ذلك انشقاقا في الحركة الإسلامية عام 1996، لأسباب تتعلق أساسا بالنقاش حول المشاركة في انتخابات الكنيست، ولكن يشير باحثون إلى عوامل اخرى ساهمت في الانشقاق، عوامل فكرية وتوجهات مختلفة وليس مجرد خلافات سياسية.

وأكد على جذور الخلاف الشيخ رائد في مقابلة معه بعد عام من الانشقاق بقوله إن «تعددية في المواقف على مستوى العمل الإسلامي داخل الخط الأخضر، حيث هنالك اختلاف في نمط الممارسات ولغة

الخطاب قادت إلى مفاهيم ومواقف مختلفة من حيث الكيفية والممارسة الإسلامية... وإن ما جرى لم يكن وليد حادث معين بل عبارة عن نتيجة لتراكمات كثيرة خلال سنوات ماضية»[1].

في مقابل هذا التقسيم يستعرض الشيخ إبراهيم عبد الله رئيس الحركة الإسلامية-الشق البرلماني تقسيما مغايرا لتطورها، فهو يعتقد أنها مرت بثلاث مراحل أساسية:

المرحلة الأولى متدت من العام 1972-1983، وقد قام الشباب المسلم بهذ الفترة ببدايات عمل إسلامي منظم، توج بعمل عنيف اتجاه الدولة أدى إلى اعتقال سبعين نشيطا في الحركة الإسلامية.

المرحلة الثانية هي المرحلة الممتدة من عام 1983-1996، وفيها بدأت الحركة الإسلامية ببناء مؤسساتها وأطرها السياسية والتربوية والاجتماعية وخوض غمار الحكم المحلي والمشاركة في السياسة القطرية كجسم فاعل.

المرحلة الثالثة فهي الممتدة من العام 1996 وحتى اليوم، وفيها عملت حركتان إسلاميتان على الساحة السياسية العربية كما ذكرنا سابقا.

ويعلل الشيخ إبراهيم الانشقاق بأن الحركة الإسلامية حتى العام 1996 لم تستطع أن تستوعب الآراء المختلفة بداخلها، وأنه كان داخل الحركة الإسلامية من لم يقبل قواعد اللعبة السياسية في الحركة الإسلامية.

---

(1) صوت الحق والحرية، 1997/4/4.

أما الحركة الإسلامية الشق غير البرلماني فقد اعتبرت أن الانشقاق الذي حدث كان ضروريا لتصحيح مسار الحركة الإسلامية كما جاء في بيان الشيخ رائد صلاح والشيخ كمال خطيب، فقد جاء في بيانهما الذي حمل عنوان: «تصحيح مسار الحركة الإسلامية»، بانهم سيستمرون في طريقهم «كحركة إسلامية تصر على الحفاظ على مسارها وأصالتها ومنهج عملها، ندور مع الحق ونصحح الخطأ»[2].

إلى جانب هذه التقسيمات التي تعتمد على تطورات تاريخية بالأساس، يستعرض باحثون آخرون تقسيما يعتمد على تأثير عوامل سياسية كبرى، فهم يعتقدون أن تطور التيار الإسلامي في إسرائيل تأثر عبر خمس مراحل أساسية:

1 - المرحلة المصرية (1928-1948).

2 - المرحلة الإسرائيلية (1948-1967).

3 - المرحلة الفلسطينية (1967-1983).

4 - مرحلة التكيف- التهيئة (1983-1996).

5 - مرحلة ما بعد التكيف التي تميز المرحلة الحالية.

وجاء الظهور المتأخر للتيار الإسلامي، خاصة في أعقاب ظهور وتجذّر تعبيره التنظيمي المتمثل في الحركة الإسلامية، ليساعد هذا التيار في طرح مواقف متبلورة منذ البداية تجاه المسائل المتعلقة بالفلسطينيين في إسرائيل.

---

(2) صوت الحق والحرية، 1996/3/29.

صحيح أن التيار الإسلامي يشبه باقي التيارات من عدة نواح، غير أنه يختلف عنها بالتأكيد في سمات وميزات أخرى أهمها:

1 - التنظيم على أساس عربي إسلامي-ديني: يؤيد دعاة التيار التنظيم على أساس قومي عربي مع تفضيلهم للتنظيم على أساس إسلامي، وهم منقسمون على أنفسهم في ما يتعلق بالمشاركة في انتخابات الكنيست.

2 - الهوية الإسلامية كهدف مركزي: يؤكد التيار الإسلامي في تناوله لموضوع هوية الفلسطينيين في إسرائيل على المكون الديني الإسلامي في هذه الهوية، ويرى في تعزيز وتكريس مثل هذه الهوية هدفا مركزيا ينبغي العمل من أجله، دون التنكر بطبيعة الحال لباقي مكونات هوية الفلسطينيين في إسرائيل في ضوء كونهم أيضا عربا فلسطينيين ومواطنين في إسرائيل.

3 - لهجة حادة: هذا التيار، الذي نضج في أواسط الثمانينيات، انبثق في ظل واقع جديد في تاريخ الفلسطينيين في إسرائيل، الأمر الذي أتاح للمتحدثين باسمه طرح مطالبهم من السلطات والأغلبية اليهودية بلهجة حادة بل وغير مهادنة في الكثير من الحالات، في القضايا ذات الصلة بالفلسطينيين في إسرائيل، سواء كاان على الصعيد الداخلي أو الخارجي.

4 - كذلك فإنهم لم يتوانوا عن مطالبة الفلسطينيين أنفسهم وبلهجة حازمة بالعمل من أجل مستقبلهم، وقد سعوا إلى ترجمة ذلك عمليا.

الحركة والعمل البرلماني

يعتبر النقاش والاختلاف حول جدوى وشرعية المشاركة في العمل السياسي البرلماني الإسرائيلي أحد أهم المواضيع الذي يحظى بالنقاش بين شقي الحركة الإسلامية بعد الانشقاق الذي وقع، فالشيخ رائد صلاح يعتبره عملا فاشلا، بينما يعتقد الشيخ إبراهيم عبد الله أنه جزء من العمل الإسلامي، حيث يقول في لقاء معه: «أبدأ بتحديد القاعدة التي تتبناها الحركة بشكل منهجي، وهي أن الدعوة هي الأصل والسياسة جزء منها، أما البرلمان ففرع، فالحركة الإسلامية في تناولها وتعاملها مع ملف الانتخابات البرلمانية تختلف عن غيرها من الأحزاب العربية، حيث أن العمل السياسي في نهجنا جزء من مجموعة واسعة من الأنشطة ذات هدف واحد وهو الدعوة إلى الله، ومحاولة بناء الإنسان والمجتمع الفاضل، والحفاظ على الأرض والهوية؛ لذلك فلا تعارض في سياستنا بين العمل البرلماني وأنشطة الحركة المتشعبة»[3].

علما بأن الجناح الشمالي للحركة الإسلامية يرفض المشاركة في انتخابات البرلمان الإسرائيلي، من منطلق المصلحة التي يراها هذا الجناح، حيث يعتقد «أن إسرائيل كدولة لا يمكن أن ترتقي في تعاملها مع المواطنين العرب ما دامت تتقوقع في يهوديتها، وإنها دولة اليهود أولاً وقبل كل شيء، وما دام البُعد الأمني في التعامل مع الأقلية العربية الركيزة الأساس، وإسرائيل ترفض أن تقدم أي حل «وسط» يمكن أن يدفع بالأقلية

---

(3) صحيفة الميثاق، 2008/11/21.

العربية نحو حياة كريمة على أرضها «المصادرة» وفضائها الذي تعيش فيه»[4].

وبسبب الموقف الرافض تعرضت الحركة لعمليات مضايقة وتحريض وملاحقة سياسية شملت قيادييها ومؤسساتها، ووصلت ذروة عملية التحريض في اعتقال قيادة الحركة الإسلامية وعلى رأسهم الشيخ رائد في مايو/أيار 2003.

ولا بد من الإشارة في هذا السياق إلى النهج الجديد في الحركة الإسلامية، الذي حمله الشيخ هاشم عبد الرحمن رئيس بلدية أم الفحم السابق، وهو نهج مختلف عن نهج الشيخ رائد في التعاطي مع قضية العلاقة مع الدولة، ومستقبل الجماهير الفلسطينية فيها، إلا أن نهج وخطاب الشيخ هاشم لا يزال خافتا وهامشيا أمام النهج المركزي الذي يمثله الشيخ صلاح[5].

أما الشق الآخر من الحركة المشارك في البرلمان، فقد خاضت انتخابات الكنيست ضمن تحالفات مع الحزب الديموقراطي العربي في إطار القائمة العربية الموحدة، وحصلت عام 1996 على أربعة مقاعد، وفي انتخابات 1999 خمسة مقاعد.

وقد لوحظ أنه بعد انتخابات 2003 بدا انخفاض واضح في قوة الحركة الإسلامية البرلمانية المؤتلف مع الحزب الديموقراطي العربي،

---

(4) التجربة السياسية لفلسطينيي 48، التيار الديني، ورقة الشيخ رائد صلاح إلى مؤتمر خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين، 2000، ص8.

(5) أسعد غانم، دولة ضد مواطنيها: حالة اعتقال قيادة الحركة الإسلامية، ام الفحم، مركز الدراسات المعاصرة، 2004، ص43.

الذي هبط تمثيله إلى نائب في الكنيست السادسة عشرة، وهو المحامي عبد المالك دهامشة، وأخذ يتبنى مواقف سياسية مرنة، حين صوت مع مشروع شارون للانسحاب الأحاديّ الجانب من غزة وشمال الضفة الغربية.

أسباب الرفض

انطلقت الحركة الإسلامية في رفضها للمشاركة، من فرضيات إيديولوجية وسياسية:

1 - المشاركة البرلمانية لم تحقق أي تقدم ملموس في الوضعية المدنية والسياسية للفلسطينيين في إسرائيل، وقد مثل هذا الموقف على الساحة السياسية العربية إلى جانبها كل من حركة أبناء البلد وهيئات وشخصيات شكلت «الحركة الشعبية لمقاطعة الانتخابات»، علما بأن الحركة الإسلامية حافظت على توجهها التاريخي بإعطاء مؤيديها «حرية اتخاذ القرار من الانتخابات بما يتلاءم مع توجههم العقائدي والوطني» كما جاء في نص قراراتها.

وقد اتضح موقفها بالصورة الأكثر رفضا من خلال صريحات قادتها والمقالات التي نشرها الشيخ رائد في صحيفة صوت الحق والحرية بعنوان «نحن والانتخابات»، التي تبين مبررات المقاطعة، ليس لاعتبارات تكتيكية بل إيديولوجية وسياسية(6).

---

(6) صحيفة صوت الحق والحرية، 2003/1/22.

وشكلت مقالات الشيخ رائد صلاح رئيس الحركة «نحن والانتخابات»، رؤية سياسية للحركة الإسلامية حول العمل البرلماني الإسرائيلي، وهي أحد عشر مقالا نشرت أسبوعيا في صحيفة صوت الحق والحرية من أواخر نوفمبر/تشرين الثاني 2002 حتى فبراير/شباط 2003.

واعتبر الشيخ رائد انتخابات الكنيست أنها «معركة وهمية تهدف إلى «استنزاف قوتنا، ثم لضياع أعمارنا، وتمزق طموحنا، ونحن نصرف كل طاقاتنا في هذه المعركة الوهمية التي لا تسمن ولا تغني من جوع، إن تجربة أكثر من خمسين عاما في الكنيست أثبتت أن النتيجة تكاد تصل إلى الصفر». ويواصل: «إن الكنيست ذات وضعية ثابتة أحبطت كل جهود أعضاء الكنيست العرب، وهي ليست طريقا قد نصل بواسطته إلى أدنى حق من حقوقنا، وليست طريقا قد نوصل بواسطتها شعبنا الفلسطيني إلى أي حق من حقوقه المصيرية الشرعية، لهذا فهي ذات وضعية ثابتة»[7].

وترجع أوساط الحركة الإسلامية انعدام التأثير السياسي للفلسطينيين في البرلمان الإسرائيلي إلى الإجماع اليهودي الصهيوني المبني على أسس عنصرية، وإلى المبنى الاثني للنظام الإسرائيلي الذي يقوم على إقصاء القيادة العربية.

وجاء في أحد المقابلات الصحفية مع الشيخ رائد صلاح أنه: «منذ عام 1977 ونحن نصوت في أكثريتنا لأحزاب غلب عليها الطابع

---

(7) الشيخ رائد صلاح، ما بعد يوم الانتخابات، صوت الحق والحرية، 2001/2/9.

العربي الفلسطيني، بمثابة إعادة الاعتبار لإرادتنا السياسية المسلوبة، ومحاولة لإخضاع هذه الإرادة لحاجاتنا ومطالبنا وتطلعاتنا، وقد خلق التوازن السياسي بين اليمين واليسار الإسرائيليين أرضية تجعل لقوتنا أهمية خاصة، قد تؤدي في حال استخدامها المحسوب إلى موضعة جدية لمكانتنا الجماعية ولحقوقنا الفردية على أساس الأخذ والعطاء الوارد في كل مبنى سياسي متحضر، لكن محاولة الإخضاع فلتت من بين أيدينا ومن خلال أصابعنا نتيجة إجماع يهودي صهيوني مبني على أسس عنصرية من جهة أولى، ومن خلال تصرفات سياسية مهملة في حقوقنا من قبل قيادتنا من جهة ثانية»[8].

وتتلخص مواقف الحركة الرافضة للمشاركة السياسية في النظام الإسرائيلي بالدعوة لترك العمل البرلماني كخيار سياسي للجماهير العربية، والتوجه نحو قيام مؤسسات المجتمع العربي، وبناء قدراته الذاتية بعيداً عن السياسة الإسرائيلية.

ويقول: «ان المؤسسة الإسرائيلية تحدد دور عضو الكنيست العربي، وتجعله هامشياً واعلامياً فقط، ونحن في الحركة الإسلامية لا نريد إشغار هذا الدور، ونطمح للبقاء في موقعنا الذي وصلنا اليه وتقوية مؤسساتنا أكثر»[9].

علما بأن فكرة الحركة الإسلامية تنطلق أساسا من «قيام مؤسسات المجتمع العربي»، وبالتالي فهي تعتبر مقاطعة الانتخابات

---

(8) كل العرب، 2002/11/29.

(9) هآرتس، 2001/10/26.

البرلمانية صفحة جديدة «أدخلت الجماهير العربية الفلسطينية إلى الحلبة السياسية بكل استقلالية وجدارة».

ويعني ذلك في نظرها أن الجماهير العربية باتت تبحث عن الموقف والسلوك العصامي في حياتها، فكانت مقاطعة الانتخابات قرارا سياسيا يعكس التوجه العصامي في تفكير جماهيرنا! بحيث بتنا الآن نملك الأرضية الخصبة عند الجماهير لبناء المجتمع الذي يستثمر أرضه ورأس ماله، وقدراته العلمية السياسية، وجمعياته ومؤسساته وسلطاته المحلية وعلاقاته الإنسانية الواسعة لبناء ذاته، وتوفير الخدمات اليومية الشاملة لأبنائه في كل شيء، وهذا يحتاج منا إلى تشجيع قيام «التصنيع الوطني» ثم الاقتصاد الوطني»[10].

2 - تعتقد الحركة الإسلامية ان العمل النضالي الجماهيري حقق نتائج ملموسة في القضايا الجوهرية، وتذكر على سبيل المثال عددا من الأحداث:

أ - «يوم الأرض» الذي قلّص عمليات مصادرة الأراضي العربية، وأوقف خطط التهويد.

ب - «انتفاضة الروحة» في أيلول 1998 التي منعت إغلاق أراضي عربية في وادي عارة وتحويلها إلى أراضي عسكرية مغلقة تمهيدا لمصادرتها.

---

(10) «إسلام أون لاين»، 2003/1/22.

ج - «أحداث أم السحالي» التي منعت هدم بيوت عربية.

د - هبة أكتوبر التي أدت لتعيين لجنة «اور»، وإخراج توصيات ايجابية خاصة بالعرب.

وفي هذا السياق يقول الشيخ رائد صلاح: «إن الجماهير العربية فقدت الثقة بالأداء البرلماني والقضائي في إسرائيل، ونحن نشاطرهم هذا الموقف، إن الرصيد الأول لأي أداة سياسية هو النضال الجماهيري، فهو الرافعة التي تجعل من عمل المؤسسات الأهلية ناجحا، وكل مؤسسة أهلية مقطوعة عن النضال الجماهيري لن تنجح، لقد استطعنا تحقيق إنجازات من خلال النضال الجماهيري وعمل السلطات المحلية، الذي إن كان مقطوعا عن النضال الجماهيري فلن تنجح في عملها».

«نحن أولا مع النضال الجماهيري، وإعادة بناء لجنة المتابعة من خلال الانتخابات المباشرة، هو ترجمة حقيقية للنضال الجماهيري، ان العمل البرلماني فاشل لأنه منقطع عن النضال الجماهيري»[11].

وفي الانتخابات الأخيرة التي أجريت في شباط/فبراير 2009 احتدم النقاش بين شقي الحركة حول المشاركة ومقاطعة الانتخابات، فالشيخ رائد أصدر بياناً أوضح موقف جناحه المعارض بشكل أكثر وضوحا عما قبل، وجاء فيه: «مع اقتراب انتخابات الكنيست فإن الحركة الإسلامية تعتقد أن الكنيست أصل من أصول المشروع الصهيوني، وقد حرص من «هندس قواعدها» أن تبقى في أحسن الأحوال منبرا احتجاجيا بالنسبة للمجتمع العربي الفلسطيني في الداخل الفلسطيني.

(11) لقاء مع الشيخ رائد صلاح، بتاريخ 13/2008.

ولأنها كانت وما تزال كذلك، فإن تقييم تجربة أعضاء الكنيست العرب منذ أول عضو كنيست وحتى الآن تؤكد أنها لم تحقق لنا حقا، ولم ترفع عنا ظلما، وكنا ولا زلنا منذ نكبة فلسطين نعاني الظلم التاريخي والتمييز القومي والاضطهاد الديني، كسياسة ممنهجة تمارسها عن سبق إصرار ضدنا المؤسسة الإسرائيلية.

إن الحركة الإسلامية وهي تعلن هذا الموقف من انتخابات الكنيست الثامنة عشرة 2009، فإنه يطيب لها أن تؤكد للقاصي والداني أنها ستبقى على العهد متمسكة بكل ثوابتها، ومتجذرة في وطننا، ومحافظة على حقوقنا، ومواصلة سعيها الجاد لنصرة مجتمعنا العربي الفلسطيني في الداخل الفلسطيني، ثم نصرة شعبنا الفلسطيني، وإصراره على قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، ثم نصرة كل قضايانا الإسلامية والعربية، ثم نصرة القضايا الحق في الحاضر الإنساني مستمدة دورها من فهمها السليم للقرآن الكريم والسنة النبوية ومسيرة التاريخ الإسلامية، وستبقى الحركة الإسلامية على هذا العهد لا تقيل ولا تستقيل حتى نلقى الله تعالى»[12].

دوافع المشاركة

أما الشق الجنوبي من الحركة الإسلامية الذي شارك في الانتخابات، فقد أصدر بيانا يوضح فيه فلسفته ودوافع مشاركته في انتخابات الكنيست، وجاء في البيان: «ما المشكلة أن نعبر خلال الانتخابات

---

(12) بيان الحركة الإسلامية، يناير كانون الثاني، 2009.

عن نفس الموقف المستنكر والرافض والمدين للعدوان على غزة الذي عبرنا عنه سويا كأحزاب وحركات عربية، وسرنا مع بعضنا للتنديد به، هل انتهى العدوان وفك الحصار وفتحت المعابر، أم اعتذرت إسرائيل عن عدوانها، واستعدت أن تعوض الفلسطينيين وضحايا عدوانها من الأطفال والنساء والرجال؟».

ومما جاء في البيان: «سنستمر في موقفنا المدين والمستنكر لجرائم إسرائيل، وبدعم أهلنا في غزة من خلال الكلمة والموقف والحملات الإغاثية والنشاطات السياسية، لم تتوقف جهودنا لإغاثة الأهل في غزة خلال الحرب، وخلال الانتخابات، وبعد الانتخابات، ومهما كانت نتيجتها، أليست الانتخابات وما يتعلق بها في كل أنحاء العالم فرصة للتعبير عن القضايا الوطنية والإنسانية والمدنية، ومساحة لنشر الوعي السياسي وغير السياسي بين أبناء الشعب، لو أن إسرائيل لم تشن عدوانها على غزة، ولم تقتل الآلاف من الأطفال النساء والرجال، ألن نتحدث عن الحصار التجويعي على غزة والمعابر المغلقة كجزء من خطابنا السياسي الوطني الإسلامي والإنساني؟

أليس أطفال وجرحى وفقراء غزة أولى بمئات الآلاف من الشواقل التي تنفقونها على حملة المقاطعة للانتخابات التي جمعت أصلا لأهل غزة؟ أم من أين لكم الأموال الطائلة التي تنفقونها على حملة المقاطعة للانتخابات؟ بالنسبة لنا أموال الانتخابات معلومة المصدر والوجهة، ماذا عنكم؟»[13].

---

(13) بيان الحركة الإسلامية- الجناح الجنوبي، يناير كانون الثاني، 2009.

ومع ذلك، فقد أدى موقف الحركة الإسلامية المقاطع للانتخابات إلى ازدياد نسبة المقاطعة في صفوف فلسطينيي الداخل، حيث وصلت نسبة المقاطعة إلى أوجها في انتخابات الكنيست الأخيرة التي جرت في شباط 2009 إلى حوالي 48% من مجمل المصوتين العرب.

جدول يبين مشاركة ومقاطعة العرب في انتخابات الكنيست بناء على دعوة الحركة الإسلامية

الكنيست	نسبة تصويت العرب	النسبة العامة	نسبة المقاطعة
1996	78	79.3	22
1999	75	78.7	25
2001	19	62.3	81
2003	62	67.8	38
2006	56	63.2	44
2009	52	62	48

وفي الاستطلاع الذي أجرته جامعة حيفا في مارس/آذار 2006، والذي قام بتوضيح مميزات سكانية للمقاطعين، تبين أن مجموعة المتدينين والمتدينين جداً، بالإضافة إلى من عرفوا أنفسهم بأنهم فلسطينيون وليسوا إسرائيليين، هم أكثر القطاعات التي تقاطع الانتخابات[14].

(14) ايلي ريخس، محرر، الاقلية العربية في إسرائيل وانتخابات الكنيست الـ 17، جامعة تل أبيب، 2007، ص110.

وهذا الأمر ينسجم مع المقاطعة الإيديولوجية التي تمثلها الحركة الإسلامية، وأوضح الاستطلاع أن 53.8% ممن يشعرون بقربهم من الحركة الإسلامية برئاسة الشيخ رائد صلاح سيقاطعون الانتخابات، ما يؤكد وجود طابع إيديولوجي للمقاطعة بين صفوف المقاطعين[15].

المشاركة في الانتخابات البلدية

شاركت الحركة الإسلامية في الانتخابات المحلية لأول مرة عام 1983، وحصلت على ثلاثة مقاعد، وفي انتخابات 1989، البداية الرسمية لمشاركة الحركة الإسلامية في السياسة المحلية، خاضت الحركة الانتخابات في 15 موقعا وحصلت على 51 مقعدا، ورئاسة ستة مجالس محلية.

وفي انتخابات 1993 خاضت الحركة الانتخابات في 17 موقعا، وحصلت على 58 عضوا، وفازت بخمسة مواقع للرئاسة.

وفي العام 1998 خاضت الحركة الإسلامية الانتخابات منشقة على نفسها، حيث تنافس جناح الشيخ رائد صلاح في أم الفحم فقط، أما الجناح الآخر فقد فاز بستة مواقع رئاسية، وحصل على 36 عضوا في 14 موقعا خاض فيها الانتخابات.

(15) نهاد علي، الحركة الإسلامية في إسرائيل: بين الدين، القومية والحداثة، في: يوسي يونا ويهودا غودمان، محرران، خليط الهويات: نقاش نقدي في الحالة الدينية والعلمانية في إسرائيل، القدس: معهد فان لير، 2004، ص132-164.

نتائج الحركة الإسلامية في مدينة ام الفحم
على مستوى الرئاسة والعضوية

السنة	الكتلة الإسلامية (%)	مرشح الرئاسة (%)
1989	60	75
1993	60	73
1998	61	70
2003	71	75
2008	54	62

وتنظر الحركة الإسلامية للانتخابات المحلية للمجالس والبلديات بشكل مختلف عن الكنيست، حيث تشارك الحركة مبدئيا في هذه الانتخابات، وهنالك تفاوت في حجم المشاركة بين الحركتين، حيث تشارك الحركة بقيادة الشيخ رائد صلاح في مدينة أم الفحم فقط، وهي معقل الحركة الإسلامية، أما الحركة الأخرى فإنها تشارك في مواقع عديدة.

وفي انتخابات 2003 خاضت الحركة الإسلامية برئاسة إبراهيم عبد الله صرصور الانتخابات في 8 مواقع، حيث تراجعت الحركة في إنجازها الانتخابي على مستوى المقاعد، ففي كفر قاسم لم تجتز «قائمة الهدى» نسبة الحسم، وكان الصراع بارزاً على منصب الرئاسة بين أقطاب الحركة الإسلامية المتنافسين، وكانت المقاعد في المجلس البلدي من نصيب القوائم العائلية، التي ستشكل ائتلافًا مع الرئيس المنتخب[16].

(16) مهند مصطفى، تراجع الاحزاب العربية في الحكم المحلي 1978-1998، ام الفحم: مركز الدراسات المعاصرة، 2000، ص43.

جدول يبين نتائج الحركة الإسلامية في انتخابات الحكم المحلي

السنة	الأعضاء	الرؤساء
1978	/	/
1983	3	1
1989	51	6
1993	58	6
1998	47	6
2003	34	2

التيار الإسلامي والعمل السياسي في الجامعات

بدأت الحركة الإسلامية في السنوات الأخيرة تخوض العمل السياسي في الجامعات الإسرائيلية من خلال كتلة «إقرأ» الإسلامية التي تمثل الحركة بجناحها الشمالي، كتلة «القلم» الإسلامية التي تمثل الجناح الجنوبي.

وتولي الحركة الإسلامية الساحة الطلابية أهمية كبرى، وذلك من خلال بداية مشاركتها قبل عامين في انتخابات لجان الطلاب العرب التي تحدث في الجامعات كل عام.

ومن خلال رصد وتطوّر التنظيم والنشاط الطلاّبيّ الفلسطينيّ في الجامعات الإسرائيليّة، يمكن الادّعاء أنّه ثمّة أربع مراحل في تاريخ الحركة الطلاّبيّة:

1 - مرحلة بداية تنظيم العمل الطلاّبيّ العربيّ في الجامعات الإسرائيليّة، وقد امتدّت من أواخر الخمسينيّات إلى بداية السبعينيّات.

2 - مرحلة تطوّر العمل الطلاّبيّ إلى حركة طلاّبيّة منظّمة ذات أجندة سياسيّة وطنيّة جامعيّة ومجتمعيّة، واستمرّت حتى أواسط الثمانينيّات.

3 - مرحلة تراجع الحركة الطلاّبيّة وخمولها بسبب أوضاع داخليّة خاصّة بالحركة الطلاّبيّة، وبسبب أوضاع سياسيّة خارجيّة، وقد امتدّت هذه المرحلة حتّى أواخر التسعينيّات.

4 - المرحلة الرابعة، فقد بدأت سيرورة إعادة صياغة العمل والنشاط الطلاّبيّ الفلسطينيّ من جديد في الجامعات الإسرائيليّة، وهي سيرورة لم تكتمل بعد.

وقد وصل نشاط لجان الطلاب العرب إلى ذروته في سنوات السبعينيات متجاوزا في نشاطه وخطابه السياسي السياسة العربية القطرية، ثم تراجعت في الثمانينيات حتى اختفى دورها في منتصف التسعينيات.

في هذه اللحظة ظهر العمل الطلابي الإسلامي متمثلا بجمعية «إقرأ» في جامعة حيفا ثم في باقي الجامعات، ولعبت «إقرأ» دورا مركزيا في العمل الطلابي منذ منتصف التسعينيات عندما كان العمل الطلابي والحركة الطلابية غائبة عن الساحة الجامعية.

وللإنصاف التاريخي نقول أن «إقرأ» في هذه المرحلة حرّكت العمل الطلابي في كل الجامعات عموما، وفي حيفا خصوصا، لكنها بقيت خارج العمل السياسي المتمثل في انتخابات لجان الطلاب العرب، وفي العمل السياسي الاحتجاجي الفعّال كالمظاهرات مثلا التي وصلت ذروتها بدايات عام 2000.

وبالتالي فإن جمعية «إقرأ» كانت أول من أعاد الحراك إلى الساحة الطلابية في جامعة حيفا، ثم بقوة ثم في بقية الجامعات منتصف التسعينيات، ثم لحقتها باقي الأحزاب السياسية.

وقد فضلت «إقرأ» المحافظة على توجهها المركزي ورؤيتها للعمل خارج لجنة الطلاب العرب، رغم أن النقاش قد بدأ يتبلور ببطء بداخلها حول هذا الموضوع، ثم ترجم بداية في خوض انتخابات لجنة الطلاب العرب في جامعة بن غوريون في بئر السبع، التي لم تسجل خلالها «إقرأ» الإنجاز الانتخابي الذي طمحت إليه، وأدت تجربة بئر السبع للعزوف بعض الوقت عن نقاش جدي حول الموضوع حتى انتخابات جامعة حيفا 2006/2007.

وتنبع أهمية خوض كتلة «إقرأ» ونجاحها في لجنة الطلاب العرب كونها نقلتها من كتلة خدماتية إلى كتلة سياسية، وقد وضعت «إقرأ» في خضم هذا التحول برنامجا انتخابيا، شمل على تصور فكري جاء فيه: «إنّ الحركاتِ والمجموعات تَرتَكِزُ في بِناء مشاريعِها على مُرتَكَزات فكريّة وعَقَديّة تؤمنُ بها وتجعلها محلّ إشعاعٍ واستيحاء.. فلا غروّ إذن أن تَنطَلِقَ (إقرأ) من خلال فهمها الحضاري للمشروع الإسلامي، وذلِكَ من

خِلالِ استجلاب الإرث الحضاريّ، بكتابيه المقروء (وهو القُرآن والسُّنة) والمنظور وهو الكتابُ الكونيّ.

إنّ (إقرأ) إذ تطرَح المشروعَ الحضاريّ الإسلاميّ فإنّها تطرحه بأبعادِه الإسلاميّة والإنسانيّة إن في القضايا الاجتماعية، أو الاقتصادية والسياسية، فالإسلام يُشكّلُ منهَجَ حياةٍ وأخلاقٍ وتصوراتٍ ورؤى لأيّ واقع يصبو نحو المعالي والتّمايُز».

وتصور سياسي جاء فيه «تؤمن «اقرأ» بحل عادل للقضية الفلسطينية من خلال إقامة دولة فلسطينية على التراب الوطني الفلسطيني وعودة اللاجئين إلى ديارهم ووطنهم وتحرير المقدسات الإسلامية والمسيحية وعلى رأسها المسجد الأقصى المبارك»[17].

ولا يجب التقليل من الانجاز الانتخابي الذي حققته «إقرأ»، حيث يعتبر منعطفا تاريخياً في الحركة الطلابية، ودخلت الحركة الإسلامية لأول مرة كشريك في صنع القرار الطلابي من خلال لجنة الطلاب العرب، لكن في الوقت نفسه لا يجب أن يصيبها ذلك بحالة من الغرور.

إن حصول «إقرأ» على خمسة مقاعد ثم أربعة في جامعة حيفا، ثم خمسة في جامعة تل أبيب، يضاعف مسؤوليتها كحركة طلابية إسلامية فاعلة في الجامعات، ولا يختزل دورها في هذه النقطة.

تنبع أهمية الانتخابات في حيفا وتل أبيب سياسيا في كونها أول تجربة انتخابية قطرية للحركة الإسلامية، ولا يمكن اعتبار تجربة بئر

---

(17) برنامج كتلة اقرأ الانتخابي، 2007.

السبع كذلك، بسبب هامشية الجامعة جغرافيا وديموغرافيا، فجامعة حيفا خصوصا قريبة من مراكز السكن للفلسطينيين في الداخل في الشمال والمركز، وتل ابيب قريبة من منطقة المركز فقبل هذه الانتخابات خاضت الحركة الإسلامية انتخابات الحكم المحلي وهي انتخابات محلية ويبتعد عنها في الغالب الطابع السياسي الإيديولوجي.

جدول يبين نتائج كتلة «إقرأ» الإسلامية في جامعة حيفا

الحركات الطلابية المشاركة	2006/2005	2007/2006	2008\2007
جبهة الطلاب العرب	49.5	37.8	32،5
التجمع الطلابي الديموقراطي	38.6	23.6	21.1
أبناء البلد	11.8	4.5	9،9
«إقرأ»	-	33.8	31،6
عدد المصوتين	1256	1383	1303

لا شك أن أهم تحول حدث في المرحلة الرابعة من عمر الحركة الطلابية هو ظهور التيار الإسلامي كتيار فاعل على الساحة الطلابية، والحقيقة أن التيار الإسلامي في العالم العربي هو تيار طبيعي في الجامعات والنقابات المهنية، بل إنه التيار المهيمن على نقابات الطلاب العامة في الجامعات العربية، سواء بشكل مباشر، أو غير مباشر بسبب التقييدات التي يتعرض لها أعضاء التيار الإسلامي في النظام السلطوي العربي.

وهكذا بدأ التيار الإسلامي في الجامعات الإسرائيلية بالمشاركة في العمل الطلابي قبل أكثر من عقد من الزمان، وبالأساس في الجامعات المركزية خصوصا في القدس وحيفا، وقد بدا التيار الإسلامي في بداية الأمر خجولا في التعمق في العمل الطلابي، إلا أنه سرعان ما فهم أهمية الساحة الطلابية في المنظومة الفكرية الإسلامية وفي المنظومة الحركية السياسية، وهو لم يكن غريبا عن هاتين المنظومتين لأنه كان متواصلا ثقافيا من التجارب الإسلامية الطلابية في الجامعات العربية[18].

لكن لا بد أيضا من القول إن التيار الإسلامي في الجامعات الإسرائيلية كان منظما ومثابرا ومتجددا في نشاطاته في عمقها وشموليتها، فأصبح رافدا أساسيا في كل عملية إحياء المناسبات الوطنية والدينية، والمشاركة في العمل السياسي، وأيضا عدم إهمال قضايا الطلاب اليومية والمطلبية.

إن هذا التمازج والتقاطع كان هاما في مسيرة العمل الطلابي الإسلامي، فالاهتمام بالقضايا الوطنية والسياسية لم يؤد إلى إهمال القضايا المطلبية التي تميز بها التيار الإسلامي عن باقي التيارات الأخرى في الجامعات.

وقد توج التيار الإسلامي الطلابي هذا النجاح في السنة الأخيرة من خلال فوزه في انتخابات لجان الطلاب العرب في كل من حيفا، القدس وتل أبيب على التوالي.

---

(18) عصام أبو ريا، تدين عيني مقابل تدين عمومي: حالة انشقاق الحركة الإسلامية في إسرائيل، مجلة مفموت (توجهات)، ع4، 2005، ص65.

وهذا لا يعني أن باقي التيارات لم تعد حاضرة في الحركة الطلابية، بل إن التحول الأساسي هو حضور التيار الإسلامي وليس غياب التيارات الأخرى.

وهذا باعتقادي تحول إيجابي في الساحة الطلابية يعكس أيضا الحضور السياسي للتيارات السياسية الفكرية في المجتمع العربي، ويحول الساحة الطلابية إلى ساحة للنضال السياسي والطلابي إلى جانب الساحة القطرية الفلسطينية خارج الجامعات.

إن هذا التحول في الحركة الطلابية لا يمكن أن يكون تاريخيا إلا إذا حافظ التيار الإسلامي على مثابرته في العمل الطلابي، وتأكيد نجاحاته الانتخابية بشكل أكبر في السنوات القادمة، يؤكد هذا التحول في الحركة الطلابية على قاعدة هامة تدعي أنه كلما انفتح التيار الإسلامي كلما تمدد أكثر في الحالة المجتمعية، وفقد استحضار لحالة التيار الإسلامي في الثمانينيات والتسعينيات والآن تؤكد هذه القاعدة[19].

إن دخول التيار الإسلامي إلى الحركة الطلابية كعامل مؤثر فيها أمر وحاجة مهمة وإيجابية للساحة الطلابية لأنها تؤدي إلى زخم أكبر للتيار الإسلامي في الجامعات من جهة، وتؤدي إلى تفعيل الحركة الطلابية واعادة تنظيمها من جديد من جهة اخرى.

وبالتالي فإن الفوز الكبير الذي حققه التيار الإسلامي في الجامعات الثلاث الأساسية خلال السنة الأخيرة، يكتسب أهمية كون هذا

---

(19) مهند مصطفى، الحركة الطلابية العربية الفلسطينية: دراسة نظرية وتاريخية في جدلية الجامعة والسياسة، أم الفحم، مركز الدراسات المعاصرة، 2005، ص65.

التحول يحدث في إطار الجامعة الإسرائيلية الصهيونية، فليس هنالك حالة مماثلة للعمل الطلابي الإسلامي كالحالة التي يعايشها التيار الإسلامي في الجامعات الإسرائيلية، وهي بلا شك حالة معقدة أكثر وتحتاج إلى مجهودات فكرية أكثر حدة.

وعلى الرغم من كل ذلك فإن هنالك تحولا هاما في الحركة الطلابية سوف يتعمق أكثر في السنوات القادمة.

التيار الإسلامي وانتخاب لجنة المتابعة

تمثل تصور الحركة الإسلامية لمستقبل الفلسطينين في الداخل، بانتخاب لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل، وهي اللجنة التمثيلية العليا للجماهير العربية، وتضم كل الأحزاب والحركات السياسية الفاعلة في المجتمع العربي.

ويتزاحم حول فكرة إصلاح لجنة المتابعة توجهان: الأول يطالب بإعادة بناء لجنة المتابعة، والتوجه الثاني يطالب بإعادة تنظيم لجنة المتابعة. والفرق بين إعادة البناء وإعادة التنظيم، أن الثاني يطلب إصلاح اللجنة من الداخل، بينما يطلب التوجه الأول باعادة بنائها من الخارج، أي تفكيكها واعادة بنائها من جديد، ويتطلب ذلك صياغة جديدة لدستور اللجنة وهيكليتها[20].

(20) Amara. M.H. 1996. The Nature of Islamic Fundamentalism in Israel. Terrorism and Political Violence. Vol. 8: 2. Special Issue on Religious Radicalism in the Middle East. Edited by Maddy-Weizman B.. and Inbar I.. Frank Cass Press. pp. 155 -170

وتعتقد الحركة الإسلامية أنه من خلال التعمق في قراءة التجربة السياسية للفلسطينيين في الداخل فلا مناص من التوجه الثاني، أي إعادة البناء من خلال تفكيك اللجنة وبنائها من جديد، وفي هذه الحالة تكون الانتخابات المباشرة لمكونات وأعضاء لجنة المتابعة في صلب إعادة البناء.

وتدور كل مشاريع إعادة البناء إلى نقل لجنة المتابعة من حالة التوافقية، وهي ماهيتها وسر تماسكها في شكلها الحالي، إلى حالة الحسم الديموقراطي، من التعيين إلى الانتخاب، من اتخاذ القرار بالإجماع إلى اتخاذه بالأغلبية، من المحاصصة إلى الحسم الانتخابي، ولا شك أن الاقتراح الأكثر دينامية ورواجا، هو انتخاب لجنة المتابعة بشكل مباشر من الجمهور.

حيث يؤيد هذا التوجه من الحركات السياسية: الحركة الإسلامية خارج-البرلمانية، التجمع الوطني الديموقراطي، أبناء البلد، ويعارضه: الجبهة الديموقراطية، ويتحفظ منه، الحركة الإسلامية البرلمانية والحركات السياسية الأخرى[21].

علما بأن انتخاب مكونات لجنة المتابعة بشكل مباشر من خلال الجمهور العربي هو طموح الحركة الإسلامية السياسي في السنوات القادمة، وقد استطاعت في السنوات الأخيرة وضع هذه المسألة على سلم اهتمامها السياسي، إلا أن العوائق أمام تحقيق هذا التصور يبقى في

(21) إبراهيم صرصور، الحركة الإسلامية والدولة، يتسحاق رايتر، محرر، اشكاليات في علاقات اليهود والعرب في إسرائيل، تل ابيب، منشورات شوكن، 2005، ص242-249.

رفض أحزاب عربية مثل هذا الاقتراح، وفي التخوف أن تنظر المؤسسة الإسرائيلية إلى هذه العملية كعملية انفصالية عن الدولة مما يصعد من ردة فعلها على هذا المشروع عموما والحركة الإسلامية خصوصا.

الموقف من وثيقة التصور المستقبلي

يناقش هذا القسم موقف الحركة الإسلامية من التصورات والوثائق التي صدرت عن مؤسسات فلسطينية في إسرائيل، وهي:

1 - وثيقة «التصور المستقبلي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل» الصادرة في ديسمبر/كانون الاول 2006.

2 - وثيقة مركز «مساواة» تحت عنوان «دستور متساو للجميع» الصادرة في نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

3 - وثيقة «الدستور الديموقراطي» الصادرة عن مركز «عدالة» في مارس/آذار 2007.

4 - «وثيقة حيفا» الصادرة عن مركز «مدى الكرمل» في مايو/أيار 2007.

وقد جاءت هذه الوثائق لتطرح رؤية مشتقبلية لمجموعات مثقفة ومؤسسات أهلية حول رواية ورؤية الفلسطينيين في إسرائيل للأوضاع السياسية، وفي هذا الموضوع أيضا ظهر الاختلاف بين الحركتين الإسلاميتين[22].

---

(22) أسعد غانم، اسعد، الفلسطينيون في إسرائيل: سياسات الاقلية الاصلية في الدولة الاثنية، رام الله، مركز مدار للدراسات الإسرائيلية، 2009، ص24.

كانت الحركة الإسلامية برئاسة الشيخ رائد صلاح أكثر الحركات معارضة للتصور المستقبلي، فقد أطلق على وثيقة التصور المستقبلي اسم «نشرة» وليس وثيقة أو تصور.

ويمكن تقسيم معارضة الحركة، جناح الشيخ صلاح لهذا التصور إلى مرحلتين:

الأولى: نزع الشرعية عن التصور المستقبلي لأنه لم يصدر من خلال لجنة المتابعة، وفي مقال نشره الشيخ رائد صلاح يقول فيه: «إن فكرة إعداد هذه النشرة حتى الآن لا تمثل لجنة المتابعة العليا، ومن الواضح أن كل ما ورد في هذه النشرة من أفكار لا يمثل لجنة المتابعة العليا، ومن الواضح أنها نشرة تمثل القائمين عليها فقط سواء كانوا أشخاصا أو أجساما»[23].

وهذا يعني أن الحركة الإسلامية ركزت في معارضتها للتصور في الجانب الإجرائي بالأساس، وليس على مضامين التصور المستقبلي.

الثانية: مرحلة نقاش متواضعة لبعض مضامين التصور، لكنها لم تتبلور إلى نقاش شامل مستفيض وحتى جدي لكل الأفكار الواردة في الوثيقة. وعلى سبيل ذلك ذكر الشيخ رائد أن وثيقة التصور المستقبلي لا تطرح مسألة المقدسات الإسلامية، وأنها تقوم على إقفال هذا الملف[24].

---

(23) صوت الحق والحرية، 2007/2/2.

(24) صوت الحق والحرية، 2007/1/16.

وعلى الرغم من أن التصور المستقبلي كان صريحا في مسألة المقدسات الإسلامية، حيث جاء فيه: «تعترف إسرائيل بحق أبناء الطائفة الإسلامية في إدارة شؤونهم في قضية الأوقاف والمقدسات الإسلامية، وترفع يدها عن المقدسات الإسلامية والمسيحية، كجزء من الحقوق الجماعية الممنوحة للعرب الفلسطينيين في إسرائيل»[25].

وفي مكان آخر جاء في التصور: «ضمان حقوق العرب الفلسطينيين في قضايا عينية غيبت تاريخيا مثل قضية المهجرين في وطنهم وعودتهم إلى قراهم ومدنهم الأصلية، وقضية أملاك الوقف الإسلامي ونقل صلاحيات إدارتها لأبناء الطائفة الإسلامية...»[26].

إن هذا التناقض الواضح بين ما جاء في مقال الشيخ رائد وما ورد في التصور يدل أن الحركة الإسلامية اهتمت أكثر في الجانب الإجرائي لإصدار وثيقة التصور، وليس لمضامين التصور نفسه.

ومع ذلك، فقد أبدت الحركة الإسلامية بقيادة الشيخ رائد صلاح اهتماما أكثر بما بات يعرف بالمجتمع العصامي، حيث تقترح الحركة خيارات سياسية بديلة للعمل، وبهذا فهي ترفض الخيارات السياسية المطروحة، مثل دولة المواطنين، أو الحكم الذاتي أو دولة ثنائية القومية، وتعتبر أن مشروع المجتمع العصامي هو الحل لمعضلات المجتمع الفلسطيني.

ومع ذلك، تبقى تساؤلات نقدية كثيرة حول هذا المشروع، الذي لا يحمل إطارا نظريا وتأصيليا كافيا وجديا حتى من داخل المرجعية

(25) وثيقة التصور المستقبلي، ص11.

(26) وثيقة التصور المستقبلي، ص15.

الإسلامية نفسها، ففي الورقة التي كتبها الشيخ رائد ليس هنالك أي تأصيل لهذا المشروع، وهو في النهاية مشروع يتحدث عن بناء مؤسسات أهلية مستقلة في مجالات الحياة المختلفة، وهي عملية بدأت قبل مشروع المجتمع العصامي، وحتى قبل نكبة فلسطين عام 1948.

وهنالك فرق بين بناء مؤسسات أهلية، وبين بناء مجتمع عصامي، ولذلك فعلى الحركة الإسلامية أن تصيغ هذا المشروع بشكل شمولي وأعمق، مع التأكيد أن مشروع المجتمع العصامي كما طرحه الشيخ رائد يحمل في طياته قيما مستمدة من المرجعية الإسلامية كالصدقة الجارية والزكاة والوقف.

أما الحركة الإسلامية البرلمانية بقيادة الشيخ إبراهيم صرصور[27]، فقد عبرت من خلال رئيسها عن احترامه للتصور المستقبلي، لكنه كان يفضل تبني الأسلوب «الضبابي البناء»، كما يسميه.

وأشار الشيخ صرصور إلى أنه من مصلحة الجماهير العربية عدم تحديد مواقفها بشكل واضح من كل شيء، وأن هنالك مكان لإتباع ضبابية معينة في المواقف.

كما أنه أشار إلى أن التصور هو تصور نخبوي والمجتمع العربي بحاجة إلى تصور أكثر شعبي في طرحه للقضايا الملحة عليه، لكي يكون النقاش حول مضامينه نقاشا شاملا وواسعا.

---

(27) تستند أقواله ومواقفه على محاضرة ألقاها في ندوة حول التصور المستقبلي جرت في مدينة ام الفحم بتاريخ 2007/5/11.

الحركة الإسلامية ومسار التسوية

مأمون عامر(*)

يقف الجمهور العربي أمام قضية الحرب والسلام مع إسرائيل موقفاً حساسا، وقد كانت عملية المفاوضات السياسية بين الفلسطينيين وإسرائيل، والتي أثمرت السلطة الوطنية الفلسطينية، أحد أكثر هذه القضايا حساسية، وبسبب الأوضاع الدقيقة والحساسة التي يعيشها المواطن العربي في إسرائيل، فإن موقف الحركة الإسلامية من التفاوض يعتبر من أكثر المواضيع حساسية، وأكثرها غموضا. ويزيد من تعقيد الموقف وضبابيته الانقسام الواقع في صفوف الحركة، ما أسفر عن وجود خطابين سياسيين تجاه هذه القضية؛ أحدهما يتميز بالتشدد، والثاني يوصف بالواقعية.

(*) صحافي ومترجم.

يقف الجمهور العربي أمام قضية الحرب والسلام مع إسرائيل موقفاً حساسا، وقد كانت عملية المفاوضات السياسية بين الفلسطينيين وإسرائيل، والتي أثمرت السلطة الوطنية الفلسطينية، أحد أكثر هذه القضايا حساسية، وبسبب الأوضاع الدقيقة والحساسة التي يعيشها المواطن العربي في إسرائيل، فإن موقف الحركة الإسلامية من التفاوض يعتبر من أكثر المواضيع حساسية، وأكثرها غموضا. ويزيد من تعقيد الموقف وضبابيته الانقسام الواقع في صفوف الحركة، ما أسفر عن وجود خطابين سياسيين تجاه هذه القضية؛ أحدهما يتميز بالتشدد، والثاني يوصف بالواقعية.

تقف الحركة الإسلامية لفلسطينيي الـ 48، أو ما يعرف بالحركة الإسلامية في إسرائيل، موقفا حساسا في حلبة الصراع العربي الإسرائيلي، وبالرغم من أن الحركة ترى في نفسها جزءاً من الجمهور الفلسطيني في داخل دولة إسرائيل، الذي تمتد جذوره في المجتمع العربي الفلسطيني قبل النكبة.

فالمواطن الفلسطيني داخل فلسطين المحتلة كما يراه الشيخ رائد صلاح رئيس الحركة الإسلامية -الجناح الشمالي- بأنه «مسلم عربي فلسطيني، يعيش على أرضه، وفي بيته له الحق الأبدي، وسيبقى هذا الحق حاضراً ومستقبلاً، وهذا الفلسطيني يتمسك بارتباطه الطبيعي مع الحاضر العربي والإسلامي والفلسطيني، ويرى في ذلك التحقق الصادق بهويته، ويسعى بكل إمكانياته بتحقيق هذا الامتداد العربي الإسلامي الفلسطيني»[1].

---

(1) حوار مع الشيخ: رائد صلاح، الأقصى أون لاين، 2008/5/21.

وبناء على هذه الرؤية التي تتبناها الحركة الإسلامية، يمكن تعريف هوية المواطن العربي من خلال وثيقة التصور المستقبلي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل، التي تراها من عدة زوايا أبرزها:

1 - نحن أبناء هذا الوطن، ولا وطن لنا سواه، وهذا يتطلب العمل بحكمة لتفويت الفرصة على العنصريين الصهاينة لاقتلاعنا من أرضنا.

2 - أننا جزء من الشعب العربي الفلسطيني، وواجبنا أن نناضل من أجل أن يحظى بحقه واستقلاله بالطريقة السلمية[2].

من خلال هذا التصور للعلاقة بين المواطنين العرب ودولة إسرائيل التي يعتبرون مواطنين فيها، انبثق موقف الحركة من القضايا المصيرية التي يواجهها الشعب الفلسطيني في كافة مناطق تواجده، خاصة قضية الصراع العربي الإسرائيلي.

ويسعى هذا البحث لتسليط الضوء على مفردات هذا الموقف، وما يلفه من ضبابية، جعلت الكثير من الباحثين يتجنبون الخوض فيه، خاصة وأن قياديي الحركة، وبقدر ما أوتوا من فصاحة في الكلام وقوة في الخطاب، إلا أنهم تجنبوا الخوض فيه، ليس لكونهم يخفون شيئا باطنيا في موقفهم، أو أنهم يقفون موقفا معادياً من هذه المفاوضات، ويخشون الحديث فيها، ولكن بسبب حساسية الموضوع، فإن هناك تحسبا وقلقا من أن تفهم بعض التصريحات والأقوال في هذا المجال بطريقة خاطئة، أو تحمل على وجوه بغير ما يقصد أصحابها.

---

(2) حوار مع المهندس شوقي الخطيب، رئيس لجنة المتابعة العربية، مجلة مدار، ع24، شتاء 2006، ص54.

لذلك واجه الباحث مصاعب كبيرة في الوصول إلى المواقف بشكل واضح، وعند الاتصال بعدد من قياديي الحركة تجنبوا الإجابة المباشرة عن الأسئلة المتعلقة بهذا الموضوع، متذرعين بأنهم يستكفون بما نشر من أدبيات الحركة، ولذلك تجدني أتبع منهجا تحليليا لما ورد من خطابات وتصريحات وبيانات، للإجابة على عدة تساؤلات قد تجول بخاطر القارئ، بهدف رسم صورة كاملة عن نظرة الحركة الإسلامية للمفاوضات مع إسرائيل.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن موقف جناحي الحركة يتمثل من خلال مصادرها الرسمية، وإصداراتها الصحفية ومواقع الإنترنت، حيث يمثل موقف الفرع الشمالي في الحركة كلا من: الشيخ رائد صلاح رئيس الحركة، والشيخ كمال الخطيب نائب الرئيس، والشيخ توفيق محمد العرعير رئيس تحرير صحيفة صوت الحق والحرية.

أما على الطرف الآخر من الحركة، فمن خلال ما يتم نشره من مقابلات ومقالات للشيخ إبراهيم عبد الله صرصور، رئيس الجناح الجنوبي ورئيس الكتلة العربية الموحدة للتغيير، وهو عضو كنيست عن الحركة، إضافة للشيخ إبراهيم نمر درويش مؤسس الحركة الإسلامية في إسرائيل.

الموقف من فكرة التفاوض مع إسرائيل

تؤمن الحركة الإسلامية بأن الإسلام هو الحل لمشكلات الجماعات البشرية والأفراد، وقد عبر أحد كبارها وهو الشيخ عاطف الخطيب عن ذلك بقوله: «إن الحركة الإسلامية تؤمن بأفضلية الحل الإسلامي للقضية الفلسطينية، عن طريق إقامة حكومة إسلامية على أرض فلسطين، ينعم

تحت حكمها المرتكز على شريعة الله اليهود والنصارى والمسلمين».

ولأن هذا الحل يبدو غير واقعي، ويدرك قادة الحركة ذلك جيدًا، فقد قال الخطيب قبل توقيع اتفاق أوسلو: إنهم لا يمانعون حلا وسطا مع منظمة التحرير الفلسطينية يجرى من خلاله تحرير أي بقعة من فلسطين، وإقامة السيادة الفلسطينية عليها».

أما الشيخ نمر درويش فكان يقول: «إنهم يقبلون بالحل السياسي الذي يتم التوصل إليه عن طريق التفاوض بين القيادة الشرعية للشعب الفلسطيني ودولة إسرائيل، ويقبلون بإقامة دولة فلسطينية على أي جزء من فلسطين، حتى لو كانت هذه الدولة في مدينة واحدة»[3].

ويضع درويش تأصيلا شرعيا لمنطق التفاوض مع إسرائيل والصلح معها حيث يقول: «إن قضايا الحرب خاضعة لتقدير ولي الأمر، أي القيادة السياسية، ومن ورائهم الخبراء العسكريون، كما أن قضية الصلح والهدنة والمصالحة والمسالمة خاضعة للإمام ولي الأمر الذي يقدر الأمور وفقا لقدرات الدولة وإمكانياتها، ووفقا للوضع الدولي المحيط بالقضايا التي يراد اتخاذ القرارات بشأنها، فولي الأمر هو الذي يطلع على خفايا الأمور وهو القادر بمن معه من مساعدين وخبراء ومختصين على الموازنة بين الأمور من أجل اتخاذ القرار الذي يحقق مصلحة الشعب كله، ومن هنا ندرك أن قضية الصلح وعدمه هي من صلاحيات الإمام وهو الذي يستطيع اتخاذ القرار الذي فيه المصلحة الأكيدة للشعب أو الأمة».

(3) جذور الحركة الإسلامية في فلسطين الـ 48، بدون تاريخ ولا دار نشر، ص35.

ويضيف: «ومن المؤسف أن بعض الجهلة والعامة قد سلقوا العلماء بألسنة حداد بسبب ما أفتوا به بالقبول أو الرفض للصلح مع إسرائيل، فما دام العلماء أدخلوا الفتوى في هذا الأمر ولم يتركوه لاجتهاد الحاكم، فليس لنا إلا أن نحترم ما قالوه، وعلينا أن ندرك جيدا أن أقوال العلماء أثبتت أن مسألة الصلح مع اليهود هي قضية خلافية، وما دامت كذلك فإن لولي الأمر فسحة في هذا المجال يتصرف بما يضمن مصلحة الأمة»[4].

وبعد استعراضه لفتاوى عدد من كبار العلماء أمثال الشيخ عبد العزيز بن باز، وصالح الفوزان، والشيخ سلمان العودة، والشيخ يوسف القرضاوي، يخرج الشيخ نمر درويش بإمكانية القبول بالصلح مع اليهود إذا حصل الفلسطينيون على حقوقهم بقوله: «بعد هذه الأقوال التي نقلناها عن كبار العلماء، نلاحظ أنهم عادوا واتفقوا على قضية الصلح إذا أقيمت دولة فلسطين، وعاصمتها القدس مع الحل العادل لقضية اللاجئين وتحرير الأسرى والمعتقلين، كما أن أقوال العلماء تشير إلى أن لولي الأمر اتخاذ مثل هذا القرار، قرار الصلح، أي أن هذه القضية يتولاها السياسيون وليس الفقهاء، لأنها قضية في غالبيتها سياسية تنظر في مصلحة الأمة وتجتهد لهذه المصلحة بما يحققها، أو على الأقل لا يفوت الحد المطلوب والمقبول من هذه المصلحة[5].

وإذا كان الشيخ درويش قد وضع تأصيلا شرعيا لقبول فكرة المفاوضات، فإن الجناح الشمالي من الحركة لم يطرح هذه القضية في أدبياته، واقتصر الموقف منها من خلال التجليات السياسية لها.

---

(4) الشيخ نمر درويش، الصلح بين الدول، موقع الحركة الإسلامية:: Islammov.vet

(5) جذور الحركة الإسلامية في فلسطين الـ 48، بدون تاريخ ولا دار نشر، ص35.

وبقي موقف هذا الجناح من الحركة رماديا، بين القبول بواقع الدولة الإسرائيلية التي يعيش فيها، وبين رفض طبيعة المفاوضات الحالية، ولم يحدد موقفا نهائيا من فكرة التفاوض نفسها، حيث يرى الشيخ رائد صلاح عدمية التفاوض مع إسرائيل بسبب عدم احترامها لما يتم الاتفاق عليه، حيث يقول:» أي إنسان يظن أن المؤسسة الإسرائيلية قد تحترم وثيقة مكتوبة فهو واهم، ويضحك على نفسه ويخدعها، «المؤسسة الاحتفالية» الإسرائيلية هي التي جرت الطرف الفلسطيني إلى اتفاقية أوسلو، أين ذهبت أوسلو الآن على سوأتها وعيوبها ومرارتها بعد أن بدأ الشعب الفلسطيني يترحم على أوسلو، التي ذهبت كل أوراقها واتفاقاتها وانتهى كل شيء.

ويواصل: بعد أوسلو جاء اتفاق «واي ريفر»، الذي وقف في أحد أطرافه «بنيامين نتنياهو»، أين ذهب هذا الاتفاق؟ أيضا انتهى ولم يعد له وجود، وبعد ذلك دخلنا في مصطلحات مختلفة، مرة اتفاقية القاهرة، ومرة خطة خارطة الطريق، ومرة ثالثة المفاوضات الثنائية، ثم وعود جورج بوش الابن التي قطعها على نفسه أن يقيم دولة فلسطينية، وثبت أن كل هذا الحديث من باب الدجل والكذب وخداع الشعب الفلسطيني، والضحك على آلامه»(6).

وقد أقر الشيخ رائد صلاح بأنه يتخذ موقفا سلبيا من هذه المفاوضات، بقوله: «واضح لكل عاقل أن هناك إجماعاً بين الأحزاب الإسرائيلية كلها بدون استثناء، يقوم على أساس رفض حق عودة اللاجئين

---

(6) مقابلة مع الشيخ رائد صلاح، تلفزيون العالم، 2008/10/7.

من أهلنا، ورفض قيام دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة، ورفض انسحاب كلي من المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة، ورفض التفاوض على القدس الشريف، كما أن هناك إجماعا بين هذه الأحزاب للعمل على بناء الهيكل على حساب المسجد الأقصى المبارك، ولذلك فان كل تسوية تقوم على هذه الثوابت الإسرائيلية مرفوضة في نظرنا، سواء كانت أوسلو أو غيرها، ولن تزيد إلا من ويلات شعبنا الفلسطيني»[7].

ويرى الشيخ كمال الخطيب أحد أقطاب الفرع الشمالي في الحركة أن مفاوضات السلام لم تأت في سياق طبيعي لحل الصراع، بل في سعي فرضها لاستغلال ظروف الوهن والضياع التي يعيشها العالم العربي بعد حربي الخليج الأولى 1988، والثانية 1990. حيث يقول: « كان الاستغلال لهذه الظروف عبر فرض ما سُمي ب»مشروع سلام الشرق الأوسط» الذي يهدف لطمس وإنهاء القضية الفلسطينية، وكانت البداية من مدريد مروراً بأوسلو وكامب ديفيد وغيرها من المؤتمرات واللقاءات، وإن كانت ميزة هذه الفترة أنها ضمّت القيادة الفلسطينية التاريخية ممثلة بالراحل ياسر عرفات ومنظمة التحرير إلى جوقة السلام المزعوم والموهوم»، معتبرا «أن طريق المفاوضات هو طريق الضياع، وأن مشروع المقاومة منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى هو طريق الخلاص لهذه الأمة، ويقول أيضاً: «لقد انتهت سنوات الضياع والتيه الأربعون من عمر الشعب الفلسطيني منذ كانت الانتفاضة الأولى، وإن ظن البعض أن مشاريع السلام أصبحت سيدة الموقف مع إقامة السلطة الفلسطينية، وبداية التنسيق الأمني الوثيق

---

(7) حوار مع الشيخ رائد صلاح، مجلة البيان، مايو 2003، ع 188، ص54.

بينها وبين إسرائيل، حتى فاجأت الانتفاضة الثانية الدنيا كُلها بتاريخ 2000/9/28 وعُرفت باسم انتفاضة الأقصى، ولها دلالات كبيرة ومعانٍ عظيمة».

وقد عبر عن عدم قناعته بالمشاريع الحالية من المفاوضات التي تجري من أجل أن يسترد الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة عام 1967 حقه في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، واعتبر أن طريق المقاومة للاحتلال هو الطريق الأفضل الذي تتبناه القوى الإسلامية، حيث يقول: «لقد انتهت فترة التيه والضياع وفقدان الهوية الحقيقية عبر بداية سطوع نجم الحركات الدينية والمشاريع الإسلامية المقاومة»[8].

نظرة الحركة لموقف الأحزاب الإسرائيلية من المفاوضات

ترى الحركة الإسلامية أنه لا توجد فوارق كبيرة، ولا خطوط واضحة تميز بين الأحزاب اليمينية واليسارية الإسرائيلية، المؤيدة والمعارضة للمفاوضات، بالنسبة لموقفها من القضية الفلسطينية.

ففي مقال نشرته صحيفة صوت الحق والحرية، نلاحظ كيف صنفت الحركة الإسلامية الأحزاب الإسرائيلية من الناحية السياسية، حيث قال الكاتب: «المتتبع لواقع الأحزاب الإسرائيلية يرى أن الأحزاب

---

(8) مقال للشيخ كمال الخطيب نائب رئيس الحركة الإسلامية، بعنوان: بين النكبة والنكسة، موقع فلسطينيو الـ48، 2009/5/24.

اليمينية التي شكلها كل من «بيغن وشامير ونتنياهو وشارون»، هي حكومات أكثر وضوحا من كل حكومات العمل على طول المدى، وتكاد تكون أكثر يسارية على الأقل فيما يتعلق بمسار التسوية السياسية».

وأضاف: «صحيح أن حزب العمل إسرائيليا موصوف بأنه حزب يساري، وربما يكون كذلك فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية، وفيما يتعلق بالسياسات الداخلية الإسرائيلية، لكن على مستوى التسوية السياسية، فهو ليس أقل يمينية من الليكود ولا غيره من الأحزاب المصنفة على يمين الخارطة السياسية الإسرائيلية، ولا حتى حزب ميرتس المصنف بأنه محسوب على اليسار المتطرف، كما أن حزب «يسرائيل بيتينو» مصنف على اليمين المتطرف».

ويختتم كاتب المقال: «في قراءة تراجعية لمسيرة التسوية السياسية منذ عام 1992، حيث حكومة رابين الثانية، إلى اليوم فإن النتيجة التي يخرج بها المرء هي واحدة، فحكومة رابين لم تتقدم عبر هذا المسار إلا في اتجاه أوسلو، الذي لم يفض إلى دولة فلسطينية، بل لم يفضي إلى حكم ذاتي»[9].

هذا الموقف لا يبتعد كثيرا عن الموقف الذي يتخذه الجناح الجنوبي من الحركة الإسلامية تجاه القيادة الإسرائيلية وموقفها من العملية السياسية في المنطقة، فالشيخ إبراهيم صرصور رئيس الجناح الجنوبي، المعروف بتبنيه مواقف معتدلة، نجده يعبر عن الرؤية نفسها، التي يراها الجناح الشمالي.

---

(9) توفيق محمد، حكومة يسار أم يمين..متعلق كيف ننظر إليها، صحيفة صوت الحق والحرية، 2009/5/3.

وقد كتب الشيخ إبراهيم عبد الله يقول: «إسرائيل اليوم أسوأ حالا منها في الماضي السحيق، فالخريطة السياسية والدينية في الكيان الحالي تفتقد إلى التنوع الجوهري الذي كان سائدا قديما، وتجسد في مجموعة من «العقلاء» الذين ما زالوا يحذرون من الصدام مع الآخر، ويدعون للمشاركة والتعاون معه، بدل العيش الأبدي تحت ظلال السيوف، أما اليوم فلا نكاد نرى وجودا لهذه الطبقة، بل نلحظ تسابقا محموما ومجنونا بين القيادات السياسية والدينية بكل أشكالها وأنواعها لتبني سياسات استئصالية ضد الشعب الفلسطيني، وعدوانية صارخة ضد المحيط العربي والإسلامي، حتى بات التطرف الأعمى هو المعيار الوحيد تقريبا الموجه لحركة السياسة نحو الوصول إلى مقاليد الحكم في إسرائيل، وأصبح الاختباء في «غيتوات» الخوف والفزع هو الضمان الوحيد الذي يحفظ وحدتهم، بعدما فشلوا في تثبيت نظام سياسي يحميها»[10].

ويذهب أبعد من ذلك حينما يصف وزير الدفاع الإسرائيلي «ايهود باراك» وحزبه بأنه «زعيم حزب العمل اليميني المتطرف»[11].

الموقف من قضايا التفاوض

تبنت الحركة الإسلامية مواقف مؤيدة ومساندة لمطالب الشعب الفلسطيني في نيل حقوقه الثابتة، واتخذت مواقف واضحة من هذه الحقوق، ومن أبرزها:

---

(10) الشيخ إبراهيم عبد الله، استقلال إسرائيل بين الوهم والحقيقة، موقع الحركة الإسلامية، 2009/4/28.

(11) نفس المصدر السابق.

1 - الحق في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

2 - حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

3 - رفض الحلول البديلة، سواء التقاسم في القدس، أو تضييع حق العودة، أو القبول بحل الوطن البديل.

وفي معرض حديثه عن حق العودة، قال الشيخ رائد صلاح: «مع هذا الركام الأسود الذي كانت وما تزال تقترفه الصهيونية وتصر عليه، إلا أن حق العودة أقوى من كل رهاناتها الخاطئة، ولن يطول الزمان حتى يعود كل لاجئ فلسطيني إلى أرضه وداره التي أخرج منها، سواء كانت عكا أو حيفا أو اللد أو الرملة أو الجليل أو المثلث أو النقب، وهيهات هيهات للصهيونية مهما ارتكبت من قائمة مظالم سوداء، أن تنجح بفرض قطيعة بين شعبنا الفلسطيني في أرض الغربة وحنين كل واحد منهم للعودة إلى أرضه وداره التي أخرج منها»[12].

كما وقفت الحركة الإسلامية بشدة ضد أي حلول بديلة بهدف تضييع حق الشعب الفلسطيني في دولته المستقلة على أرضه، حيث قال الشيخ: «هذه الأيام بات واضحاً جداً أن الشخصيات الرسمية الإسرائيلية بدأت تعلن أنه لا يمكن أن يكون هناك في المستقبل شيء اسمه دولة فلسطينية مستقلة، ولا يمكن أن يكون هناك في المستقبل أي حديث عن القدس أو حق العودة للاجئين. والأبعد والأخطر من ذلك، وهو ما أريد التنبيه إليه، أن بعض القيادات الإسرائيلية بدأت تتحدث عن نظرية

---

(12) الشيخ رائد صلاح، من المنكوب بعد واحد وستين عاما على النكبة ،صحيفة صوت الحق والحرية، 2009/5/8.

«الوطن البديل»، بمعنى أنهم حتى يستكثرون علينا نحن الشعب الفلسطيني أن يبقى في أرضه، في الضفة الغربية أو في قطاع غزة وفي القدس، وبدأت أصوات إسرائيلية تدعو للبحث عن حل القضية الفلسطينية بما يسمى الوطن البديل، والكل منا يعرف ما هو مدلول الوطن البديل، الاحتلال الإسرائيلي يطمع بمد سيطرته الاحتلالية على الأردن، الدولة العربية المعروفة وهي دولة ثابتة يريد أن يمد يده الاحتلالية هناك بهدف أن يفرض حل فلسطيني على حساب الأردن»[13].

وفي الوقت نفسه، عبر الشيخ إبراهيم عبد الله من على منبر الكنيست الإسرائيلي عن المواقف الداعمة لحق الشعب الفلسطيني، وانتقد الحكومة الإسرائيلية الجديدة التي تتنكر لحقوق الشعب الفلسطيني، واعتبرها حكومة لا تستحق الحياة، حيث قال: «هذه الحكومة لا تستحق الحياة تماماً كسابقاتها، لأنها تفتقر للرؤية السياسية الرافعة باتجاه السلام، فلا مفاوضات، ولا وقف للاستيطان، ولا وقف لتهويد المقدسات العربية، ولا رفع للحصار عن قطاع غزة والضفة الغربية، إلى درجة أن الحكومة الحالية أبدت وفي أكثر من مناسبة رفضها لمبدأ الدولتين، واستبدالها لقاعدة «الأرض مقابل السلام» بشعارات جديدة هدفها إجهاض العملية السلمية المتهافتة، والقضاء على أي أمل مهما كان بسيطاً لإقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشريف»[14].

ويعتبر موقف الشيخ رائد صلاح من أقوى المواقف المعبرة والداعمة لحق الشعب الفلسطيني في استعادة مدينة القدس، حيث يكرس

---

(13) مقابلة مع الشيخ رائد صلاح، تلفزيون العالم، مرجع سابق.

(14) الشيخ إبراهيم عبد الله، هذه الحكومة لا تستحق الحياة ، موقع الحركة الإسلامية، 2009/5/5.

جل وقته في الدفاع عن مدينة القدس، ويلح بشدة على أن يكون موضوعها على رأس الأولويات للمفاوض الفلسطيني، ويعمل جاهدا على كشف المناورات الإسرائيلية التي تسعى لتحييدها من المفاوضات من خلال متابعته الدقيقة لما يدور في هذه المفاوضات حول هذا الملف المهم.

وأكد «أن الاحتلال الإسرائيلي يسعى بكل ثمن لتحييد ملف القدس عن أي مفاوضات، وها نحن نشهد كل المفاوضات، ونشهد ما يدور فيها، ونجد أن القدس محيدة نهائياً، وكأن ملف القدس أصبح مغلقا، وفي الوقت الذي تجري فيه المفاوضات يعلن الاحتلال الإسرائيلي عن مشاريع استيطان جديدة في مدينة القدس بهدف تهويدها»(15).

ومن خلال متابعة الحركة لما يطرح من مبادرات سلام تجاه القضية الفلسطينية، فقد أجملت موقفها من خلال ردها على خطة أولمرت للسلام مع الفلسطينيين، ونشر على موقع الحركة، وجاءت الردود على النقاط التي وردت في هذه المبادرة على النحو التالي:

أولاً: إقامة دولة فلسطينية على 90% من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة كاملة. لكن المدقق أكثر في هذا الاقتراح، وخاصةً مسألة الـ 90% من أراضي الضفة الغربية، يدرك تماماً أنها تعني من أراضي الضفة المتبقية مما ابتلعها الجدار العنصري والكتل الاستيطانية الثلاث، إذن عاد بنا أولمرت هذا لما سبق ورفضه أبو عمار في كامب ديفيد.

(15) مقابلة مع الشيخ رائد صلاح، تلفزيون العالم، مرجع سابق.

ثانياً: مبادلة مناطق كتعويض على إبقاء تجمعات استيطانية كبيرة في الضفة الغربية تحت السيطرة الإسرائيلية، ما يعني الإبقاء على الجيوب الاستيطانية الكبرى، ومبادلتها بأراضي تابعة للسيادة الإسرائيلية، إما بمحاذاة قطاع غزة شرقاً كأرض صحراوية أو أخرى في النقب قريبة من جنوب جبل الخليل، وهذا بالطبع من الناحية الجغرافية والقيمة الوطنية غير متوازٍ أبداً، وليس في مصلحة الفلسطينيين، لأن هذه الجيوب ستبقى شوكة في عيون الفلسطينيين، ورأس حربة لإسرائيل في أي نزاع مستقبلي، وهذا وارد جداً، بل بديهي.

ثالثاً: حفر نفق للتواصل الجغرافي يربط الضفة بغزة، وهذا بطبيعة الحال، وإن كان يبدو عملياً وموضوعياً، إلا أنه سيبقى تحت رحمة الإسرائيليين إن أرادوا أغلقوه متى شاؤوا.

رابعاً: إعطاء الفلسطينيين فرصة لاتخاذ أحياء من القدس الشرقية خارج حدود القدس التاريخية عاصمة لهم، وهذا بالطبع بعيد عن الحلم الفلسطيني في تحرير القدس الشرقية واستعادة الأقصى.

وعليه فالناظر لهذه البنود قد ينخدع بداية، غير أنه إذا ما درس العقلية الإسرائيلية وتاريخها التفاوضي في المنطقة يدرك تماماً أن هذا لا يعدو مجرد ذر للرماد في العيون لتخدير الطرف الفلسطيني، وتأجيج

الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، وبالذات إشعال فتيل النار بين حركتي فتح وحماس ونزاع داخلي فلسطيني المستفيد منه فقط تل أبيب»[16].

لكن الشيخ إبراهيم عبدالله رئيس الحركة في الجناح الجنوبي يرى الأمور من زاوية أخرى، فهو يرى أن الموقف الرسمي للسلطة الفلسطينية من المبادرة الإسرائيلية، وعدم رفض مناقشتها، يعمل لخدمة الشعب الفلسطيني، بهدف كشف الموقف الإسرائيلي أمام الرأي العام العالمي، حيث يقول: «الإسرائيليون ليسوا معنيين بالتفاوض، ومعنيون بدفع الشعب الفلسطيني إلى الزاوية، وإجباره على أن يقوم بعملية انتحارية كما يقال، حتى يستطيع الإسرائيليون أن يقولوا للعالم لا يوجد شريك فلسطيني، من أجل ذلك فإن الموقف الفلسطيني، الرسمي والشعبي، الحكومي والنخبوي، موقف حكيم في تعامله مع المبادرة الإسرائيلية، يعني نحن مع مبادرة لانفراج الوضع وحلحلته، لتفكيك الوضع المتأزم الحالي، أو الانسداد السياسي بين إسرائيل وفلسطين، هذا ترحيب منطقي وحكيم جدا، ويجب على الشعب الفلسطيني أن يتجاوز مرحلة الترحيب، ويأتي إلى مرحلة العمل»[17].

الموقف من نتائج المفاوضات

ترى الحركة الإسلامية بجناحيها أن المفاوضات الحالية لم تثمر ولم تحقق للفلسطينيين نتاج ذات قيمة عملية، وقد عبر عن ذلك أكثر الشخصيات في الحركة، المؤيدة بصورة أو بأخرى للمفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

---

(16) مركز الدراسات المعاصرة، بين التهريج الإسرائيلي والاستجداء العربي، ورقة موقف صادرة بتاريخ 2007/7/28.

(17) مقابلة مع الشيخ إبراهيم عبد الله، تلفزيون العالم، مصدر سابق.

فقد أعرب الشيخ عبد الله نمر درويش عن إحباطه الشديد من نتائج المفاوضات، قائلا: «لقد انتظرنا رد حكومة إسرائيل على المبادرة العربية يوم أن أعلنت عنها القيادة السعودية في القمة العربية التي عقدت في بيروت سنة 2002، فكان الرد اجتياح الضفة الغربية وتدمير مخيم جنين ومحاصرة الرئيس عرفات حتى صفي شهيدا، وانتظرنا رد حكومة إسرائيل بعد مؤتمر أنابوليس للسلام الذي حضرته، وشاركت فيه جميع الدول العربية تقريبا فكان ردها على هذا المؤتمر بالمزيد من الاستيطان، والحواجز والنار»[18].

وذهب عضو الكنيست الشيخ إبراهيم عبدالله إلى أبعد من ذلك، مبديا تخوفه الشديد من نتائج المفاوضات الحالية، كونها تؤجل الانفجار القادم حيث يقول: «كل المفاوضات الجارية اليوم لا يمكن أن تصب في نهاية المطاف في حل الصراع، وإنما جاءت فقط لتأجيل ولترحيل الاصطدام القادم، يحب أن يعي العالم هذا، ويجب أن يعمل على تغييره بشكل سريع قبل أن يكون الانفجار الذي لا يمكن تدارك نتائجه، أو تحمل المسؤولية الكاملة عن نتائجه. كما أنه لا توجد عملية سلام يمكن أن تؤسس لعملية تفاوض سلمي حقيقي باتجاه تحقيق الطموحات الفلسطينية الحقيقية في إقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس، فخلاصة المطلب أن إسرائيل هي التي حددت إيقاعات العملية منذ بدايتها حتى نهايتها»[19].

أما الجناح الشمالي من الحركة، فقد أبدى الرؤية نفسها من نتائج المفاوضات، واعتبر «أن هذه المفاوضات مضيعة للوقت، ومثلما

(18) الشيخ نمر درويش، اللهم استر، 2008/4/26، مقال منشور على موقع الحركة الإسلامية.

(19) مقابلة مع الشيخ إبراهيم عبد الله، تلفزيون العالم، 2006/12/9.

تقدم، فإن حكومة رابين لم تتقدم بهذا المسار إلا في اتجاه اتفاق أوسلو الذي لم يفض إلى دولة فلسطينية، بل لم يفض إلى حكم ذاتي، وحكومة بيريس التي كان بإمكانها التقدم على هذا المسار لم تتقدم خطوة واحدة. وفي حقيقة الأمر فإنه كلما انصرفت حكومة وجاءت أخرى، تبقى الحقيقة الثابتة أن هذه الحكومات تفاوض السلطة الفلسطينية وما تزال تعاود بها إلى المربع الأول في كل مرة، ليس لأنها لا تريد التوصل إلى تسوية معينة، بقدر ما أنها تسير وفق القاعدة الذهبية التي وضعها رئيس الوزراء الأسبق «اسحاق شامير» الذي قال: سنبقى نفاوضهم إلا مالا نهاية»[20].

ومن خلال دعمها للمسيرة السلمية وضرورة العمل على إنجاحها، ترى الحركة الإسلامية، الجناح الجنوبي، أن «الوضع في الشرق الأوسط لن يستقر ولن يحدث سلام في المنطقة إلا إذا كان هناك نجاح في المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، حيث تقول:«لن يحدث هنالك انفراج على الساحة كلها في الشرق الأوسط وفي العالم العربي والإسلامي، إلا إذا حدث تحرك حقيقي وجدي على الساحة الفلسطينية الإسرائيلية، وما لم يحدث اختراق لملف الصراع العربي الإسرائيلي فلن تهدأ هذه المنطقة أبدا»[21].

رؤية الحركة لأسلوب التفاوض الفلسطيني

تعتبر الحركة الإسلامية بجناحيها، أن المفاوض الفلسطيني لم ينجح حتى اللحظة في تحقيق إنجازات مهمة لصالح الشعب الفلسطيني،

---

(20) توفيق محمد، حكومة يسار أم يمين؟ صوت الحق والحرية، 2009/4/3.

(21) مقابلة مع الشيخ إبراهيم عبد الله، تلفزيون العالم، 2006/12/9.

معتبرة أن الأوضاع التي يواجهها هذا المفاوض غير عادية، لا تسمح له بتحقيق إنجازات في هذا الصعيد، بسبب الخلل في ميزان القوى بين الطرفين لصالح إسرائيل.

وترى الحركة أن المفاوض الفلسطيني لا يمتلك الأدوات اللازمة، التي تساعده على تحقيق مكاسب مهمة في هذه المفاوضات، وأشارت صحيفة الحق والحرية بالقول: «لقد فشل المفاوض الفلسطيني في فرض ذاته على الطرف الإسرائيلي، لقلة ما يملكه من أدوات تأثير وضغط، فشل في تمرير قضايا الحل النهائي والواقع يؤكد ذلك، كما فشل في تحقيق الأمن للمواطن الفلسطيني من خلال المفاوضات، وفشل أيضا في موازنة شؤونه المعيشية للأسباب المذكورة أعلاه وغيرها».

وبالتالي فإن المفاوض الفلسطيني يعود لشعبه بخفي حنين، ليس لضعف في أدائه، ولا جهلا بالواقع ولا بحقوقه الشرعية، وإنما لعدم ملكيّته أدوات الضغط والتأثير، فالطاقم الفلسطيني المفاوض لا يملك قراره بيده، ولعله الآن يفاوض ليفاوض لا غير، مع علمه التام والمسبق بعدمية ذلك.

إن الطرف الفلسطيني مطالب حقا وحقيقة بتمثيل الشعب الفلسطيني التمثيل الصحيح، حتى وان استخدمت إسرائيل ضده كامل عوامل الضغط والإرهاب، وشعور الضعف والعدمية في إحراز أي تقدم، من خلال ما تطالب به مما تسميها مستحقات يجب الإيفاء بها، لأنه مسؤول أمام الله أولا، ثم الشعب الفلسطيني ثانيا، ولن يغفر له التاريخ إذا ما تنازل عن ثوابت فلسطينية، وعلى رأسها موضوع القدس، واللاجئين

الذين ينتظرون الفرج والعودة لوطنهم منذ ستين عاما[22].

وترى الحركة عقم أسلوب التفاوض الذي تقوده السلطة الفلسطينية، ولا بد من اتخاذ خط أكثر تشددا في مواجهة صلف وتعنت الإسرائيلي، بحيث يتمسك هذا المفاوض بالثوابت الفلسطينية، وعدم التنازل عنها مهما كانت الظروف، ومهما واجه من ضغوط وابتزاز.

واعتبرت الحركة أن الأسلوب الأفضل لإدارة التفاوض هو الأسلوب الذي تتبعه حركة حماس، رغم ما تتبعه إسرائيل من وسائل القهر ضد الشعب الفلسطيني، حيث أوضحت قائلة: «إسرائيل تعتمد سياسة القهر والبطش والتنكيل مع الشعب الفلسطيني، وتسعى لاتفاقيات لا تفضي بالضرورة لدولة فلسطينية، وراوحت في المفاوضات سياسة «مكانك قف»، ففوجئت إسرائيل بمفاوض من نوع آخر لا يتنازل عن ثوابت القضية، ويقدم أطروحات في سياق الإيديولوجيا التي يعتقدها، وهو في هذا كله لا يعترف بإسرائيل ككيان دولة[23].

الموقف من السياسة التفاوضية الإسرائيلية

وصف الشيخ رائد صلاح السياسة الإسرائيلية في التفاوض، بأنها تمثل محاولة إسرائيلية لتحويلها إلى مفاوضات عبثية، حيث يقول: «أصبح واضحا جداً حتى الآن أن الاحتلال الإسرائيلي يحاول أن يفرض على المفاوضات أن تكون عبثية مع الطرف الفلسطيني، ليمرر

---

(22) مركز الدراسات المعاصرة، المفاوض الفلسطيني والإسرائيلي في الميزان، 2008/2/22.

(23) مركز الدراسات المعاصرة، لماذا هذا التشدد الإسرائيلي، صوت الحق والحرية، 2009/2/22.

من خلالها تهويد الضفة الغربية والقدس الشريف، وإغلاق ملف العودة وحق اللاجئين، وليكرس من خلاله الانقسام الفلسطيني بين قطاع غزة والضفة الغربية[24].

وترى الحركة أن إسرائيل تتبع نهجا تفاوضيا متشددا بهدف فرض إرادتها على المفاوض الفلسطيني، مستغلة حالة الضعف وفقدانه القدرة على التأثير على سير المفاوضات، ومحاولة الجانب الإسرائيلي ربط القضايا الحياتية اليومية بالقضايا المصيرية بهدف الضغط النفسي على المفاوض الفلسطيني.

وأشارت صحيفة صوت الحق والحرية إلى هذا التشدد بالقول: «قد يصيب البعض الإرباك والارتباك من سير العملية التفاوضية بين حركة حماس وإسرائيل فيما يتعلق بصفقة تبادل الأسرى، ويستغرب هذا التشدد الإسرائيلي الرامي إلى ربط القضايا الإنسانية كفتح المعابر بقضية أمنية عسكرية كالجندي الأسير، السر في هذا كله يقع في فهمنا وإدراكنا للنفسية الحاكمة في إسرائيل، التي طالما اعتمدت لغة القوة، وسياسة فرق تسد، ودبلوماسية الأبواب الخلفية، واللوبيات الضاغطة لتمرير سياستها الإقليمية»[25].

كما انتقد رئيس الحركة الإسلامية، الجناح الجنوبي، الشيخ إبراهيم عبد الله، السياسة التي انتهجها كلا من رئيس الوزراء السابق ايهود أولمرت، ومن قبله شارون حيث يقول: «أولمرت وشارون في السابق

---

(24) مقابلة مع الشيخ رائد صلاح، تلفزيون العالم، 2008/10/7.

(25) المرجع السابق.

كل منهما لم يتعاونا لا مع عرفات ولا مع أبي مازن، حتى بعد أن أصبح الأخير رئيسا للسلطة الفلسطينية بأكثرية تجاوزت الـ65 % وتم انتخابه على برنامجين: عدم عسكرة الانتفاضة من جهة، والدخول في المفاوضات الحقيقية مع الإسرائيليين في سبيل تحقيق الأهداف المشروعة للشعب الفلسطيني من جهة أخرى، مع الأسف كل هذا التحرك لم يواجهه تحرك جدي إسرائيلي»[26].

النظرة للدور الإقليمي والدولي الراعي للمفاوضات

يتضح من تصريحات قيادات الحركة الإسلامية في إسرائيل قناعتها التامة بعدم حيادية الموقف الدولي تجاه المفاوضات التي تجري بين الأطراف الفلسطينية والإسرائيلية، وقد أشار الشيخ إبراهيم عبد الله إلى ذلك بالقول: «مع الأسف، العالم لا يقف موقفا محايدا بين المتفاوضين من كلا الجانبي، بل مؤيدا ومساندا للموقف الإسرائيلي، سواء كان على شكل الدعم اللا محدود، بالفيتو والسلاح الأميركي، أو بالموقف الأوروبي، الذي يمكن أن يوصف بأنه موقف يفتقد للشجاعة، وأشبه ما يكون إلى موقف «نفاقي» إسرائيلي، المهم أن في هذه المرحلة مع الأسف الشديد إسرائيل هي من تقول للعالم هذا ما يمكن أن نفهمه، هي من تقول للعالم تحرك أو توقف، القرار هو بيد إسرائيل وليس بيد العالم»[27].

كما اعتبر الشيخ عبد الله نمر درويش أن غياب السلام الحقيقي عن المنطقة، تتحمله القوى الدولية، التي تغض الطرف عن عدم التزام

---

(26) مقابلة مع الشيخ إبراهيم عبد الله، تلفزيون العالم، مصدر سابق.

(27) مقابلة مع الشيخ إبراهيم عبد الله، تلفزيون العالم، مصدر سابق.

إسرائيل بالشرعية الدولية، بجانب الدعم الدولي لها، حيث يقول: «هناك حقيقة لا بد من تأكيدها وهي أن تعثر الحل السلمي في المنطقة وغياب أسباب الاستقرار فيها سببه التمرد العلني لحكومات إسرائيل على الشرعية الدولية وقراراتها، وإن الدعم الأوروبي والأميركي للحكومات الإسرائيلية جعلها قوة متمردة على الشرعية الدولية».

وإذا كان جزء من مسؤولية إعاقة السلام يقع على حكومات إسرائيل، بحكم تمردها على الإرادة الدولية، فإن جزءاً هاما من هذه المسؤولية تتحمله القوى التي مكنت حكومات إسرائيل من أن تكون «الحالة الشاذة» الوحيدة بتمردها في العالم على الإرادة الدولية، مما يعني أن السلام سيظل رهناً بموقفها، وهذا الوضع لا يمكن أن يحقق سلاما، وما لم تكن المواقف الأميركية والأوروبية حازمة وقوية وجادة في الضغط على الحكومات الإسرائيلية لتنفيذ القرارات الدولية، فإن السلام سيظل حلما بعيد المنال»[28].

أما الشيخ كمال الخطيب، وفي معرض تعليقه على ما يعتبره أوهاماً يصدقها العرب من زعماء الولايات المتحدة الأميركية، خاصة أن الزعماء العرب استبشروا خيرا بقدوم الرئيس الجديد أوباما إلى البيت الأبيض، وقد استهجن موقف الدول العربية من الولايات المتحدة وتصديقهم لوعودها قائلا: «الغريب أن القيادات العربية والفلسطينية منها على وجه الخصوص، دأبت على تصديق الوعود الأميركية وجديتها في حل صراع الشرق الأوسط، وبرز هذا كثيرا منذ اتفاق أوسلو وحتى يومنا هذا،

---

(28) الشيخ عبد الله نمر درويش، حرروا الشعبين من الاحتلال، مقال منشور بتاريخ 2009/5/22.

فلقد انتهت ولاية الرئيس الأميركي بيل كلينتون التي امتدت ثماني سنوات، وكانت مليئة بالوعود عبر مؤتمر شرم الشيخ وطابا وكامب ديفيد والواي-بلانتيشن وغيرها، ثم جاء الرئيس بوش، وهاهي فترة حكمه قد انتهت بعد أن امتدت ثماني سنوات توجها بمؤتمر أنابوليس 2007، وأكد فيها أنه لن تنتهي سنة 2008 إلا وقد أقيمت دولة فلسطينية، وها هو وعد بوش مثل «وعد إبليس بالجنة» يتبخر مثلما تبخرت وعود أخرى سابقة، وها هو البيت الأبيض يستقبل الرئيس أوباما ليتربع على عرش الولايات المتحدة الأميركية، وهو الذي سبق وأطلق الوعود تلو الوعود باستمرار دعم إسرائيل وبقائها متفوقة عسكريا على جيرانها العرب، وفي نفس الوقت فإنه أطلق الوعود بالعمل على إيجاد حل لقضية الشرق الأوسط يتمثل بإقامة دولة للفلسطينيين، طبعا وفقا للمقاسات الإسرائيلية، لضمان تحقيق الوعد الأول ببقاء إسرائيل قوية في وجه أعدائها[29].

أما بالنسبة للدول العربية، فإن الحركة الإسلامية ترى أنها تلهث وراء السلام، وأنها عاجزة عن تبني موقف موحد أمام الغطرسة الإسرائيلية، وأن تبني العرب للمبادرة العربية هو دليل ضعف على موقفهم.

وأشارت وثيقة صادرة عن الحركة الإسلامية إلى ذلك بالقول: «أما العرب فإنهم يلهثون ويستجدون إسرائيل للقبول بالمبادرة العربية، وهم أقرب للإفلاس منهم للكرامة والعزة، حتى أن وفداً عن الجامعة العربية زار إسرائيل محاولاً شرح المبادرة العربية لها، لعله من باب

(29) الشيخ كمال الخطيب ،أناقة فلسطينية بمقاسات إسرائيلية، صوت الحق والحرية، 2008/11/7.

عدم معرفة إسرائيل للغة العربية الفصحى، لتقف تل أبيب على حيثيات بنودها»[30].

كما أشارت وثيقة أخرى إلى أن استمرار حالة الضعف أسهمت إلى حد بعيد في استمرار الفطرسة الإسرائيلية أمام المفاوض الفلسطيني، الذي يقف وحيداً في الساحة، دون أن يمد له العرب يد العون، وتسعى بأن تفرض نمط السلام الذي تريده إسرائيل، دون أن تدفع استحقاقات السلام، كما هو الحال في السياسة الإسرائيلية تجاه مصر.

وكما ورد في الوثيقة، فقد «طمعت إسرائيل -وما تزال- في جر الدول العربية كاملة لتطبيع علاقاتها معها، لمعرفة الأولى الأكيدة أن ذلك سيحيِّد الأخيرة أولاً في صراع إسرائيل المتواصل مع الشعب الفلسطيني، وغض طرف العرب عما تفعله يومياً من ممارسات جائرة بحق الفلسطينيين، من عمليات قتل وتدمير للممتلكات وإغلاق ومعاملة لا إنسانية. إن التجربة المصرية والدرس الأخير في سلسلة العلاقات الخارجية بين مصر وإسرائيل، وما واكبها من صخب إعلامي وملاسنات، بل وإملاءات، يجب أن يتعلم منها العرب، وبالذات الأنظمة والدويلات اللاهثة وراء كل سراب أميركي وبريق إسرائيلي»[31].

وقد ذهبت الحركة أبعد من ذلك إلى رفض التعويل على الرئيس الأميركي الجديد باراك أوباما للقيام بالضغط على رئيس الوزراء الإسرائيلي، لقناعتها بأن السياسة الأميركية هي في الأصل منحازة بشكل

---

(30) مركز الدراسات المعاصرة، السلام بين التهريج الإسرائيلي والاستجداء العربي، 2007/7/28.

(31) مركز الدراسات المعاصرة، لا للتطبيع، والعبرة في التجربة المصرية، 2008/1/4.

سافر لصالح إسرائيل. فقد أشار موقع فلسطينيو الـ 48 في مقال يعبر عن رأي الحركة الجناح الجنوبي إلى ذلك بالقول: «كيف من الممكن أن تعول على من هو طرف منحاز في الصراع بشكل سافر و«سافل»، ولماذا كل هذا الانشغال بزيارة نتنياهو للولايات المتحدة، ولماذا طرح السؤال غير المفهوم فيما إذا كان سيضغط أوباما على نتنياهو لتغيير مواقفه. هذا السؤال والانشغال يفترض أمورا كثيرة، أن لدى أوباما موقفا مختلفا عن الذي سبقه جورج بوش، وأن الإدارة الأميركية الحالية تختلف عن سابقتها، وأن لدى الولايات المتحدة الأميركية اليوم موقفا مختلفا عما كان، هذه هي أقل ما يمكن من الافتراضات التي يجب أن تكون حتى يكون منطقيا للغاية أن نتحدث عن «ضغط أوباما»[32].

الموقف من الأطراف على خلفية المفاوضات

بالرغم من وجود بعض التباين في موقف جناحي الحركة الإسلامية، الشمالي والجنوبي، من مسألة المفاوضات ابتداء، إلا أن الحركة تجمع على عدة نقاط أساسية وهي: ضرورة وحدة الموقف الفلسطيني في مواجهة الصلف الإسرائيلي من أجل تحقيق الأهداف الفلسطينية، حيث يرى الشيخ إبراهيم عبد الله أن «لا بديل أمام قيادتي حماس وفتح عموما، والرئيس الفلسطيني أبو مازن ورئيس وزرائه إسماعيل هنية خصوصا، إلا أن يتجاوزا الاحتقان والعمل سويا على تجاوز الأزمة، من خلال تقسيم ذكي للأدوار يُعطي كل طرف فيه ما يخدم المصلحة الفلسطينية العليا، فلا جدوى من سياسة شد الحبال، ولا جدوى من الرجوع للوراء، أو تبكير

(32) عبد الحكيم المفيد، نهاية عصر المفاوضات، 2009/5/18.

الانتخابات، بل لا بد من صياغة مبدعة لنمط سياسي يستفيد من التجربة الماضية بما يخفف الضغط على الشعب الفلسطيني، ويبقي الإدارة الداخلية بيد من يستطيعون النهوض بالشعب على أسس جديدة»[33].

وبالرغم من توجيه الجناح الشمالي النقد للقيادة الفلسطينية في رام الله إلا أنه يتجه إلى الاتجاه نفسه، وهو دعم الوحدة الفلسطينية، وعدم السماح للضغوط التي تحاول القوى الخارجية فرض أجندتها على الشارع الفلسطيني.

ودعت الحركة الفريقين الفلسطينيين المتحاورين في القاهرة إلى الوحدة، ودعت لتشكيل حكومة وحدة وطنية تأخذ الشرعية من المجلس التشريعي، الذي تسيطر عليه حركة حماس، حيث قالت: «يفترض بأطراف الحوار أن يعملوا جهدهم من أجل إنجاح هذه الجولة، والخروج من مربع الفرقة الذي فرضته اشتراطات دولة الاحتلال، واشتراطات الممولين الأوروبيين والأميركيين، الذين يتآمرون على حقوق شعبنا الفلسطيني، ويسعون لتغليب الباطل الإسرائيلي على الحق الفلسطيني، على كل فقد حاول السيد محمود عباس أبو مازن الرئيس المنتهية ولايته منذ كانون الثاني الماضي القيام بخطوات استباقية لفرض حكومة فلسطينية جديدة، وبحسب كل الأعراف السياسية والمنطق فإن من المفترض أن يفضي حوار القاهرة لتشكيل حكومة فلسطينية توافقية يشكلها الجسم الأكبر في المجلس التشريعي المنتخب، أو يوافق عليها على الأقل»[34].

---

(33) الشيخ إبراهيم عبد الله، الطريق إلى حل الأزمة الفلسطينية، 2007/6/29.

(34) توفيق محمد، ألا فلتخرس البنادق، صوت الحق والحرية، 2009/5/15.

إلى جانب ذلك، فإن جناحي الحركة الإسلامية يتفقان على توجيه النقد للسلطة الفلسطينية، واتهامها بالفساد وضعف الأداء، والتأكيد على ضرورة التزامها بنتائج الانتخابات التي أفرزت فوز حركة حماس، وإعطاء الفرصة لها بأخذ دورها في قيادة الشعب الفلسطيني.

وهذا ما ذهب إليه جناحا الحركة الإسلامية، وما أكده الشيخ إبراهيم عبد الله بقوله: «لن ننسى أبدا أن الشعب الفلسطيني وفي إطار انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة، قرر منح ثقته الكاملة وغير المنقوصة لحركة حماس التي حصلت على حصة الأسد في المجلس التشريعي، وكذلك في البلديات والمجالس المحلية، ولن ننسى كذلك أنه كان من حق حماس تشكيل الحكومة وإدارة شؤون الشعب الفلسطيني بناء على برنامجها السياسي، الذي كان في صلبه القضاء على الفساد الذي استشرى في مؤسسات السلطة، وإنهاء حالة الانفلات الأمني الذي تسبب بمعاناة لا تطاق لشرائح واسعة من الفلسطينيين»[35].

خاتمة

بعد هذا العرض المستفيض من التصريحات والتحليلات، التي تعبر عن مواقف جناحي الحركة الإسلامية لفلسطينيي الـ48، فقد بات واضحا أن هناك نقاط اتفاق والتقاء بين جناحي الحركة حول موضوع المفاوضات الجارية بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وفي حين يختلف الطرفان ابتداء حول الموقف من المفاوضات نفسها، ففي الوقت الذي يقر الجناح الشمالي بأن له موقفا سلبيا منها

(35) الشيخ إبراهيم عبد الله، الطريق إلى حل الأزمة الفلسطينية، مرجع سابق.

دون أن يصرح بذلك مباشرة، فإنه من الواضح أن الجناح الجنوبي يدعم إجراءها، مع تحفظه على ما يدور فيها، واعتبار ما يدور من مفاوضات حالية محاولة إسرائيلية من أجل التسويف وكسب الوقت، وحملت الحركة الجانب الإسرائيلي، ومن خلفها القوى الإقليمية والدولية المسؤولية عن فشل المفاوضات الحالية.

كما رأينا أن موقف الحركة الإسلامية بشقيها يتفق على أن إسرائيل تحاول فرض مواقفها واشتراطاتها على الطرف الفلسطيني، لكن الجناح الشمالي يرى ذلك سببا للإعلان عن عدم جدوى المفاوضات والمبادرات السياسية مع الطرف الإسرائيلي، وأنه لابد من انتهاج سياسة أخرى تجبر إسرائيل على إعطاء الفلسطينيين حقوقهم في إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين الفلسطينيين، في حين ينظر الجناح الجنوبي نظرة واقعية للقيادة الفلسطينية من خلال انتهاجها خطا سياسيا يقطع الطريق على الحجج الإسرائيلية بعدم وجود شريك لها -أي إسرائيل- في المفاوضات.

ويخلص الطرفان إلى أن هذه المفاوضات لم تحقق للفلسطينيين الهدف الذي انطلقت من أجله، وأن كل ما أسفرت عنه هو حكم ذاتي ناقص، الأمر الذي يستدعي حسب موقف الجناح الجنوبي لتغيير أسس التفاوض الحالية، وتحرك المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل، في حين يرى الجناح الشمالي أن لا جدوى من الاستمرار في هذه المفاوضات، وأن المشروع السياسي قد وصل إلى نهايته.

إسرائيل والحركة الإسلامية التعايش والصدام

صالح النعامي(*)

منذ انطلاق الحركة الإسلامية في فلسطين 48 وحتى الآن، تأثرت مواقف الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منها، بسلسلة من العوامل والمتغيرات التي شكلت طابع التعامل الإسرائيلي مع الحركة، وسنتناول في هذه الدراسة تلك العلاقة الشائكة، التي مرت بمراحل من التعايش والصدام.

(*) باحث في الشؤون الإسرائيلية.

منذ ظهور الحركة الإسلامية، وحتى العام 1996، غضت المؤسسة الحاكمة في إسرائيل الطرف عنها وعن أنشطتها، وسمحت لها ببناء مؤسساتها التعليمية والدينية والاجتماعية والإعلامية، وأتاحت لقادتها هامش مرونة كبيراً في التحرك والتفاعل مع الجماهير الفلسطينية، والتواصل مع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ويعزى السلوك الإسرائيلي المتساهل هذا إلى عدة عوامل، منها رغبة المؤسسة الإسرائيلية في إيجاد منافس أيديولوجي للحركات السياسية العلمانية ذات التوجهات القومية، التي نشطت في ذلك الوقت في أوساط فلسطينيي 48؛ حيث وجدت السلطات الإسرائيلية في الحركة الإسلامية العنوان الصحيح، لتحقيق معادلة التوازن بين القوى القومية والاشتراكية من جهة، وبين القوى التي تقوم على الفكر الديني من جهة ثانية[1].

يقول الباحث الإسرائيلي «مئير توماس» إن إسرائيل تعاملت مع الحركة الإسلامية في فلسطين 48، بالأسلوب نفسه الذي تعاملت به مع جماعة الإخوان المسلمين في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ حيث غضت حكومة الليكود العام 1977 الطرف عن نشاط جماعة الإخوان المسلمين في الضفة والقطاع، التي لم تكن قد تبنت بعد خيار الكفاح المسلح ضد الاحتلال، من أجل أن تكون منافساً قوياً للحركات الفلسطينية العلمانية التي كانت تمارس العمل المسلح، وقدمت لها أكبر خدمة على الإطلاق،

(1) نضال عيسى، الأحزاب السياسية داخل 1948: الاهتمامات والعوائق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس 2008، ص62.

عندما سمحت لها ببناء الجامعة الإسلامية في غزة، التي تنظر إسرائيل إليها حالياً كـ «معمل لإنتاج الإرهابيين»[2].

ومن العوامل المهمة في إرساء هذا الطابع من التعامل مع الحركة الإسلامية، هو حقيقة تزامن انطلاقها مع نجاح الأجهزة الأمنية الإسرائيلية في القضاء على تنظيم إسلامي مسلح، نشط لفترة وجيزة في أوساط فلسطينيي 48، وكان يطلق عليه اسم «أسرة الجهاد»، وقد خطط هذا التنظيم ونفذ سلسلة من العمليات العسكرية ضد أهداف إسرائيلية.

ويرى الباحث الإسرائيلي البروفيسور «إيلي ريخيس»، أستاذ الدراسات الشرقية في جامعة تل أبيب، أن نجاح الأجهزة الأمنية الإسرائيلية في القضاء على «أسرة الجهاد»، دفع قادة الحركة الإسلامية «الوليدة» إلى توخي أقصى درجات الحذر، عندما شرعوا في ممارسة نشاطاتهم الاجتماعية والدينية والثقافية؛ حيث خشي قادة الحركة أن يتم تفسير المؤسسة الأمنية الإسرائيلية سلوكهم على نحو يبرر ضربهم[3].

ولعل الذي يدلل على الحذر الذي ميز عمل الحركة الإسلامية، هو تجنب الحركة إبراز انشغالها بالعمل السياسي، فلم تول الحركة في هذه الفترة اهتماماً خاصاً بإحياء المناسبات الوطنية الكبيرة؛ مثل النكبة ويوم الأرض، في حين حصرت نشاطها في العمل الاجتماعي والثقافي والدعوي[4].

---

(2) مئير توماس، صحوة المسلمين في إسرائيل، جفعات حبيبا، مركز الدراسات العربية، 1988، ص30.

(3) إيلي ريخيس، الحركة الإسلامية في إسرائيل، الإسلام الأصولي: تحدي الاستقرار الإقليمي، جامعة تل أبيب، معهد موشيه ديان لدراسات الشرق وافريقيا، 1993، ص43.

(4) المصدر السابق، ص44.

كما يعزى الهدوء في العلاقة بين إسرائيل والحركة الإسلامية، إلى حقيقة أنه حتى العام 1996 لم تكن الحركة الإسلامية قد بلورت بشكل نهائي موقفها الأيديولوجي من إسرائيل، بسبب وجود اختلافات أيديولوجية داخلها تتعلق بالمشاركة في الانتخابات التشريعية الإسرائيلية؛ حيث حسمت هذه الخلافات بانقسام الحركة إلى تيارين:

1 - التيار الكبير الذي يقوده الشيخ رائد صلاح، ورفض المشاركة في الانتخابات التشريعية، لكنه تحمس للمشاركة في الانتخابات المحلية، وقد أطلق على هذا التيار «الجناح الشمالي».

2 - تيار آخر بزعامة الشيخ عبد الله نمر درويش، الذي يطلق عليه «الجناح الجنوبي»، الذي دافع بقوة عن مبدأ المشاركة في الانتخابات التشريعية[5].

ومنذ العام 1996 بدأت مرحلة جديدة في تعامل إسرائيل مع الحركة الإسلامية، حيث أخذ صناع القرار في تل أبيب ينظرون للحركة الإسلامية كتهديد استراتيجي.

وحدثت عدة تطورات أدت إلى تحول في الطرح الإيديولوجي للحركة الإسلامية، بشكل دفعها لتبني خطاب سياسي يعتمد المواجهة مع السلطات الحاكمة.

---

(5) حنان كريستال وكفير إيلان، النيشان السادس.. انتخابات عام 1999، القصة الكاملة، القدس، منشورات كيتر، ص9.

وكان على رأس هذه التطورات فوز اليمين واليمين المتطرف في انتخابات العام 1996، ومجاهرة الأحزاب التي شاركت في الحكومة الإسرائيلية في ذلك الوقت بدعواتها لاتباع سياسة متشددة ضد فلسطينيي 48؛ حيث برزت الدعوات لتشريع التمييز ضد هؤلاء الفلسطينيين، بحجة أنهم لا يشاركون في تحمل عبء الدفاع عن الدولة، من خلال رفضهم التجند في الجيش الإسرائيلي.

وأسهم فوز اليمين بشكل كبير في إفساح المجال أمام المنظمات اليهودية، لترفع صوتها للمطالبة بتدمير المسجد الأقصى وبناء الهيكل الثالث على أنقاضه، مما شكل تحدياً صعباً للحركة الإسلامية، استدعى منها رداً يخرج عن نطاق ردودها السابقة، ولاسيما أن هذا يعد اختباراً لمصداقية التوجهات الدينية للحركة في نظر أتباعها وخصومها؛ حيث إن الحديث يدور عن مخاطر تتهدد البقعة التي تحتل المكانة الثالثة، من حيث القدسية، بالنسبة للمسلمين[6].

إثر هذه التطورات، عكفت الحركة على تنظيم حملة للدفاع عن الأقصى تحت شعار «الأقصى في خطر»، التي تتوج كل عام بتنظيم مهرجان جماهيري حاشد يحمل هذا الشعار، وهو ما جعل السلطات الإسرائيلية ترى في مثل هذا السلوك تحريضاً فجاً على المس بأمنها.

وكان للحركة جهد مميز في ربط الأقصى بالهم الوطني لفلسطينيي 48، مع العلم أن الحركة لم تقتصر في هذا الجهد على

---

(6) عكيفا إلدار، عندما يغضب رائد، هآرتس 2002/3/15.

الجانب الإعلامي فحسب، بل أشرفت على برنامج عملي إعماري تعبوي إعلامي، أدى إلى تأصيل علاقة فلسطينيي 48 بالمسجد الأقصى[7].

ومما لا شك فيه أن الزيارة الاستفزازية التي قام بها رئيس المعارضة الإسرائيلية (أريئيل شارون) في أكتوبر/تشرين الأول 2000، والردود الشعبية الغاضبة عليها، واندلاع انتفاضة الأقصى في إثرها، إضافة إلى التطرف الكبير الذي طرأ على المجتمع الإسرائيلي؛ ولد ردة فعل لدى الحركة الإسلامية للإصرار على مواقفها، وتبنيها أجندات أهملتها في الماضي.

ويعتبر بروز التيار القومي، ممثلاً بحزب التجمع الذي يقوده النائب السابق في الكنيست عزمي بشارة العام 1996، سبباً رئيساً آخر أسهم في التحول الأيديولوجي وزيادة الفاعلية السياسية للحركة الإسلامية. فسرعان ما اكتشفت الحركة الإسلامية أن حزب بشارة القومي العلماني، بات يستحوذ على تأييد قطاعات واسعة في أوساط فلسطينيي 48، لاسيما في أوساط الشباب، وذلك بسبب موقف بشارة الحاد من إسرائيل وسياساتها.

علاوة على ذلك، فإن الانشقاق الذي شهدته الحركة العام 1996، عندما أصر تيار فيها، بقيادة الشيخ عبد الله نمر درويش، على المشاركة في الانتخابات الإسرائيلية، ترك لدى التيار المركزي للحركة، بقيادة الشيخ رائد صلاح، رغبة جامحة في التمايز عن جناح درويش،

---

(7) نضال عيسى، مصدر سابق، ص13.

والذي أغرى قيادة الحركة الإسلامية بالتمايز عن الخطاب الذي تبناه درويش، هو كيل تل أبيب المديح لهذا الخطاب.

فقد نظرت إسرائيل للتيار الذي يقوده درويش، على أنه تيار براغماتي يشارك في الانتخابات الإسرائيلية، ويحافظ على تمثيل دائم في الكنيست منذ العام 1996 وحتى الآن، إلى جانب إعلانه التأييد غير المتحفظ للاتفاقيات التي توصلت إليها منظمة التحرير مع إسرائيل، وتنديده الواضح بالعمليات الاستشهادية التي تنفذها حركات المقاومة الفلسطينية داخل إسرائيل، وابتعاده عن تأييد الدعوات التي تصفها إسرائيل بـ «الانعزالية» الصادرة عن بعض الحركات السياسية العلمانية، التي تمثل قطاعات من فلسطينيي 48[8].

ولا يتردد الشيخ درويش في طمأنة الإسرائيليين بكل صورة ممكنة، حيث إنه حرص على تعريف نفسه خلال مشاركته في أحد البرامج الحوارية، التي تبثها قنوات التلفزة الإسرائيلية، بأنه «عربي إسرائيلي فلسطيني»، ثم عدل عن هذا التعريف ليعرف نفسه بأنه «مسلم فلسطيني إسرائيلي»[9].

ولا يتحرج كبار المسؤولين الإسرائيليين من التصريح برضاهم عن الخط الذي يتبناه درويش وجناحه؛ حيث قام الرئيس الإسرائيلي «شيمون بيريس» وعدد كبير من كبار المسؤولين بزيارته في بيته، فضلاً عن أنه تتم دعوته بشكل دوري إلى ديوان الرئيس للمشاركة في حفلات الاستقبال، التي ينظمها الرئيس لكبار زواره.

---

(8) نحمان طال، الحركة الإسلامية في إسرائيل، جامعة تل أبيب، مركز يافا للدراسات الاستراتيجية، 2000، ص9.

(9) مالك إبراهيم، بين التشبث بالمصادر والغطاء البراجماتي، جبعات حبيبا: معهد الدراسات العربية، 1990، ص4.

القلق الإسرائيلي من سلوك الحركة

لقد رأت إسرائيل في الحركة الإسلامية خطراً استراتيجياً عليها، ليس فقط بسبب مواقفها السياسية ومنطلقاتها الفكرية، بل وممارساتها العملية.

ففي وثيقة قدمها مجلس الأمن القومي الإسرائيلي لحكومة «شارون» في مارس 2004، جاء أنه «وفق كل المعايير، فإن الحركة الإسلامية بقيادة رائد صلاح تمثل خطراً استراتيجياً على دولة إسرائيل ومستقبلها، وذلك لحرص الحركة الدؤوب على نزع الشرعية عن إسرائيل، وتماثلها مع أعداء الدولة»[10].

وسنعرض هنا لبواعث القلق الإسرائيلي من سلوك الحركة الإسلامية.

أولاً: تعزيز التوجهات الانفصالية لفلسطينيي 48

رصدت السلطات الإسرائيلية عدداً من التحركات التي تقوم بها الحركة الإسلامية، وترى المؤسسة الأمنية أنها تهدف إلى دفع الفلسطينيين للانفصال عن الدولة ومؤسساتها.

فقد أبدت المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة حساسية شديدة، إزاء أيديولوجية «المجتمع العصامي» التي أرساها الشيخ رائد صلاح، وتدعو إلى إقامة مجتمع عصامي، لديه القدرة على الاكتفاء ذاتياً على

(10) حجاي جوتمان، رائد صلاح: قنبلة موقوتة، صحيفة هتسوفيه، 2004/3/15.

جميع الصعد والمستويات؛ لكي يتمكن من مواجهة تبعات سياسة التمييز العنصري التي تمارسها إسرائيل ضد فلسطينيي 48.

ونشطت الحركة في إقامة مؤسسات اجتماعية وتعليمية وثقافية وخيرية، تعنى بملء الفراغ الناجم عن تقصير مؤسسات الدولة المتعمد عن توفير الخدمات لفلسطينيي 48، الذين يعيش 58% منهم تحت خط الفقر، وفق إحصاءات مؤسسة التأمين الوطني في إسرائيل[11].

ويرى الكثير من الإسرائيليين أن الحركة الإسلامية تستغل حالة انعدام الثقة في مؤسسات الدولة لدى فلسطينيي 48، من أجل تكريس التوجهات الانفصالية لديهم. لكن الإسرائيليين يتجاهلون حقيقة أن هناك ما يبرر موقف الفلسطينيين من المؤسسات الرسمية الإسرائيلية، بسبب سياسة التمييز الممنهج المتبعة ضدهم من قبل جميع مؤسسات الدولة، حتى من تلك المؤسسات التي يفترض أن تكون ملاذ فلسطينيي 48 الأخير.

فبحسب دراسة قامت بها الباحثة «ببيت تورجمان»، صدرت عن كلية العلوم الاجتماعية بجامعة تل أبيب أواسط العام 2006، تبين أن القضاء الإسرائيلي يفتقر إلى النزاهة، ويصدر أحكاماً مبنية على التمييز، خصوصاً ضد العرب.

ويتهم صناع القرار قادة الحركة الإسلامية بالتخطيط المحكم لدفع الفلسطينيين نحو الانفصال، من خلال توظيف المؤسسات التي

---

(11) صحيفة هآرتس، 2007/5/18.

يديرونها لتحقيق هذا الهدف. ويزعم «آفي ديختر» وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي، والرئيس السابق لجهاز المخابرات الداخلية «الشاباك»، أن النظام التعليمي الخاص، الذي تديره الحركة الإسلامية، يعمل على غرس الميول الانفصالية لدى الشبيبة الفلسطينية، من خلال تصويره الدولة كعدو[12].

ويرى الجنرال «عاموس جلبوع»، الرئيس السابق لقسم الأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية، أن حرص الحركة الإسلامية على «أسلمة» المجتمع الفلسطيني، يؤدي بشكل تلقائي إلى تكريس عوامل الانفصال لدى فلسطينيي 48، على اعتبار أن تشرب الفلسطينيين قيم الإسلام يقود حتماً لموقف عدائي من الدولة، وبالتالي يولد رغبة جامحة للانفصال عنها[13].

وتقر النخب الحاكمة في تل أبيب، أن الحركة الإسلامية في إسرائيل كان لها دور كبير وحاسم في إفشال محاولات إسرائيل المتتالية لـ«أسرلة» الوعي الجمعي لفلسطينيي 48، وصهينة أجندتهم السياسية والاجتماعية. فمنذ العام 1966، عندما اضطرت الحكومة الإسرائيلية إلى إنهاء الحكم العسكري الذي كان مفروضاً على فلسطينيي 48، حاولت مؤسسة الحكم العبرية استخدام القوة الناعمة في تدجينهم، ودفعهم نحو الانصهار في الدولة، والقضاء على المركبات الإسلامية والعربية والفلسطينية التي تشكل هويتهم الوطنية.

---

(12) أفي ديختر، ما العمل مع الحركة الإسلامية؟ يوم دراسي في جامعة تل أبيب، 2005/2/20.

(13) عاموس جلبوع، مستقبل العلاقة بين إسرائيل ومواطنيها العرب، يوم دراسي في جامعة تل أبيب، 2005/2/20.

ومن أجل ذلك عمدت دولة الاحتلال، إلى تشجيع المثقفين من فلسطينيي 48 على الاندماج في الأحزاب الصهيونية القائمة، والتي حاولت إغراء هؤلاء الفلسطينيين بالانضمام إليها، بزعم أن هذه هي الوسيلة المثلى للقضاء على عدم المساواة التي تمارسها الدولة ومؤسساتها ضدهم. وبالفعل فقد وجدت جميع الأحزاب الإسرائيلية في فلسطينيي 48 احتياطياً انتخابياً لها، فكان معظم فلسطينيي 48 يصوتون لحزب العمل، والأحزاب التي تقع على يساره، والتي كانت تخصص مقعداً مضموناً لممثل عن فلسطينيي 48[14].

وقد أحرز مشروع «الأسرلة» في بداية تطبيقه بعض النجاح، إذ إن نسبة من فلسطينيي 48 كانت تصوت حتى للأحزاب اليمينية؛ مثل الليكود والمفدال وشاس. واستطاعت مؤسسة الحكم إيجاد نخبة سياسية داخل فلسطينيي 48، تتعاطى مع مشروع الأسرلة وعملت على تسويقه والدفاع عنه.

ومن المعايير التي وضعتها المؤسسة الحاكمة في إسرائيل، لقياس مدى نجاح مشروع الأسرلة، كان حرصها على قطع وشائج التقارب بين فلسطينيي 48 وإخوانهم في الضفة الغربية وقطاع غزة، واتبعت وسائل عدة لتحقيق ذلك.

من ناحية ثانية، عملت الدولة على التعامل مع فلسطينيي 48 وفق شعار «فرق تسد»، وتجاهل الرابط القومي والوطني الذي يجمع هؤلاء،

---

(14) عوفر شليح، حسابات مغلوطة، معاريف، 2007/3/27.

حيث عمدت إلى إيجاد مؤسسات تتعامل مع المسلمين فقط، وأخرى مع البدو، مع العلم أنهم مسلمون، ومؤسسات تتعامل مع المسيحيين، وأخرى مع الدروز والشركس.

وتبين لمؤسسة الحكم في إسرائيل أن مشروع الأسرلة لم يفشل فقط في تحقيق أهدافه، بل إنه دفع فلسطينيي 48 عملياً إلى تبني أجندة متحدية للدولة ومؤسساتها. ويجزم «موشيه شاحل»، وزير الأمن الداخلي والقضاء السابق، أن أحد أهم مظاهر فشل الأسرلة هو بروز الحركة الإسلامية، معتبراً أن مجرد انطلاقها واتساعها وتمثيلها قطاعات كبيرة جداً من فلسطينيي 48؛ يشكل دليلاً قوياً على فشل مشروع الأسرلة. مشيراً إلى أن هذا لا يرجع فقط للأجندة التي تتبناها الحركة، بل لأنها طرحت مشروع «الأسلمة» البديل[15].

ويرى كثير من الباحثين الإسرائيليين أن مواظبة الحركة، برئاسة رائد صلاح، على رفض المشاركة في الانتخابات التشريعية الإسرائيلية، على الرغم من أن أعضاءها يتمتعون بحق المشاركة في هذه الانتخابات؛ يأتي ضمن مشروع تعزيز الأسلمة والقضاء على الأسرلة.

ويرى «يوسي بن أهارون»، مدير عام مكتب رئيس الوزراء الأسبق «إسحاق شامير»، أن اهتمام الحركة الإسلامية بالانتخابات المحلية، يمثل صورة من صور «التوجهات الانفصالية» التي تحكم عمل الحركة الإسلامية[16].

---

(15) صحيفة معاريف، 2004/4/22.

(16) يوسي بن أهارون، حكم أم الفحم، صحيفة هتسوفيه، 2003/9/2.

والذي يثير مخاوف صناع القرار في تل أبيب من تداعيات «التوجهات الانفصالية» للحركة الإسلامية، هو حقيقة تعاظم قوتها في منطقتي المثلث والجليل، التي يتفوق فيها الفلسطينيون على اليهود من ناحية ديموغرافية، ما يجعل بواعث الانفصال أكثر خطورة.

لكن المثال الأبرز الذي تسوقه النخب اليهودية المثقفة، للتدليل على عمق نجاح الحركة الإسلامية في تعميق التوجهات الانفصالية لدى فلسطينيي 48، هو نجاحها في إقناع معظم الشباب البدو في صحراء النقب بالتوقف عن التجند في صفوف الجيش الإسرائيلي. فقد تمكنت السلطات الإسرائيلية من إقناع الكثيرين من الشباب البدوي بالخدمة العسكرية؛ حيث تطوع الشباب البدو في العمل كقصاصي أثر، حيث لعبوا دوراً كبيراً في تعقب آثار المقاومين الفلسطينيين الذين يتسللون إلى إسرائيل لتنفيذ عمليات مقاومة، وبعد ذلك انتقل بعض الشباب البدوي للخدمة في الوحدات القتالية، التي تقوم بالدور الأكبر في قمع إخوانهم الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وبعد أن كان معدل الشباب البدوي الذي يتجند للخدمة العسكرية 3600 شاب في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي، انخفض ليصل 390 شاباً العام 2006[17].

وتنقل صحيفة «يديعوت أحرنوت» عن شعبة القوى البشرية في الجيش الإسرائيلي، اتهامها المباشر للحركة الإسلامية بأنها هي التي تقف

---

(17) يوسي يهوشوع، انخفاض عدد البدو في الجيش الإسرائيلي، يديعوت أحرنوت، 2006/4/4.

وراء حملات التحريض في التجمعات السكانية البدوية، لحث الشباب على عدم التطوع للخدمة في الجيش؛ حيث يدعي الجيش أن الحركة الإسلامية تمارس ضغوطاً على عائلات الشباب من البدو لمنعهم من الخدمة.

ويقر وزير الدفاع الأسبق «موشيه أرنس»، بأن سياسة التمييز التي تمارسها السلطات الإسرائيلية ضد فلسطينيي 48، هي التي مهدت لتأثير الحركة الإسلامية الطاغي في البدو، ويضيف «يسقط الشباب البدوي تحت تأثير الحركة الإسلامية، نتيجة المرارة والإحباط، فبعد إكمال خدمتهم العسكرية، يجد هؤلاء الشبان صعوبة في العثور على فرص عمل، الأمر الذي يغذي الإحساس بالإهمال بل وبالتمييز العنصري، ويوفر الأرضية الخصبة للحركة الإسلامية لإيجاد طريقها نحو هذا الوسط، الذي ابتعد طوال سنوات طويلة عن هؤلاء المتطرفين الإسلاميين»[18].

وما يثير حفيظة صناع القرار في إسرائيل على الحركة الإسلامية، ليس فقط نجاحها في دفع الشباب البدوي لعدم التطوع في الجيش، بل لأن التجمعات السكانية البدوية أصبحت معاقل قوية للحركة الإسلامية، وهو ما يعد دليلاً آخر على تهاوي الأسرلة.

وبعد أن كان الشباب البدوي رصيداً بشرياً للجيش الإسرائيلي، أصبحوا جزءاً من النواة الصلبة للحركة الإسلامية، وهو ما دفع مؤسسات الدولة للشروع في حملة لتقليص عدد الولادات لدى النساء البدويات.

وقد اعترف الجنرال «غيورا آيلاند»، رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي الأسبق، أنه شكل طاقماً من الباحثين لدراسة سبل خفض

(18) موشيه أرنس، الحركة الإسلامية والبدو، هآرتس، 2002/10/29.

الولادات في الوسط البدوي، على اعتبار أن «البدويات يلدن أكثر مما ينبغي»، محذراً من أنه في حال بقيت وتيرة الولادة على حالها، فإن عدد السكان البدو سيتضاعف في غضون 15 عاماً[19].

ثانياً: المس بأمن الدولة

ترى السلطات الإسرائيلية في الحركة الإسلامية خطراً على الأمن الإسرائيلي، ويدعي جهاز «الشاباك» أن الكثير من حركات المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة استعانت بعناصر من الحركة الإسلامية، في تنفيذ عملياتها في العمق الإسرائيلي، برغم عجز المؤسسة الأمنية الإسرائيلية عن إثبات توجه الحركة نحو عسكرة نضالها ضد إسرائيل.

وتعزو المؤسسة الأمنية الإسرائيلية ارتفاع عدد فلسطينيي 48، الذين ينضمون إلى الجهد المقاوم الفلسطيني على نحو عام، إلى الأفكار والفتاوى والخطب في المساجد ومقالات التحريض، التي تصدر عن شخصيات إسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي الدول العربية، معروفة بعلاقاتها الوثيقة بالحركة الإسلامية.

ويؤكد تقرير صادر عن جهاز «الشاباك» أن معظم فلسطينيي 48، الذين ثبت تورطهم بالمشاركة في تنفيذ عمليات عسكرية ضد إسرائيل، أو أدينوا بتقديم مساعدات لمنفذي العمليات الذين يفدون من الضفة الغربية وقطاع غزة؛ هم من أنصار الحركة الإسلامية[20].

---

(19) غيورا آيلاند ، الخطر السكاني ، يديعوت أحرنوت، 2005/6/16.

(20) عاموس جلبوع، مسوغات التجفيف، صحيفة معاريف، 2006/5/13.

وقد شملت العمليات التي تورط فيها أنصار الحركة الإسلامية، مهاجمة قاعدة «جلعاد» العسكرية العام 1992 وقتل أربعة من الجنود، وطعن متنزهين يهود حتى الموت، في الغابة التي تقع في محيط مستوطنة «مجدو» شمال إسرائيل العام 1999، فضلاً عن عملية استشهادية نفذها أحد أنصار الحركة في مدينة نتانيا العام 2003.

لكن على الرغم من أن السلطات الإسرائيلية تدرك تماماً انتماء الكثير من المتورطين في العمليات إلى الحركة الإسلامية، إلا أنها فشلت في تقديم أي دليل على أن الحركة على علاقة بمثل هذه العمليات، وتدعي المؤسسة الأمنية أن هناك مستوى كبيراً من التنسيق والتكامل وتبادل الأدوار، بين الحركة الإسلامية داخل إسرائيل وحركة حماس.

وزعم جهاز «الشاباك» أن المؤسسات الخيرية والاجتماعية، التي تشرف عليها الحركة الإسلامية، تسهم إلى حد كبير في إيجاد بيئة اجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة لدعم العمل المقاوم، من خلال تبنيها برامج كفالة الأيتام وأبناء الشهداء والأسر الفقيرة، معتمدة في ذلك على التبرعات التي يقدمها الموسرون من فلسطينيي 48.

وعلى الرغم من أن الحركة تمارس هذه النشاطات بشكل علني ووفق القانون الإسرائيلي، إلا أن المؤسسة الأمنية لم تتردد في إغلاق الجمعيات الخيرية التابعة للحركة، وشنت حملات اعتقالات في صفوف قادتها وكوادرها، بزعم أن نشاطاتها تعزز «الإرهاب».

ويزعم وزير الأمن الداخلي السابق «آفي ديختر»، أن الحركة الإسلامية توظف عملها الخيري لخدمة «الجهد الإرهابي» لحركة حماس،

معتبراً أن عمل الجمعيات الخيرية التي تشرف عليها الحركة؛ «مكمل» لعمل الأذرع العسكرية لحركات المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، على اعتبار أن الفلسطيني الذي يدرك أن هناك من سيهتم بعائلته، في حال قتل أو اعتقل بسبب نشاطه «الإرهابي»؛ فإنه لن يتردد في مواصلة هذا النشاط[21].

وتعتبر المؤسسة الأمنية أن حمل الحركة الإسلامية راية الدفاع عن المقدسات الإسلامية في القدس، وتحديداً إشرافها على حملة «الأقصى في خطر»، التي تبلغ ذروتها كل عام بتنظيم مهرجان سنوي، أحد أخطر مصادر التحريض غير المباشر على «الإرهاب».

ويقول «شاؤول موفاز»، رئيس هيئة أركان الجيش ووزير الدفاع في حكومة «شارون»، إن اتهامات الشيخ رائد صلاح لإسرائيل بالتخطيط لتدمير المسجد الأقصى، تمثل تحريضاً على المس بأمن الدولة، محذراً من أن الحملات التحريضية التي تنظمها الحركة الإسلامية من شأنها أن تدفع ليس فقط الفلسطينيين، بل الكثير من الشباب العربي والمسلم، للانضمام إلى دائرة العداء لإسرائيل[22].

وترى السلطات الإسرائيلية أن الذي يفاقم خطورة التحريض الصادر عن قادة الحركة الإسلامية وكوادرها، هو حقيقة سيطرة الحركة على معظم المساجد التي يؤمها فلسطينيو 48. فعدد المساجد التي يديرها نشطاء الحركة الإسلامية، يفوق عدد المساجد التي تمولها وزارة الأديان

(21) صحيفة هآرتس، 2005/6/25.

(22) شاؤول موفاز، مقابلة مع الإذاعة الإسرائيلية العامة باللغة العبرية، بتاريخ، 2007/7/14.

الإسرائيلية، في نفس الوقت فإن 41% من أئمة المساجد يتلقون رواتبهم من الحركة الإسلامية، وخلال الخمسة عشر عاماً الأخيرة تضاعف عدد المساجد في إسرائيل أربعة أضعاف ونصفاً، من 80 مسجداً في العام 1988 إلى 363 مسجداً في العام 2003؛ حيث يعزى الارتفاع الحاد إلى ظهور الحركة الإسلامية[23].

ومن مظاهر التهديد الأمني الذي تمثله الحركة الإسلامية، كما تدعي السلطات الإسرائيلية، هو علاقة الحركة بإيران، فقد شن جهاز «الشاباك» العام 2003 حملة اعتقالات ضد قادة الحركة الإسلامية، وعلى رأسهم الشيخ رائد صلاح، بدعوى إقامة اتصالات مع المخابرات الإيرانية. لكن كما بات واضحاً، فإنه بعد عامين من الاعتقال تبين أن الاتهامات التي وجهت لرائد صلاح ورفاقه، تفتقر إلى أدلة دامغة، لدرجة أن لائحة الاتهام التي قدمت ضد قادة الحركة، قد خلت من معظم الاتهامات التي وجهت للحركة عند انطلاق الحملة ضدها.

لكن برغم ذلك، فإن الحملة الإعلامية المنفلتة أثرت بشكل كبير في اتجاهات الأغلبية اليهودية نحو فلسطينيي 48، فحسب دراسة أجراها البروفيسور «سامي سموحا» من جامعة حيفا، تبين أن 68% من الجمهور اليهودي يخشون من إمكانية أن يشرع فلسطينيو 48 بتمرد شعبي، و 63% قالوا إنهم يمتنعون عن الدخول إلى القرى والمدن العربية في إسرائيل[24].

---

(23) يئير إيتينبيرغ، يسيطرون على المساجد، هآرتس، 2004/4/12.

(24) يونتان هلالي، معاريف، 2007/3/13.

ويرى الباحث الإسرائيلي «بن درور يميني»، أن قيادة الحركة الإسلامية للمظاهرات المؤيدة لحزب الله خلال حرب لبنان الثانية، تحمل رسالة تضامن مع أعداء إسرائيل، برغم أن الحديث يدور عن مظاهرات مشروعة من ناحية قانونية[25].

ثالثاً: إعاقة التوصل إلى تسوية تضمن مصالح إسرائيل

ترى المحافل الإسرائيلية أن تبني الحركة الإسلامية قضية المسجد الأقصى، واضطلاع زعيمها رائد صلاح بالجهد الأكبر في الحملة ضد المشروعات الهادفة لتهويده؛ يسهمان إلى حد كبير في دفع الرأي العام العربي والفلسطيني على وجه الخصوص لتبني مواقف «متطرفة» من الصراع، وبالتالي إحباط جهود إسرائيل في إملاء التسويات التي تخدم مصالحها.

وقد عبر عن ذلك بشكل واضح المستشرق الإسرائيلي «لئيف أُرغاد»، عندما قال إنه حتى لو كانت الدول العربية صادقة وجدية في طموحها لإنهاء النزاع العربي الإسرائيلي، فإن مواقف وجهود الحركة الإسلامية في إسرائيل تجعل هذا الأمر بالغ الصعوبة، حيث إن هذه الحركة تفرض على الرأي العام العربي أجندة «بالغة الخطورة، مع تركيزها على التصدي لحملات التهويد التي تستهدف الأقصى»[26].

---

(25) بن درور يميني، معطيات متناقضة، معاريف، 2008/3/10.

(26) لئيف أرغاد، خطر الحركة الإسلامية، معاريف، 2007/4/4.

آليات التحرك الإسرائيلية ضد الحركة الإسلامية

في محاولتها مواجهة ما تعتبره «الخطر الكبير»، الذي ينطوي عليه نشاط الحركة الإسلامية، حرصت السلطات الإسرائيلية على اتباع الخطوات التالية:

أولاً: الوسائل الأمنية

تعكف الأجهزة الأمنية الإسرائيلية بين الحين والآخر على دهم مؤسسات الحركة الإسلامية، على أمل أن تعثر على مواد تشكل دليلاً على تجاوز الحركة القانون، وتحديداً رغبة المؤسسة الأمنية الجامحة في الاستناد إلى قرائن تربط بشكل قوي بين الحركة الإسلامية، والجهات التي تعتبر حسب القانون الإسرائيلي معادية؛ مثل حركة حماس وحزب الله وإيران.

ويعتبر «آفي ديختر»، رئيس جهاز «الشاباك» السابق، أنه على الرغم من أنه لا يوجد أدنى شك حول علاقة الحركة الإسلامية بالجهات «المعادية»، إلا أن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية فشلت في تقديم قرائن دامغة تصلح لإدانة الحركة أمام المحاكم الإسرائيلية. مشيراً إلى أن المؤسسة الأمنية حرصت على تكثيف العمل الاستخباري ضد الحركة، من أجل الحصول على معلومات تؤدي إلى بلورة هذه القرائن.

ولم يمنع عدم توفر الأدلة الدامغة لدى السلطات الإسرائيلية من التحرك ضد الحركة الإسلامية؛ حيث إن هذه السلطات استعانت بالصلاحيات المخولة لوزير الداخلية، والتي لا يجوز تقديم اعتراضات

ضدها أمام محاكم الصلح أو المحاكم اللوائية، من أجل شن حملات الاعتقال والتضييق على الحركة وقادتها، واستهداف مؤسساتها.

فوفق هذه الصلاحيات، قام وزير الداخلية بإغلاق صحيفة «صوت الحق والحرية» الناطقة بلسان الحركة العام 2002 لعامين، بحجة نشر مواد تحريضية[27].

وقام وزير الداخلية بإصدار مراسيم حظر بموجبها على بعض قادة الحركة، وعلى رأسهم رائد صلاح، مغادرة إسرائيل لفترات محددة بحجة أن الحظر يتعلق بأمن الدولة.

ثانياً: دراسة إخراج الحركة عن القانون

يدور داخل المؤسسة الحاكمة، وفي أوساط النخب الإسرائيلية، جدل عميق حول جدوى نزع الشرعية القانونية عن عمل الحركة الإسلامية، عبر تمرير مشروع قانون في الكنيست، تعتبر بموجبه الحركة الإسلامية حركة غير قانونية يحظر نشاطها بحكم القانون، وهناك خلاف عميق داخل المستوى السياسي والمؤسسة الأمنية والنخب المثقفة، حول هذه الفكرة.

بعض الساسة وكبار الجنرالات والباحثين والصحافيين، يرون أن الخطوة الأولى التي يتوجب اتخاذها من أجل مواجهة الحركة الإسلامية بنجاعة، تتمثل في إخراجها عن إطار القانون، ومنعها من المشاركة في الانتخابات المحلية.

---

(27) صالح النعامي، الرقابة على الصحف الإسرائيلية 1987-2006، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، 2009، ص110.

وأحد المتحمسين لإخراج الحركة الإسلامية عن إطار القانون، هو الجنرال المتقاعد «إيهود ياتوم»، الذي شغل في السابق منصب رئيس قسم العمليات في جهاز «الشاباك»، الذي يستهجن أن تطالب إسرائيل بمحاربة الحركات الإسلامية في البلدان العربية، بحجة أنها تقدم الدعم للمقاومة الفلسطينية، في الوقت الذي تغض فيه تل أبيب الطرف عن وجود الحركة الإسلامية، التي تقدم الدعم لحركة حماس، التي تعتبر أكثر أعداء إسرائيل وحشية، مشدداً على الخطر الهائل الذي يكمن في عمل الحركة الإسلامية[28].

أما وزير الأمن الداخلي الحالي «عوزي لنداو»، فقال إن «إخراج الحركة الإسلامية عن القانون، جزء لا يتجزأ من الحرب ضد الإرهاب». معتبراً أنه كان يجدر بإسرائيل استغلال الأجواء التي سادت في أعقاب تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر، لإخراج الحركة الإسلامية عن نطاق القانون.

ومن الأهمية بمكان الإشارة هنا إلى أن المطالبة بإخراج الحركة الإسلامية عن إطار القانون، تأتي في إطار تعاظم التوجهات الشعبية اليهودية المطالبة بنزع الشرعية عن مشاركة فلسطينيي 48 بشكل عام في الانتخابات التشريعية. فحسب استطلاع للرأي العام تبين أن 40% من اليهود يطالبون بنزع حق الانتخاب عن فلسطينيي 48[29].

---

(28) إليكس فيشمان، طلقة الافتتاح، يديعوت أحرنوت، 2003/5/14.

(29) روني شاكيد، يديعوت أحرنوت، 2007/3/28.

ومن أجل تسويغ تحمسه لفكرة إخراج الحركة الإسلامية عن إطار القانون، يقول الجنرال «عاموس جلبوع»: «تعاظم شأن الحركة الإسلامية يعبر عن رغبة فلسطينيي 48 في مواجهة الدولة ومؤسساتها، ولا يعبر بحال من الأحوال عن إرادة للاندماج في المجتمع ومؤسسات الدولة، ويجب على الدولة ومؤسساتها المختلفة مواجهة التحدي الذي تمثله هذه الحركة بكل الوسائل المتاحة لديها، فمن حق النظم الديمقراطية الدفاع عن نفسها»[30].

لكن في المقابل هناك من يرى أن إخراج الحركة الإسلامية عن إطار القانون، سيعود كسهم مرتد إلى عنق إسرائيل ذاتها، ويشارك في هذا الرأي أوساط عسكرية وسياسية. فقد كشفت الإذاعة الإسرائيلية باللغة العبرية، النقاب عن أنه خلال مداولات سرية أجراها رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون في مارس 2004، حول مسألة إخراج الحركة الإسلامية عن إطار القانون، اعترض قادة شعبة الاستخبارات العسكرية وبعض قادة «الشاباك» على هذه الفكرة، على اعتبار أن مثل هذا الإجراء سيدفع الحركة الإسلامية للعمل السري، بشكل يجعل من الصعب على مؤسسات الدولة متابعتها، إلى جانب أن مثل هذه الخطوة ستؤدي لتعاظم شعبيتها في أوساط فلسطينيي 48، وقد يدفعها للانتقال للعمل العنيف ضد الدولة[31].

---

(30) عاموس جلبوع، الحرب الهادئة، معاريف، 2007/3/12.

(31) ورد في تقرير بثته الإذاعة الإسرائيلية باللغة العبرية، 2004/3/18.

ثالثاً: تبادل الأراضي

يدعو حزب «إسرائيل بيتنا» المتطرف، الذي يقوده وزير الخارجية «أفيغدور ليبرمان»، إلى تبادل الأراضي بين إسرائيل والكيان الفلسطيني، الذي من المفترض أن يتشكل بعد التوصل إلى تسوية سياسية للصراع مع الفلسطينيين.

وحسب هذا الاقتراح الذي ورد في البرنامج السياسي والانتخابي للحزب، عشية الانتخابات الأخيرة، تقوم إسرائيل بالتنازل عن السيادة على منطقة المثلث التي توجد فيها معظم التجمعات السكانية الخاصة بفلسطينيي 48، وتحول السيطرة عليها للكيان الفلسطيني، في حين يوافق الكيان الفلسطيني على ضم التجمعات الاستيطانية في الضفة الغربية لإسرائيل[32].

ويعترف ليبرمان أن تحمسه لـ «تخليص» إسرائيل من منطقة المثلث؛ لأنها تضم أكبر تجمع لمناصري الحركة الإسلامية[33].

رابعاً: محاولة تدجين الحركة

الأجندة السياسية التي تعكف عليها حالياً، لاسيما في ما يتعلق بتركيزها على قضية القدس والمسجد الأقصى.

وقد أبلغ توفيق العرعير، رئيس تحرير صحيفة «صوت الحق والحرية»، الناطقة بلسان الحركة؛ كاتب هذه السطور أن المؤسسة الأمنية

---

(32) صحيفة هآرتس، 2009/1/15.

(33) مقابلة أجرتها قناة التلفزة الإسرائيلية الثانية مع أفيغدور ليبرمان، 2008/12/23.

أرسلت إليه المستشرق الإسرائيلي «مردخاي كيدار»، المحاضر في جامعة بار إيلان، والمعروف بعلاقاته العميقة مع المؤسسة الأمنية، في يناير 2002، إلى مقر الصحيفة، حيث عرض كيدار على العرعير فكرة التوصل إلى مثل هذا الاتفاق، وحذره من أن رفض الحركة هذا الاقتراح ومواصلة برنامجها الحالي، سيكون مقترناً بردة فعل قاسية من قبل السلطات، وأكد العرعير أنه في أعقاب رفض الحركة مجرد تداول الاقتراح، تم إغلاق الصحيفة لمدة عامين بعد شهر على زيارة كيدار[34].

مسؤولية إسرائيل عن تدهور العلاقات مع الحركة

تحاول النخب الحاكمة في إسرائيل «شيطنة» الحركة الإسلامية، من خلال محاولة لصق الكثير من التهم بها، للتغطية على موقفها العدائي من فلسطينيي 48 بشكل عام على خلفية عنصرية، كونهم يشكلون أقلية وطنية، يخشى صناع القرار في تل أبيب أن تنمو لتهدد الطابع اليهودي للدولة. وترفض السلطات مناقشة المسوغات التي تسوقها الحركة الإسلامية وبقية الحركات والأحزاب التي تمثل فلسطينيي 48، للاحتجاج على سلوك الدولة تجاههم.

فإسرائيل تصور سعي الحركة الإسلامية لتحقيق اكتفاء ذاتي لفلسطينيي 48، عبر إقامة المؤسسات الاجتماعية والتعليمية والإغاثية، بأنه دليل على التطلعات الانفصالية للحركة، وكان الأجدر بصناع القرار في تل أبيب أن يعملوا على وقف سياسة التمييز العنصري في تقديم الخدمات

---

(34) صالح النعامي، مصدر سابق، ص111.

لفلسطينيي 48؛ فقد تخلت إسرائيل عن دورها كدولة في تقديم الخدمات لفلسطينيي 48، الذين تعتبرهم الدولة من ناحية دعائية جزءاً لا يتجزأ من مواطنيها.

اللافت أنه لا خلاف بين أقطاب اليمين الإسرائيلي، على أن الدولة تقدم خدماتها للسكان بناءً على الانتماء الديني، فحسب معطيات جمعية «سيكوي» الإسرائيلية التي تعنى بتشجيع التعايش بين اليهود وفلسطينيي 48؛ فإن الحكومة تنفق في المتوسط السنوي 379 شيكل (87 دولاراً) على كل يهودي، مقابل 246 شيكل (60 دولاراً) على كل مواطن من فلسطينيي 48[35].

وقد توصلت لجنة «أور» التي حققت في الهبة الشعبية التي قام بها فلسطينيو 48، في مطلع العام 2000، احتجاجاً على تدنيس المسجد الأقصى من قبل زعيم المعارضة الإسرائيلية في ذلك الوقت شارون، وهي الهبة التي قتل فيها 13 شاباً من فلسطينيي 48؛ إلى استنتاج مفاده أن السبب الحقيقي وراء اندلاع هذه الأحداث، هو التدهور العميق والمتواصل في مكانة فلسطينيي 48، وغياب مساواة حقيقية بينهم وبين اليهود، حيث اتهمت اللجنة بشكل صريح كل الحكومات الإسرائيلية بالتقصير في معالجة المشاكل التي يعاني منها فلسطينيو 48[36].

ويحمل أحد المفكرين الإسرائيليين الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة المسؤولية عن فقدان فلسطينيي 48 الثقة بمؤسسات الدولة،

---

(35) يوآف شطيرن، هآرتس، 2007/4/1.

(36) هآرتس، 2005/9/2.

منوهاً إلى أنه تبلورت في أوساط فلسطينيي 48 حالة من العدمية المدنية؛ حيث فقدوا ثقتهم بالدولة كإطار يحرص على رفاه مواطنيه[37].

وإذا كانت رانية جبران، الدبلوماسية في وزارة الخارجية الإسرائيلية، وابنة سليم جبران الذي يشغل منصب قاض في المحكمة الإسرائيلية العليا، تجبر على التفتيش المهين من قبل دوائر الأمن الإسرائيلية لمجرد أنها عربية، عندما تنتقل من بلد إلى آخر في عملها المهني خدمة لإسرائيل، بينما لا يتم تفتيش اليهود المدانين بالجرائم الكبيرة؛ فإن هذا يدلل على أن هناك ما يبرر افتقاد فلسطينيي 48 الثقة بمؤسسات الدولة، فهي تسيء التعامل مع فلسطينيي 48 الذين يقدمون لها الخدمات.

في الوقت نفسه، لا يمكن من ناحية منطقية اعتبار تبني الحركة الإسلامية أجندة الدفاع عن المسجد الأقصى خروجاً عن القانون، ولا يمكن تجريم خطها الدعائي في هذا المجال، في الوقت الذي تعبر فيه حتى المؤسسات الأمنية الإسرائيلية، عن خشيتها من أن يقوم نشطاء اليمين المتطرف في إسرائيل باستهداف المسجد الأقصى[38].

وكان الأولى بالسلطات الإسرائيلية أن تتصدى للجهات الإسرائيلية، التي تصب الزيت على النار؛ بدعواتها المتكررة لتدمير المسجد الأقصى جهاراً نهاراً، مع العلم أن الذين يدعون إلى تدمير

(37) أوري نير، تجاهل ضار، معاريف، 2006/7/12.

(38) معاريف، 2006/5/16.

المسجد الأقصى أصبح لهم ممثل في الكنيست، هو عضو الكنيست الحاخام «سيمون بن آرييه»، الذي يمثل حزب الاتحاد الوطني اليميني، وهو يكرر دعوته في تصريحاته لوسائل الإعلام، ولم يعترض عليه أحد، بل إن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو يحاول خطب ود حزبه، من أجل إقناعه بالانضمام إلى الحكومة لتوسيع دائرة التأييد لها في البرلمان.

وليس من الإنصاف اتهام الحركة بمحاولة المس بأمن الدولة، في الوقت الذي فشلت المؤسسة الأمنية في تقديم دليل قانوني، يربطها بأي عمل عسكري واحد استهدف مؤسساتها.

وإذا كانت السلطات تأخذ على قادة الحركة الإسلامية تحريضهم على إسرائيل، فلماذا لا تحرك هذه السلطات ساكناً ضد الحاخامات والمرجعيات الدينية اليهودية التي تواصل إصدار الفتاوى العنصرية التي تدعو إلى ذبح العرب؟! والكثير من هذه المرجعيات هم حاخامات يتلقون رواتبهم من الدولة، مثل الحاخام «مردخاي إلياهو»، الذي أفتى بجواز قتل حتى شيوخ الفلسطينيين ونسائهم وأطفالهم وبهائمهم[39].

وليس بوسع السلطات، من ناحية قانونية، تجريم تعاطف الحركة مع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، واعتبار ذلك مؤشراً على توجهات الحركة الانفصالية؛ فإسرائيل التي تتبنى قضايا اليهود في شتى بقاع العالم، لا يحق لها الاعتراض على مظاهر التكافل الاجتماعي بين فلسطينيي 48 والفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة.

---

(39) هآرتس، 2008/3/25.

خاتمة

إن الحملة التي تشنها إسرائيل على الحركة الإسلامية، إنما تأتي تعبيراً عن خيبة أمل المؤسسة الحاكمة في الدولة العبرية لفشل مشروع «الأسرلة»، والذي حمل منذ البداية بذور فشله، ولذلك تقوم إسرائيل بتضخيم دور الحركة الإسلامية في إفشال مشروع «أسرلة» فلسطينيي 48، مع أنه كان من الطبيعي أن يفشل هذا المشروع؛ لأنه كان يحمل في طياته العديد من التناقضات البنيوية، التي جعلت فرص نجاحه تؤول إلى الصفر.

ولقد أخطأت القيادة الإسرائيلية منذ البداية، عندما اعتقدت أنه بالإمكان تدجين مجموعة قومية، وأسرلتها، ودفعها نحو التخلي عن مركبات هويتها الوطنية والدينية والحضارية، لمجرد إغرائها بمكتسبات وهمية.

لكن إسرائيل بدلاً من محاولة إعادة تقييم علاقتها مع الأقلية العربية فيها، وضمنها المنتمون للحركة الإسلامية، إثر فشل مشروع الأسرلة؛ فإنها تتبع في مواجهة هذا الفشل سياسة «الهروب للأمام»، عبر تكثيف تصعيدها ضد القيادات السياسية لفلسطينيي 48، في مؤشر واضح على العودة لأسلوب «القوة الخشنة» لتحجيم فلسطينيي 48، وهذا ينذر بخروج الأمور عن نطاق السيطرة.

إن مبعث الإحباط لدى الأوساط الإسرائيلية الحاكمة، مرده إدراكها أن الحركة الإسلامية قد تجاوزت الطور النخبوي، وتمكنت من تعميق تفاعلها الجماهيري، فضلاً عن إدراك الكثير من النخب في إسرائيل أن حملات المطاردة والملاحقة، التي تقوم بها إسرائيل ضد الحركة الإسلامية، ستؤدي في الأغلب إلى نتائج عكسية.

المقدسات والأوقاف في منظور الحركة الإسلامية

د. إبراهيم أبو جابر(*)

تنطلق الحركة الإسلامية في تعاطيها مع الأوقاف والمقدسات والأقصى المبارك على أن فلسطين أرض مقدسة بالكامل، وبموجب مقدساتها تصبح هذه الأرض وقفية بالكامل، ولذلك فإن هذه الوقفية تنعكس من حيث القداسة على كامل التراب ليس بكونه تراباً بل لقدسية هذه الأرض.

(*) مدير مركز الدراسات المعاصرة.

لقد قامت دولة إسرائيل في ظل تشتت القيادة السياسية والدينية للمسلمين في فلسطين، وانهيار المؤسسات الدينية والاقتصادية والسياسية، وأهوال التشرد والتقتيل التي أصابت الفلسطينيين العزل.

وإسرائيل التي قامت على أسس علمية ناهضة، وقواعد متينة منذ فترة «الييشوف»، استثمرت حالة الفوضى التي -كان ولا يزال- يمر بها الشعب الفلسطيني، فأكملت مسيرة التشريد والتقتيل والتهجير، كما بادرت مسرعة إلى مصادرة الأراضي التي وقعت تحت سلطتها في الجليل والمثلث والنقب والساحل والوسط، ولم تتوان للحظة في قتل كل من تسول له نفسه العودة إلى وطنه.

وقد تحدث المؤرخ اليهودي «بيني موريس» عن هذه الفترة بإسهاب، وهي شهادة تدين السلطات الإسرائيلية، كما كشفت الوثائق التي رفعت الدولة النقاب عنها -جلسات الحكومة بين سنوات 1949 -1951 عن كيفية ضم المثلث ومصادرة الأراضي العربية.

وقد عملت الحكومة الإسرائيلية بعكس ما أعلنت عنه سنة 1950 على لسان وزير الأديان -آنذاك- د. هكوهن، الذي قال في السادس من مايو/أيار 1950: «قمت بالنيابة عن حكومة إسرائيل المؤقتة بإصدار التعليمات للدائرة المختصة في وزارتي لحماية أماكن السيادة والمقابر التي هجرتها الطائفة الإسلامية عندما تركت البلاد».

وفي سنة 1950 سنت الحكومة قانون أملاك الغائبين الذي بموجبه وكلت الحكومة وزارة المالية بتعيين لجان أمناء في يافا وعكا وغيرها من البلدات، لإدارة شؤون المقدسات والأوقاف الإسلامية، وعلى

مدار سنوات طويلة قامت معظم لجان الأمناء بتنفيذ السياسة الحكومية تجاه المقدسات والأوقاف الإسلامية.

ولقد عينت الحكومة مجموعة من «القضاة الشرعيين»، أصدر بعضهم فتاوى تقضي بإزالة قدسية بعض المقابر، بعد أن تم تحريرها من القيم على أملاك الغائب، وذلك تمهيداً لبيعها، كما قام بعض هؤلاء «القضاة» بعقد صفقات مبرمجة، ظاهرها الرحمة بالمسلمين، وباطنها العذاب، ولقد فضحت مراقبة الدولة لجان الأمناء وعبثها أكثر من مرة، وكشفت أبعاد المؤامرة على الأوقاف الإسلامية[1].

الحركة الإسلامية والمقدسات

ورد في الورقة التعريفية بالحركة الإسلامية الصادرة عام 2003، في بند يتعلق بالحركة الإسلامية والمسجد الأقصى المبارك، النص التالي: «تعتقد الحركة الإسلامية أن المسجد الأقصى المبارك جزء لا يتجزأ من عقيدة المسلمين، فهو آية في كتاب الله لقوله تعالى: ﴿سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله، لنريه من آياتنا إنه هو السميع البصير﴾، «ونحن نعتقد أن المسجد الأقصى هو تلك المساحة الواقعة بين الأسوار».

ولذلك شهدت المعسكرات التربوية في الحركة الإسلامية، منذ فترة مبكرة من تاريخ عملها الطلابي والعام، ارتباطاً بالمسجد الأقصى المبارك، حيث تقاطر الطلاب على المسجد الأقصى مصلين ومرابطين.

---

(1) جريدة الصنارة، 1995/6/2.

وارتفعت أهمية المسجد الأقصى في وجدان الحركة الإسلامية، مع ارتفاع منسوب العمل السياسي لديها، إذ أن الحركة الإسلامية شرعت تهتم بالمسجد مع اهتمامها بالأوقاف والمقدسات، وفور تشكيل الهيئة العليا للسلطات المحلية الإسلامية التي ضمت رؤساء السلطات المحلية العربية من أبناء الحركة الإسلامية في البلاد، وشملت أم الفحم، كفر قاسم، جلجولية، كفر برا، رهط، بدأ الاهتمام بموضوع الأوقاف والمقدسات يأخذ حيزاً واضحاً من جلسات هذه اللجنة.

وبعد عامين فقط من تأسيس الهيئة، شُرِع العمل على تأسيس جمعية تهتم بشؤون الأوقاف والمقدسات، وأسست بناءً على ذلك جمعية الأقصى لرعاية الأوقاف والمقدسات الإسلامية، وهدفت إلى الاهتمام بالأوقاف والمقدسات والمسجد الأقصى في مقدمتها.

ومنذ تلك اللحظة كانت الحركة، وعبر هيئتها، تتواصل مع قطاعات المجتمع في الداخل الفلسطيني والضفة والقطاع، وتواصلت مع هيئة الأوقاف والإعمار، ومع المجلس الإسلامي الأعلى في القدس.

وقد شكلت مجزرة عام 1990 في المسجد الأقصى المبارك نقطة فاصلة في تاريخ العلاقة بين الحركة الإسلامية والمسجد، فقد تبنت الحركة آنذاك مهرجاناً احتجاجياً في مدينة طمرة، حيث سقط فيها أول شهيد في الداخل الفلسطيني يوم الاثنين الموافق 8 تشرين أول/أكتوبر 1990.

وكردة فعل من طرف الحركة الإسلامية على مجزرة الأقصى، أصدرت بياناً جاء فيه: «سجلت يد الظلم والاضطهاد في ساحات الأقصى الشريف في ساعات ما قبل الظهر من يوم الاثنين الموافق 1990/10/8

مجزرة رهيبة بحق شعبنا البطل الصامد في أرض الرباط، حيث قامت ثلة من المهووسين الحاقدين أعداء الإنسانية باقتحام الحرم المقدسي، حاملين على أعناقهم مجسم الهيكل، مما دفع بالمصلين المتواجدين في باحات الأقصى من صد هذه الزمرة البربرية، ومنعها من الدخول إلى الحرم القدسي... وقد قام جنود الاحتلال الغاشم بالتدخل وإطلاق النار على المصلين، حيث استشهد العشرات وأصيب المئات»[2].

كما أوقفت الحركة الإسلامية الأعراس الإسلامية حتى يوم الأربعاء 1990/10/17، بحيث اقتصرت الأعراس على الوليمة فقط، وألغت مباريات الدوري الإسلامي ليوم الجمعة كافة، ودعت للتجاوب مع لجان الإغاثة لدعم صمود أهالي الشهداء[3].

وامتدت العلاقة مع المسجد الأقصى وقضايا الأوقاف والمقدسات بصورة عملية، لتترجم في معسكرات وقفية شهدت العديد من المقابر الإسلامية، إما تنظيفاً أو ترميماً أو تجميلاً، وكذلك بعض المساجد والتكايا في مختلف البلدان.

وفي عام 1994، أعلنت الحركة الإسلامية عن مهرجان القدس أولاً، وكان في بلدة كفر كنا، حيث لامست الحركة هموم القدس والأقصى عن قرب، ثم كان المهرجان الثاني في كفر قاسم عام 1995.

ومنذ عام 1996 وحتى هذه اللحظات، تعقد الحركة الإسلامية مهرجانها السنوي تحت عنوان: «الأقصى في خطر»، وتنبع أهمية هذا

(2) صحيفة الصراط، 1990/10/9.

(3) الصراط، 1995/10/12.

المهرجان السنوي الذي أصبح حضوره عالمياً، وكذلك تأثيره في رفع سقف الاهتمام بقضية القدس والأقصى من الداخل، إلى المستوى العالمي.

وما بين أعوام 1996 وحتى أواخر عام 1999 قامت الحركة الإسلامية وبالتعاون مع الهيئات الإسلامية المسؤولة في المسجد الأقصى المبارك بأعمال ترميم ضخمة، أكدت الهوية الإسلامية للمسجد، وحالت دون تنفيذ السياسات الإسرائيلية الرامية إلى تهويد المكان، على غرار ما حدث في المسجد الإبراهيمي في مدينة الخليل.

فقد حالت الحركة عندما فتحت البوابات العظمى للمصلى المرواني ورممته، دون تحويله إلى مصلى لليهود، في إطار مخططهم الذي رموا إليه في تحويله إلى معبد لليهود. كما نجحت الحركة الإسلامية ومن خلال ترميمها لساحات المصلى المرواني العلوية، في الحيلولة دون بناء كنيس لليهود في تلك المنطقة. وتمكنت الحركة بعد ترميمها للأقصى القديم من وقف الحفريات لتحويله كذلك إلى كنيس، وعليه يسجل للحركة دورها الطليعي والمسؤول في الحفاظ على المسجد الأقصى المبارك، مسجداً إسلامياً.

وفي هذا السياق لا بد من الإشارة إلى أن الحركة الإسلامية اعتمدت عدة وسائل وآليات لتثبيت قضية الأقصى في الذهنية العربية في البلاد، فاعتمدت مهرجان «الأقصى في خطر» السنوي، كوسيلة من وسائل الارتباط مع المسجد الأقصى، ثم مسيرة البيارق التي تقل مئات آلاف المصلين في كل عام إلى المسجد الأقصى المبارك.

الحافلات والمصلون المتوجهين إلى المسجد الأقصى خلال عام 2005

الشهر	عدد الحافلات	عدد المصلين	الشهر	عدد الحافلات	عدد المصلين
1	593	26685	7	759	34155
2	370	16650	8	782	35190
3	596	26820	9	522	23490
4	712	32040	10	1275	57375
5	596	26820	11	376	16920
6	536	24120	12	542	24390
			المجموع	7659	344655

فيه، وهناك مؤسسة «مسلمات من أجل الأقصى»، التي تقوم بجهود مشكورة بين القطاع النسائي والعام للربط مع المسجد الأقصى المبارك، إضافة إلى هذا كله هناك دروس مصاطب العلم في المسجد الأقصى، التي تستقطب إسبوعياً آلاف المصلين، للاستماع إلى هذه الدروس والمواعظ.

خلاصة الأمر أن سياسة التواصل مع المسجد الأقصى المبارك، والعمل على إنقاذ البلدة القديمة من الضياع، هي الأساليب المُثلى لحفظ الوجود الإسلامي في البلدة القديمة، كحصن متقدم يحفظون من خلاله المسجد الأقصى المبارك.

مشروع إحياء مصاطب العلم

محاضرات الرجال

الحلقة	المحاضر	فئة الحضور	حضور	مكان المحاضرة
الحديث	د. موسى البسيط	رجال	3376	محراب المسجد الأقصى
الفقه	الشيخ وليد صيام	رجال	3224	محراب المسجد الأقصى
التفسير	الشيخ يوسف أبو سنينة	رجال	4417	محراب المسجد الأقصى
درس الثلاثاء	محاضرون متنوعون	رجال ونساء	26414	قبة الصخرة المشرفة
درس الخميس	محاضرون متنوعون	رجال	3410	محراب المسجد الأقصى
مجموع حضور الدروس للرجال				40841

محاضرات النساء

الحلقة	المحاضر	فئة الحضور	الحضور	مكان المحاضرة
الفقه	فاطمة محسن	نساء	5314	قبة الصخرة المشرفة
الثقافة الإسلامية	سمية الشيخ	نساء	6400	قبة الصخرة المشرفة
إيمانيات	شروق مجاهد	نساء	4450	قبة الصخرة المشرفة
التوعية الإسلامية	نجاح أبوزينة	نساء	3300	قبة الصخرة المشرفة
مجموع حضور الدروس للنساء				19464 - امرأة
المجموع الكلي للدروس رجال + نساء				50305 - أشخاص

ولاهتمام الحركة عبر مؤسسة الأقصى بالمسجد الأقصى المبارك، فقد قامت المؤسسة برصد دقيق لوضعية المسجد، وما يتعرض له من مؤامرات إسرائيلية، وأصدرت في سبيل ذلك كتابها القيم: «المسجد الأقصى المبارك: اعتداءات ومخاطر 1967-2005».

كما تقوم الحركة سنوياً بإصدار تقرير رسمي ترصد فيه كافة الأعمال العدوانية على المسجد الأقصى المبارك، وعلى سبيل المثال لا الحصر شهدت سنة 2005 ارتفاعاً تصاعدياً في العمل على الإعداد شبه النهائي لبناء الهيكل الثالث، واتخذت هذه الأعمال المناحي التالية:

1 - المناحي الإعلامية.

2 - المناحي الأمنية، والتهديدات بالهجوم على المسجد الأقصى المبارك.

3 - المناحي التدبيرية بمنع المصلين من دخول المسجد الأقصى المبارك.

4 - المناحي السياحية وذلك بتكثيف السياحة الإسرائيلية للمسجد الأقصى المبارك، وتحت حراسة أمنية مشددة، والسماح للصلاة في باحات المسجد لجماعات يهودية تحت حراسة أمنية.

5 - الكشف عن مخطط استيطاني (منحى استيطاني) في

محيط المسجد الأقصى، والمسمى عندهم بالحوض المقدس.

6 - التدخل السافر في شؤون المسجد الأقصى الداخلية، ومنع إدخال مصاحف إلى المسجد، ومنع المصلين من دخوله.

7 - ممرات مراقبة داخلية وخارجية[4].

سياسة إسرائيل تجاه المقدسات

لقد اتبعت إسرائيل في ما يتعلق بقضية الأوقاف والمقدسات خطة مكونة من ثلاثة أبعاد، كل بعد يصب في مصلحة الدولة، وهي:

1 - البعد التدميري: تعمدت إسرائيل إهمال الأوقاف والمقدسات من خلال سلسلة من القوانين التي تحول دون الاهتمام بها، وذلك بغية تدميرها، ضاربة عرض الحائط بكل الأعراف والمواثيق الدولية. فعلى سبيل المثال، رأينا إسرائيل تحول مقبرة «عين الغزال» إلى مزبلة ضخمة، وأتت بعد عقود متتالية على شهود المقابر. كذلك الأمر في مقبرة «الخيرية»، التي تحولت إلى مزبلة ضخمة للمنطقة الوسطى، مما أدى إلى دمار شامل للوقف في تلك المنطقة. كذلك الأمر بالنسبة للمساجد التي تركت، ومنع أهلها من الاقتراب منها، ومثال ذلك مساجد صفد، مما أدى إلى سقوط بعضها ودمارها، وتحويلها بعد ذلك إلى مناطق أثرية، أو كما هو الحال اليوم

---

(4) للتوسع أنظر التقرير السنوي لمؤسسة الأقصى لعام 2005، ص26-47.

في مدن مثل: يافا، اللد، قيسارية، حيفا، القدس.

2 - المصادرات: حيث لم تتورع إسرائيل عن مصادرة الأوقاف، وخاصة الأملاك الوقفية وفق سلسلة من القوانين التي سنتها من أجل المصادرات، حيث أتاحت الفرصة للسلطات الإسرائيلية العمل على مصادرة الأوقاف دون رقيب أو حسيب، فكانت مصادرات الأملاك الوقفية في القدس الغربية، ويافا ونتانيا وحيفا وصفد والساحل، واستثمار هذه الأملاك لصالحها المالي فقط.

3 - تحويل الأوقاف لمناطق سياحية: ذات مدخول مادي يصب في خزينة المؤسسة الإسرائيلية فقط، كما هو الحال في أوقاف يافا وصفد وحيفا واللد وعكا، حيث كونت شركات خاصة من أجل هذا الوضع، تجبي الأموال لتصب في خزانات وزارات مختلفة كالمالية والسياحة.

وقد تجاوزت السياسة الرسمية الإسرائيلية جميع الأعراف الدولية، واتخذت الحكومات الإسرائيلية غياب المتولين على الأوقاف سبباً للاستيلاء على أملاك الوقف، باعتبارها أملاك غائب، وتشريع قوانين رسمية في هذا المجال، كقانون وضع اليد من قبل القيم على أملاك الغائبين[5].

لذلك لم تتوقف إسرائيل، ولو للحظة، عن المصادرات والنهب،

(5) هناك سلسلة من القوانين التي استعملت لمصادرة الأوقاف.

وقد كشفت مؤسسة الأقصى لرعاية الأوقاف والمقدسات في أكثر من مرة، المدى الذي وصلت إليه السلطات الإسرائيلية في النهب والسلب، حيث حولت عشرات المقامات الإسلامية إلى مقامات يهودية، أو غير ذلك.

وقد توافرت الأوقاف في فلسطين إلى حد أنشئت في بعض القرى والمدن لجان محلية لمتابعتها، كما هو الحال في مدينة صفد، فعلى سبيل المثال نقرأ في بروتوكولات المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى ليوم الخميس الثالث من ربيع الثاني 1341هـ الموافق 22 نوفمبر/تشرين ثاني 1922 حيث رأس المجلس الحاج أمين الحسيني ما يلي:

قرار رقم 276... نوع القرار: 336، وقف 4/9:

مضمون القرار: تُلي كتاب مفتي صفد، المتضمن اقتراحه تشكيل لجنة أوقاف محلية في صفد لكثرة أوقافها، فتقرر تشكيل لجان الأوقاف في: حيفا وصفد والرملة وطبرية والناصرة وجنين والسبع...». الأمر الذي يكشف النقاب عن الحجم الكبير للأوقاف في المناطق المذكورة، فأين ذهبت هذه الأوقاف؟

ويبدو من دراسة ملف سجلات المجلس الإسلامي الأعلى أن الكثير من الأراضي الوقفية، قد تم مسحها وضبطها في ملفات وسجلات المجلس الإسلامي الأعلى، الذي لا يزال قسم كبير من هذه الوثائق طي النسيان والكتمان، أكلها بعض الفئران، وران على قسم آخر العفن.

كما لم تتوان إسرائيل عن السعي الحثيث لشراء البيوت القديمة في المدن الساحلية، وأصدر مجلس لجان الأحياء في عكا القديمة بياناً أكد فيه الخطر الكبير المحدق بالمواطنين، إثر سياسة التفريغ التي تسعى

إسرائيل لفرضها في المدن الساحلية، وهي ذات الآثار الوقفية البارزة.

كذلك فإن السلطات لا تزال تنظر إلى الأوقاف على أنها أملاك بور، يحق لها التصرف بها كيف تشاء، ضاربة بالمسلمين عرض الحائط وغير آبهة بهم مطلقاً، فقد أغلقت السلطات الإسرائيلية مسجد «الغابسية» مثلاً، بحجة أن المسجد ملك لدائرة أراضي إسرائيل، و«مشيرة أن المسجد يتبع لها منذ 88 عاما، وفي هذه المناسبة لا بد أن ننوه إلى الدور «البلطجي» لهذه المؤسسة في المصادرات، وتغيير الخرائط الرسمية والمعالم الوقفية والملك العام.

واقع الأوقاف الإسلامية في الداخل

أضحى من نافلة القول التأكيد على أن الأوقاف والمقدسات الإسلامية في البلاد تعرضت -وما تزال- لانتهاكات متكررة بشكل منظم ومنهجي، مما يؤكد أن هناك سياسات عليا يتم تطبيقها بهذا الصدد، ونظرة عابرة إلى الأوقاف والمقدسات والمقابر، تؤكد مجدداً الإهمال الذي يعتري أوقافنا ومؤسساتنا، حيث نجد أن المؤسسة الإسرائيلية في انتهاكها للأوقاف والمقدسات، تؤكد العدوان الهستيري والمنهجي على أوقافنا ومقدساتنا بمختلف الوسائل.كما تتم عملية القرصنة في إطار فلسفة تشويه تعتمد منطق الأغيار والفوقية اليهودية المستمدة من الوعد الإلهي، على غرار العرق الجرماني الألماني المميز عن بني البشر، والحق الإلهي في نهبهم وقتلهم وسرقتهم لهؤلاء الأغيار، ذلك أن التوراة والتلمود تشكك في آدمية وإنسانية هؤلاء الأغيار، فعلى سبيل المثال يذهب

---

www.deet.ac.il (6)

«الحاخام بار حاييم» إلى أن ثمة فارقاًجوهرياً من حيث الإنسانية بين اليهودي «والجوي»[6].

قائمة بأسماء المساجد والمصليات والمقابر التي حولت لغير أهدافها

المسجد / المصلى/المقبرة	البلدة	الوضع الحالي
1) مسجد الزيب	الزيب-عكا	مخزن للأدوات الزراعية
2) مسجد عين الزيتونة	صفد	حظيرة أبقار
3) مسجد السوق	صفد	معرض تماثيل وصور
4) مسجد عين حوض	حيفا	مطعم + خمارة
5) المسجد الجديد	قيسارية	مطعم + خمارة
6) مسجد الحمة	الجولان	مخزن للمطعم
7) مسجد الطالبية	يافا	مسكن لنصراني
8) مسجد زكريا	زكريا	مخزن لحظيرة أبقار
9) مسجد الخالصة	الخالصة كريات شمونة	متحف بلدي
10) مقبرة أم التوت	حيفا	تقطيع أوصالها بشارع رقم 6
11) مقبرة جماسين	يافا	مد خط مياه وصرف صحي
12) مقبرة مأمن الله	القدس	نبش القبور
13) مقبرة إجزم	حيفا/ إجزم	بناء شقق سكنية

منطلقات الحركة الإسلامية في التعامل مع المقدسات

تنظر الحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني إلى الأوقاف والمقدسات من خلال دوائر ثلاث متكاملة، ليست منفصلة، بمعنى أن انفصال هذه الدوائر عن بعضها البعض يفضي إلى تفكيك شبكة المفاهيم المتعلقة بها أولاً، والى إمكانية التنازل أو التفاوض على بعضها ثانيا، وهذه الدوائر هي:

أولاً: الدائرة العقدية: تعتبر أرض فلسطين أرضاً إسلامية، حررت من الاحتلال البيزنطي بدم الصحابة، وجبلت ذراتها بدماء الصالحين. وتعتقد الحركة الإسلامية أن أرض فلسطين أرض محرمة لا يُعمر فيها ظالم، وأنها أرض الأنبياء، وأنها القبلة الأولى، واليها أسري برسول الله صلى الله عليه وسلم. كما وتؤمن الحركة الإسلامية بأن إسلامية فلسطين لا تزول عنها باحتلال الأرض، بل هي (مؤبدة)، وتنطلق في هذه القناعات من نصوص قرآنية ونبوية وفقهية وتاريخية، أحداث ومجريات، وواقع تعيشه البلاد منذ قرنين من الزمان.

ثانياً: الدائرة الوقفية: تنظر الحركة الإسلامية إلى أرض فلسطين على أنها وقف إسلامي، ينسحب عليها ما انسحب على أرض السواد في العراق، عندما فتحت في عهد الراشد عمر بن الخطاب أمير المؤمنين رضي الله عنه. ومعلوم أن أرض فلسطين فتحت صُلحاً وعنوة،

---

(7) كتاب الكامل، لابن الأثير، 2/364.

وقد قال ابن الأثير في «الكامل في التاريخ» إن أرض الشام فتحت صُلحاً إلا قيسارية، والساحل حتى غزة، افتتحت عنوة[7].

وقال الماوردي في «الأحكام السلطانية» في الأرض المفتوحة صلحاً، أنها تكون للمسلمين، ويُقر أهلها عليها بالجزية والخراج المعلومين: «أن يصالحهم على مُلك الأرض لنا -أي المسلمين- فتصير بهذا الصلح وقفاً من دار الإسلام، فلا يجوز بيعها ولا رهنها، ويكون الخراج أجرة لا يسقط بإسلامهم، فيؤخذ خراجها إذا انتقلت إلى غيرهم من المسلمين»[8].

وفي هذا يعلق محمد عثمان شبير فيقول: «وبناء على هذا الحكم الذي قدره الفقهاء، فإن أرض فلسطين التي فُتح بعضها عنوة وبعضها صُلحاً، قد دخلت في دار الإسلام منذ ذلك الفتح، وطبقت عليها أحكام الإسلام»[9].

ولأن قسماً كبيراً من أرض فلسطين حوزية، أي أميرية، فإنها بذلك تكون أرضا وقفية بغالبيتها، بحكم الوقف الذري من جهة، وبحكم حوزيتها من جهة أخرى. والأرض الحوزية، اصطلاح أطلقه متأخرو الأحناف، ويسمونها أيضاً الأرض الأميرية، وهي الأرض التي مات عنها صاحبها أو أربابها بلا وارث، أو آلت إلى بيت المال، أو فتحت عنوة أو صلحاً، أو لم تملك لأهلها، بل بقيت رقبتها للمسلمين إلى يوم القيامة.

ولعلها سميت حوزية لأن الإمام رئيس الدولة الإسلامية حازها لبيت المال ولم يقسمها، وأما ما فتح عنوة وقسّم بين المسلمين فإنه يكون

---

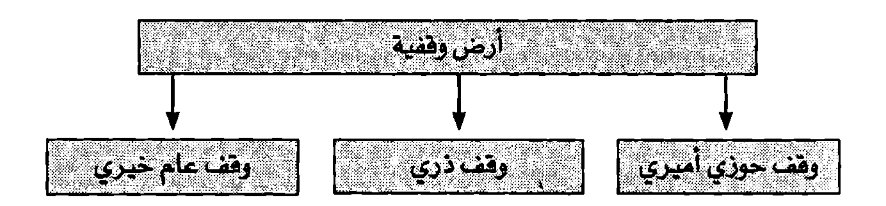
(8) كتاب الأحكام السلطانية، ص136.

(9) بيت المقدس وما حوله، ص68.

عشرياً، وأقرت أهله عليه خراجاً يؤدونه إلى بيت المال، كحال أرض السواد في العراق، فإنه يكون ملكاً لأهله عند الحنفية.

أما الأرض التي فتحت عنوة وبقيت رقبتها للمسلمين، فهذه عند المالكية، وهو قوله الحنابلة أيضاً، فتكون وقفاً على المسلمين بمجرد الاستيلاء عليها، وقيل لا تكون وقفاً إلا بلفظ الإمام وهي رواية أحمد. وقد ذهب الإمام الماوردي وأبو يعلى وابن القيم إلى أن هذا الوقف وقف اصطلاحي، قال ابن القيم: «ليس هذا الوقف المصطلح عليه، بل معنى وقفه أي عدم قسمته بين الغانمين»[10].

وبناء على ما تقدم، فإن الحركة الإسلامية ترى أرض فلسطين أرض وقفية بالكامل، مع تفاوت في الفهم الاصطلاحي والفقهي والإجرائي للوقف، وبذلك فإن وقفها يقسم إلى ما يلي:



وفي العهد العثماني قسمت الأوقاف إلى:

1 - أوقاف مضبوطة: وهي الأوقاف التي أوقفها السلاطين وعائلاتهم، واشترطوا في شروط الوقف أن يديرها السلطان، أو من ينوب

(10) للتوسع أنظر: الموسوعة الفقهية الصادرة عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في الكويت، ج3، ص 117، ص112، ص119-120 فقرات: أ1-، ب2-.

عنه، وعادة ما يديرها وزير الأوقاف.

2 - أوقاف ذرية: وهي أوقاف يوقفها رجل على أهله ابتداءً، لتنتهي لجهة خير انتهاء.

3 - أوقاف ملحقة: وهي أوقاف ألحقت بالدولة، وهي في أصلها وقف ذري، إلا أن عوائل هذه الأوقاف اندرست فتحولت إلى أوقاف مندرسة، فتحولت لتمويل أجسام تربوية أو ثقافية أو مؤسسات ويديرها متولي الوقف.

4 - أوقاف تحررها الدولة: عبر نظارة الأوقاف، أو من توكله بذلك[11].

ثالثا : الدائرة السياسية : ترى الحركة الإسلامية أن الأوقاف والمقدسات الإسلامية لا يمكن أن يتم التعاطي معها من خلال الظرف الراهن، ذلك أن الأوقاف والمقدسات في تصور الحركة الإسلامية، تشكل قسمة أساس من قسمات الهوية الإسلامية لفلسطين.

والأوقاف والمقدسات الإسلامية تحمل الأبعاد العقدية التي تشكل ركيزة أساس في بناء الهوية الإسلامية عموماً وخصوصاً، أي جغرافياً وشخصياً. فالهوية الجغرافية لفلسطين تكتسب هويتها الإسلامية من جراء الفعل البشري على الأرض، بموروثها الزماني النازل كمحدثات على أرض الواقع، ليشتق منها فعل حضاري، يتمثل مكاناً في البناء والعمران، وزماناً بالموروث العلمي والمدني، الذي يتركه لنا الأشخاص.

(11) عبلة المهدي، الأوقاف الإسلامية في القدس زمن البريطانيين 1917-1948، ص64.

ولأن فلسطين تتسم من حيث الموروث الثقافي في المنظور الإسلامي بسمات عقدية مستمدة، كما أشرنا سابقاً من الكتاب والسنة، فهي أرض مقدسة استمدت قداستها من الوحي الإلهي: «يا قوم أدخلوا الأرض المقدسة». ولأنها مقدسة فلها خصوصيات مشتقة من هذه القداسة، من ذلك على سبيل المثال لا الحصر حديث رسول الله: «أفتنا في بيت المقدس، فقال عليه الصلاة والسلام: أرض المحشر والمنشر»[12].

ومن ذلك وجود المسجد الأقصى المبارك والصخرة المشرفة، ففي تفسير قول الله تعالى: ﴿واستمع يوم ينادي المنادي من مكان قريب﴾ قال المفسرون: المُنادي إسرافيل، يقف على صخرة بيت المقدس: أيتها العظام البالية والأوصال المتقطعة، إن الله تعالى يأمركن أن تجتمعن لفصل القضاء[13].

فإذا أضفنا إلى هذا الرصيد الأحداث التاريخية من لدن رسول الله، ابتداءً من وقفة لتميم الداري، أرض الخليل، ومروراً بجيوش الصحابة التي فتحت الأرض المقدسة، وحررتها من نير الاحتلال البيزنطي، ومروراً بصيرورات التاريخ على الأرض المقدسة، تصبح هذه البلاد في الوجدان الإسلامي ذات خاصية مميزة.

وعليه فإن الحركة الإسلامية في تعاطيها مع الأوقاف والمقدسات تتعامل تعاملاً سياسياً بالمعنى الاصطلاحي والعرفي للسياسة، المفضي إلى أن كل فعل هو أقرب إلى الصلاح منه إلى الفساد، أي من باب المقاربات مع الأوقاف، بل وتتعاطى تعاطياً إيديولوجياً، بمعنى أنها تنزل

---

(12) الإمام أحمد في مسنده، 6/436.

(13) أنظر آية 41 من سورة ق، وتفسيرها في الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، وابن كثير في تفسيره العظيم.

التصور العقدي على الأوقاف، بغض النظر عن الواقع المُعاش لهذه الأوقاف، إذ العبرة بالأصل لا بالمحدثات التي جرت على الأصل، فانتهاك الأوقاف والمقدسات ومصادرتها وطمسها لا يلغي مطلقاً قدسيتها.

على العكس من ذلك، في الحكم الفقهي وفي إطار مفهوم المراغمات يتم العمل الأيديولوجي على إعادة هذا الحق المسلوب وفقاً للقدرة والطاقة، إذ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها.

مؤسسة الأقصى..شاهد على الحركة

«إن الحفاظ على الأوقاف والمقدسات وإعمار الخراب فيها هو المنهج العلمي الحق للحفاظ على الجذور، وبالتالي الحفاظ على الحاضر الكريم والتخطيط للمستقبل المشرق؛ لأن من لا جذور له، حاضره على خطر ومستقبله في غموض».

هذا هو الشعار الذي تبنته «مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية»، التي أسستها الحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني، وطبقته قولا وعملا وإعلاما وشعارا وسلوكا وتربية وأدبا وهوية، وبادرت جادة إلى السعي الدائب لتحرير الأوقاف وتطهير المقدسات وإعمار الخراب فيها.

وقد جاء اسمها «مؤسسة الأقصى» تبركا بالمسجد الأقصى المبارك، وتيمنا بطهره وقدسيته، وتأكيدا من هذه المؤسسة أن دورها ممتد في عمق التاريخ ورحاب الحاضر وتواصل المستقبل، وبذلك تلتقي مع جهود كل العاملين المخلصين في العالم العربي والإسلامي الساعين

للحفاظ على الأوقاف والمقدسات، وإعمار الخراب فيها ملتحمة بهم ومعهم في الحفاظ على المسجد الأقصى المبارك.

ولدت مؤسسة الأقصى بعد مخاض صعب، ونمت في بيئة معقدة، وشابت منذ طفولتها لثقل التبعة التي حملتها منذ اليوم الأول الذي خرجت فيه إلى الدنيا.

فمنذ يومها الأول وجدت مؤسسة الأقصى أن نكبة فلسطين عام 1948 قد أوغرت في نفوس القوات الإسرائيلية «نشوة الشراهة» الظالمة إلى هدم أكثر من 1200 مسجد، كانت شامخة فيما مضى على امتداد مدن الجليل والمثلث والنقب والساحل، وأن هذه النكبة قد «نفشت الخيلاء» عند القوات الإسرائيلية، فقامت بتدمير ونبش المقابر فيها واستخراج عظام الموتى، ومصادرة الأوقاف الإسلامية التي كانت تساوي 16/1 من كل مساحة فلسطين حتى نكبة 48.

كما استباحت حرمة المساجد التي وقفت في وجه الدمار قبل وبعد النكبة، وقامت بتحويل عدد من هذه المساجد إلى خمارات ومتاحف وحظائر لتربية الأبقار.

وزادت هزيمة عام 1967 الأعباء على كاهل المؤسسة، فعلى ضوئها سقط القدس الشريف، وسقط المسجد الأقصى، ومن يومها الأول رفعت المؤسسة شعار «القدس في خطر والأقصى في خطر».

وقد فرضت إسرائيل سيادتها على القدس الشريف والمسجد

الأقصى المبارك وعمدت إلى ارتكاب المجازر فيه وقتل المصلين، كما عمدت إلى حفر الأنفاق تحت حرم المسجد الأقصى، وسيطرت بقوة السلاح على كل أبوابه، ومنعت إدخال أية مواد إعمار إلى داخله بهدف شل مشوار إعماره.

وقد بدأ أعضاء مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية -وعلى رأسهم الشيخ الأسير رائد صلاح- بالعمل في مشاريع الإعمار والصيانة منذ عام 1991، في حينه بدأ العمل متواضعاً واقتصر على معسكرات عمل وقفية في المدن الساحلية الفلسطينية وبعض القرى المهجرة[14].

وعلى مستوى الدفاع عن حرمة المقدسات فقد بدأ العمل عفويًا ويتحرك حيث تلزم الحركة للدفاع عن مقبرة منتهكة أو مسجد منتهك، إذ تقوم المؤسسة مع ثلة من الشباب العامل بترميم ما يمكن ترميمه وتسييج المقابر المنتهكة، وكان أعضاء المؤسسة يتوجهون مسرعين للموقع ونصب خيام الاعتصام ويتابعون الموضوع قانونيًا.

ومع مرور الوقت تطور أسلوب عمل مؤسسة الأقصى، وتحول العمل العفوي القائم على ردود الأفعال إلى عمل منضبط مؤسسي قائم على الخطط والبرامج والمشاريع، حتى تحولت مؤسسة الأقصى إلى مشروع رائد يشكل الرد العملي المنهجي العلمي على سياسية الانتهاك والتهميش المبرمج[15].

---

(14) مؤسسة الأقصى.. حارسة التراث الإسلامي في فلسطين، إسلام أون لاين
www.islamonline.net/arabic/famous/2004 /07/article03

(15) المرجع السابق.

واجتهدت المؤسسة منذ يومها الأول في دراسة الواقع المر الذي تعيشه الأوقاف والمقدسات عامة، فوضعت خطة عمل لمئات من هذه الأوقاف والمقدسات وشرعت بترميم المساجد المهدمة وتحرير المساجد المنتهكة وتوقيف جرائم جرف المقابر ونبش عظام الموتى.

وكانت باكورة عمل المؤسسة بإعمار (مصلى مجدل صادق) في قضاء الرملة، ومصلى معاذ بن جبل في قرية عمواس المهجرة، ومصلى الشيخ شحادة في قرية عين غزال قضاء حيفا، ومصلى الشيخ خلف في قرية عرعرة قضاء المثلث، ومصلى الشيخ إبريق في قرية عتليت المهجرة قضاء حيفا، وإعمار المسجد الكبير ومسجد النور ومصلى سعد وسعيد ومسجد السوق ومسجد المقداد ومسجد الزاوية في مدينة اللد، ومسجد البحر وجدار مسجد حسن بيك الخارجي في مدينة يافا، ومسجد الرمل ومسجد الزيتونة في عكا.

كما ما تزال جهودها تقوم على صيانة ما تبقى من مقابر تاريخية إسلامية، كمقبرة دير ياسين ومقبرة عمواس في القدس، ومقبرة اليازور ومقبرة طاسو في يافا، ومقبرة الرملة ومقبرة المزيرعة في الرملة، ومقبرة سعد وسعيد في اللد، ومقبرة القسام ومقبرة عين حوض ومقبرة طيرة الكرمل، ومقبرة أم الزينات ومقبرة الشهداء في حيفا، ومقبرة النبي صالح ومقبرة المنشية والمقبرة الشرقية في عكا ومقبرة سعسع ومقبرة القديرات في صفد.

وازداد العمل قوة وإصرارا على المواصلة في 25-5-2001 بانطلاق مشروع كان الأول من نوعه، تمثل في إقامة صلوات الجمعة في

عدد من المساجد المهجرة منذ نكبة فلسطين عام 1948 وهي: مسجد الغابسية قضاء عكا، ومسجد صرفند قضاء حيفا ومسجد النبي روبين قضاء الرملة، ومسجد الشيخ سمعان قضاء قلقيلية، ومسجد حطين قضاء طبريا، ومسجد يوشع قضاء صفد.

وخلال عملها المتواصل نجحت مؤسسة الأقصى في إيقاف الكثير من الاعتداءات التي كانت تتمثل بجرف المقابر في القرى المهجرة، ونجحت أيضا في أن تسترد العديد من المقابر لترعاها وتحفظها، كما عملت المؤسسة على إنقاذ عشرات المساجد والمقابر التي كادت تطمس بسبب الإهمال وعدم رعايتها، ومن أجل ذلك نظمت مؤسسة الأقصى عشرات المعسكرات العملية لصيانة المقدسات خاصة في المدن الساحلية (عكا، وحيفا، ويافا، واللد، والرملة) والقرى المهجرة، فقامت بأعمال التنظيف والترميم وإقامة صلوات الجمعة في المساجد المهجرة.

واعتمدت مؤسسة الأقصى مشروع «رش أرض المقابر بمبيد الأعشاب» وهو مشروع سنوي يستمر لأشهر حيث تقوم المؤسسة برش أرض المقابر المهجرة في مختلف أنحاء البلاد بالمبيدات التي تمنع نمو الأعشاب حتى لا تصبح المقدسات الإسلامية فريسة سهلة لأسنان جرافات المؤسسة الرسمية.

فالمؤسسة الإسرائيلية تستغل قانون «أراضي البور» لانتهاك حرمة المقابر ومصادرتها بحجة عدم الاهتمام بها والعمل على صيانتها، وهذا جزء من سياساتها الرامية لطمس الهوية الإسلامية عبر تدمير شامل للمقدسات والأوقاف.

وجاء مشروع «الخارطة المفصلة للمقدسات» -وهو عبارة عن مسح هندسي مفصل لكل المواقع الإسلامية في القرى المهجرة عام 1948 من قيساريا خط عرض حتى أقصى شمال فلسطين والتي يقدر عددها بما يزيد عن 1200 موقع، تشمل المساجد، مصليات، مقامات، مقابر- ليعمل على تحديد هذه المواقع ووضع الخطط المناسبة لصيانتها ومنع انتهاكها.

إلى جانب هذه المشاريع العمرانية في الداخل الفلسطيني فقد حظي المسجد الأقصى المبارك باهتمام كبير من قبل مؤسسة الأقصى، فتركزت عليه الاهتمامات، وانهالت المشاريع لإعماره وتطويره من كل حدب وصوب في تحد واضح للممارسات الإسرائيلية المنتهجة بحقه.

ومن مشاريع الإعمار للمسجد الأقصى التي نفذتها المؤسسة بالتعاون الكامل مع دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس ولجنة الإعمار:

1 - **مشروع إعمار المصلّى المرواني (التسوية الشرقية):**

حيث يعد هذا الإعمار الأول من نوعه، فقد بدأ العمل فيه تحت رعاية هيئة الأوقاف في شهر 96/7 لينتهي بشهر 97/11، وقد شارك الآلاف من الشباب المتطوعين، حيث هيئت أرضيته وبلطت الأرضية بالرخام اللائق، وتم إنارته بالكهرباء وتبلغ مساحته ما يقارب 4000 متر مربع، وبذلك قطعت المؤسسة الطريق على أطماع اليهود التي كانت تتجه لهذا المسجد للاستيلاء عليه.

2 - **تبليط سطح المصلى المرواني:** ففي عام 98/97 باشرت مؤسسة الأقصى تحت رعاية هيئة الأوقاف ترميم السطح العلوي للمصلى المرواني لمنع تسرب المياه من السطح العلوي إلى المسجد، حيث تم خلع البلاط القديم؛ ومن ثم صب الإسمنت وتنفيذ طبقة من المواد العازلة (إسفلت)، وبعد ذلك تم تبليط السطح الذي تبلغ مساحته 7000 متر مربع.

3 - **إعمار المسجد الأقصى القديم:** وهو المسجد الواقع تحت مبنى المسجد الأقصى طولي الشكل بطول مبنى المسجد نفسه والمدرسة الخنثية، وعرض أقل من ذلك بكثير، فبدأ أعضاء مؤسسة الأقصى حملة الترميمات الجذرية فيه منذ مطلع 1998، وقد تم الانتهاء من إعماره في أواخر عام 1999 وافتتاحه للصلاة في شهر رمضان 1999م، وأصبح الجزء الأمامي منه (أي المدرسة الخنثية) دارا للقرآن الكريم[16].

ولم تكتف مؤسسة الأقصى في مشاريع إعمار وصيانة المسجد الأقصى المبارك بل طورت ذلك إلى مشاريع إحياء المسجد الأقصى وربط المسلمين به، وتكثيف الوجود فيه، خاصة بعدما منعت المؤسسة الإسرائيلية إدخال أي مواد بناء للمسجد الأقصى المبارك، وتتلخص مشاريع إحياء المسجد الأقصى بالتالي:

---

(16) التقرير السنوي لمؤسسة الأقصى.

1 - **مشروع «مسيرة البيارق»:** وهو مشروع شد الرحال إلى المسجد الأقصى، حيث تسير عشرات الحافلات يوميا إلى المسجد الأقصى مجانا من جميع القرى في الداخل الفلسطيني على نفقة مؤسسة الأقصى وتأدية الصلوات في المسجد الأقصى. حيث يهدف المشروع إلى إحياء الدور الريادي للأقصى عبر تكثيف وجود المرابطين فيه لتعود للأقصى منارته المفقودة.

كذلك يهدف إلى ترشيد وجود المسلمين في الأقصى وجلبهم إليه وإعادة جيل الشباب إلى درب الهداية من خلال الدروس اليومية في الأقصى المبارك، هذا بالإضافة إلى إحياء سنة الاعتكاف في المسجد الأقصى والحضور فيه وزيادة عدد المصلين.

ولم تكن أهداف «مسيرة البيارق» لتقتصر على الجوانب الدينية، فهي أيضا تهدف إلى إحياء السوق التجارية في البلدة القديمة بعد تعطيلها بسبب الحصار الخانق وسياسات التضييق على سكان الضفة الغربية وقطاع غزة ومنعهم من الوصول للأقصى الشريف.

وتهدف مؤسسة الأقصى من هذا الدعم للحركة الاقتصادية في البلدة القديمة إلى ألا يتم تنازل أصحاب المحلات التجارية عن أملاكهم بسبب الوضع الاقتصادي السيء، وبذلك يتم تفريغ محيط المسجد الأقصى، وهو الهدف التي تسعى إليه المؤسسة الإسرائيلية.

وهذا ما تحقق حيث تُسير المؤسسة يوميا عشرات الحافلات إلى المسجد الأقصى، لتصل الجموع التي تسافر شهريا ما يقارب الثلاثين ألف مصلٍ.

2 - **مشروع «مصاطب العلم»:** حيث تقوم مؤسسة الأقصى بتشجيع إقامة دروس العلم في المسجد الأقصى وجنباته لتقوية التلاحم الديني اليومي بين المسلمين واتصالهم.

وتقوم فكرة إحياء دروس ومصاطب العلم في المسجد الأقصى على إعادة دور ورسالة المسجد الأقصى في توعية الناس، ونشر العلم والدعوة إلى الله، بالإضافة إلى ترشيد وجود الناس وحثهم على التواجد داخل المسجد بعد الصلوات، وعدم الانفضاض وترك المسجد خاليًا.

3 - **مشروع «صندوق طفل الأقصى والمقدسات»:** وهو عبارة عن وضع حصالة في بيت المشاركين من الأطفال في هذا الصندوق لجمع التبرعات فيه طيلة أيام السنة إسهاما منهم بإعمار وإحياء المسجد الأقصى والمقدسات الإسلامية وربطهم اليومي بالمسجد الأقصى، وتجمع هذه الحصالات سنويا، ويعقد مهرجان كبير في ساحات المسجد الأقصى المبارك، وقد وصل عدد المشاركين في هذا المشروع إلى ما يزيد عن 20 ألف طفل.

4 - **وفادة زوار الأقصى:** يتوافد الآلاف إلى المسجد الأقصى في شهر رمضان المبارك؛ لذلك فقد دأبت مؤسسة الأقصى منذ سنين على تجهيز عشرات الآلاف من وجبات الإفطار لهم.

كما تقوم المؤسسة بإصدار النشرات الدورية لتوعية العالم الإسلامي بالمخاطر المحدقة بالمسجد الأقصى، وتوعية الأجيال بضرورة

التمسك بالمسجد الأقصى المبارك، حيث أنتجت المؤسسة شريط فيديو بعنوان «الصبح المقدس» يتحدث عن الحفريات تحت المسجد الأقصى، وقد شارك في هذه الجولة الشيخ رائد صلاح، حيث اطلع بنفسه على الحفريات تحت المسجد الأقصى والتي تهدف إلى زلزلة بناء الأقصى وتدميره.

كما دأبت المؤسسة على إصدار مسابقة عالمية حول المسجد الأقصى ومدينة القدس، توزع في أنحاء العالم الإسلامي ووصل عدد المشاركين فيها إلى ما يزيد عن 120 ألف مشارك ومشاركة.

ولم تكن المؤسسة بعيدة عن التطور التكنولوجي الذي اجتاح العالم بأسره، فعملت على إنشاء موقع على شبكة الإنترنت لإطلاع العالم الإسلامي والعربي على الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة بحق المقدسات الإسلامية وما يحصل في المسجد الأقصى، والحفريات المتواصلة تحته منذ زمن الاحتلال عام 1967.

ويحتوي الموقع على صور ووثائق تبين أعمال الإعمار الجارية داخل المسجد الأقصى من قبل المؤسسة، كما يحتوي على أخبار وتقارير يومية تبين الفعاليات والنشاطات التي تقوم بها المؤسسة وأخبار الانتهاكات اليومية بحق المقدسات[17].

وكذلك أصدرت كتاب «القدس وسبل إنقاذها من التهويد»، وكتاب «دليل أولى القبلتين وثاني المسجدين وثالث الحرمين»، وشريط دليل أولى القبلتين والذي يتحدث عن معالم المسجد الأقصى المبارك.

ومن الإصدارات أيضا شريط «الصبح المقدس»، ويتحدث عن أطماع اليهود في المسجد الأقصى المبارك، وشريط «المرابطون» الذي يتحدث عن مسيرة العمل في المسجد الأقصى المبارك والترميمات وكشف النوايا الإسرائيلية، كذلك إصدار صورة جوية للمسجد الأقصى المبارك، وإصدار سلسلة أفلام وثائقية بعنوان «مقدسات بيت المقدس».

كما أصدرت مؤسسة الأقصى عشرات النشرات التعريفية والثقافية والإعلامية، تتضمن شروحا عن أعمال المؤسسة وعن المسجد الأقصى ومدينة القدس، كما أصدرت مجلة «صوت الأقصى» التي خصصت للأطفال المشاركين في «صندوق طفل الأقصى»، أضف إلى ذلك نشر التقارير السنوية لنشاطات وفعاليات مؤسسة الأقصى، وهناك زاوية ثابتة للمؤسسة في صحيفة صوت الحق تتضمن معلومات ثقافية وعلمية وإعلامية وإخبارية.

إلى جانب ذلك، فإن المعوقات والعقبات التي تواجه مؤسسة الأقصى خلال عملها كثيرة وأهمها المعوقات من قبل المؤسسات الرسمية الإسرائيلية، مثل «دائرة أراضي إسرائيل»، التي تضع أيديها على كثير من الأراضي الوقفية الإسلامية، تحت ستار قانون «أملاك الغائبين»، فتمنع مندوبي المؤسسة من الدخول إلى المواقع الإسلامية.

وأهم ما يواجه المؤسسة في عملها ما يسمى «سلطة الآثار» التي تملك قوة قانونية هائلة، وتقوم بالدخول إلى المواقع الإسلامية دون

إذن من أحد وقد تنتهك حرمة المساجد في القرى المهجرة أو المقابر، ويصعب مواجهة أعمالها بسبب الدعم القوي الذي تتلقاه من قبل المؤسسة الإسرائيلية.

كما تلاقي مؤسسة الأقصى العراقيل من قبل السلطات المحلية اليهودية، أو الشركات الإسرائيلية الرسمية، صاحبة السلطة على بعض المواقع الإسلامية، والتي لا تبدي تعاونا مع مؤسسة الأقصى فيما يخص الأوقاف الإسلامية، التي تحت سلطة هذه المجالس المحلية والبلديات اليهودية.

وتلعب محاكم القضاء الإسرائيلي -التي كثيرا ما تتهرب من إصدار القرارات بحق الأوقاف الإسلامية بحجة أنها غير مخولة بإصدار مثل هذه القرارات- عائقا إضافيا في وجه عمل المؤسسة، هذا بالإضافة إلى تخاذل الشرطة الإسرائيلية المتعمد عن القيام بدورها في المحافظة على الأوقاف الإسلامية أو منع الاعتداء عليها أو انتهاك حرمتها، خاصة أن هناك محاولات كثيرة من قبل جماعات يهودية متطرفة لتحويل بعض المصليات والمساجد إلى كنس يهودية.

لدى مؤسسة الأقصى طموحات وآمال في تطوير عملها وتوسيعه بحيث يشمل جميع الجوانب، وفيما يخص المحافظة والدفاع عن المقدسات الإسلامية وعلى رأسها المسجد الأقصى المبارك، ومن تطلعات المؤسسة المستقبلية:

1 - متابعة مشاريع إعمار وإحياء الأقصى المبارك، مشروع إحياء الوقف الإسلامي في نفوس الناس، مشروع حراسة

المقدسات الإسلامية بشكل يومي.

2 - إنشاء فرق صيانة عامة لكل المقدسات، بالإضافة إلى فرق الصيانة الموجودة، إكمال مشروع الخارطة المفصلة للمقدسات والذي بدأت مؤسسة الأقصى بتنفيذه بهدف إيجاد رسم هندسي لكل المقدسات التي كانت قبل نكبة فلسطين عام 1948 في إطار خارطة شاملة ومفصلة لكل هذه المقدسات.

3 - متابعة إعمار كل المساجد التي كانت قبل نكبة فلسطين بما تتيحه الظروف والإمكانيات، مثل مشروع زمزم في المسجد الأقصى، متابعة إصدار كتب ونشرات وأفلام وثائقية وخرائط وصور تتحدث عن الأقصى المبارك والقدس الشريف وبقية المقدسات، إقامة متحف إسلامي لحفظ مأساة المقدسات، إقامة دائرة في المؤسسة لحفظ أكبر عدد ممكن من الوثائق المختلفة التي وجدت على مدار تاريخ فلسطين في بلدنا، إقامة مكتبة لتدارك المخطوطات الإسلامية من الضياع.

أخيرا؛ ولأن الأوقاف والمقدسات تتداخل في هذه الدوائر الثلاث، التي سبق الحديث عنها: عقدياً ووقفياً وسياسياً، فإن الحركة الإسلامية تنظر إلى الأوقاف الإسلامية على أنها الجزء الحي الذي يؤكد وجود فعل حضاري إسلامي على أرض فلسطين، والواجهة الحقيقية التي تحفظ حق العودة، عودة اللاجئين والمشردين، كما تحفظ وتؤكد إسلامية هذه الأرض.

رائد صلاح: محطات الفكر والسياسة

إياد عقل(*)

يعد الشيخ رائد صلاح، الزعيم الأول للحركة الإسلامية داخل فلسطين المحتلة منذ العام 48، ويعتبره باحثون اليوم أهم قائد سياسي عربي في هذه المرحلة، وأكثرهم ملاحقة ورصداً من المؤسسة الإسرائيلية. ولن ينشغل البحث كثيراً في تقديم سيرة ذاتية، أو تأريخ بيوغرافي للرجل، ولن يكون مرتباً بشكل «تسلسلي»، بل هو قراءة للمحطات المهمة في هذه المرحلة المتعلقة بالشيخ رائد.

(*) باحث في شؤون الحركات الإسلامية.

هو الشيخ رائد صلاح محاجنة، من مدينة أم الفحم، رئيس الحركة الإسلامية داخل الخط الأخضر في فلسطين، تعده الأوساط اليهودية الأكثر تطرفاً، وهو من أشهر الشخصيات السياسية الإسلامية داخل إسرائيل، ومن أكثرها مواجهة للسياسات العدائية الإسرائيلية بحق الفلسطينيين ومقدساتهم.

وهو من مواليد العام 1958، أب لسبعة أبناء، وينتمي لإحدى العائلات الفلسطينية التي بقيت في أرضها، ولم تنجح العصابات الصهيونية في تهجيرها العام 1948، تلقى تعليمه الابتدائي والإعدادي والثانوي في أم الفحم، وحصل على بكالوريوس في الشريعة الإسلامية من جامعة الخليل الإسلامية في فلسطين.

والشيخ رائد يقرض الشعر منذ أكثر من عشرين عاماً، ويتمتع بحس فني مرهف؛ حيث يمارس هواية الرسم، ولاسيما أنه منحدر من عائلة أنجبت العديد من الرسامين ذوي الأسماء العالمية.

بدأ الشيخ صلاح نشاطه الإسلامي مبكراً؛ حيث اعتنق أفكار الحركة الإسلامية العالمية «الإخوان المسلمون»، ونشط في مجال الدعوة الإسلامية داخل الخط الأخضر منذ المرحلة الثانوية، وكان من مؤسسي الحركة الإسلامية داخل الدولة العبرية بداية السبعينيات من القرن الماضي، وظل من كبار قادتها حتى الانشقاق الذي حدث نهاية التسعينيات، بسبب قرار بعض قادتها خوض انتخابات الكنيست.

وبعد تخرجه من كلية الشريعة أُدخل السجن، ثم فُرضت عليه الإقامة الجبرية لفترة طويلة، منع خلالها من مغادرة المدينة طوال

الوقت، ومن مغادرة بيته أثناء الليل، وملزماً بإثبات وجوده مرة أو مرتين كل يوم في مركز الشرطة الإسرائيلية[1].

وعلى الرغم من محاولته الالتحاق بالتعليم في مدارس أم الفحم، إلا أن وزارة المعارف رفضت طلبه، فعمل في المهن الحرة، وفي العام 1986 عمل محرراً في مجلة «الصراط» الشهرية الإسلامية حتى نهاية العام 1988؛ حيث تفرغ مطلع العام 1989 لخوض الانتخابات البلدية، كما شغل منصب نائب رئيس اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، ونائب رئيس لجنة المتابعة العليا للمواطنين العرب.

دوره القيادي

يتمتع الشيخ رائد بصفات قيادية كثيرة؛ كالإرادة، الصبر، التصميم على تحقيق الهدف، جرأة الكلمة والموقف.. وغيرها الكثير، لكن أهم ما يميزه قدرته على تحويل القيم الإسلامية الخلقية إلى جزء من ممارسته السياسية، فلم تتهشم خطوطه الحمراء، ولم تتزحزح ثوابته، ولم تتغير مواقفه.

واستطاع أن يجعل من شعار «الأقصى في خطر» شعاراً عالمياً يحرج المؤسسة الإسرائيلية، وبقي ثابتاً على موقفه حتى في قاعة المحكمة، وكان يردد دائماً أن «الأقصى في خطر»، الأمر الذي جعل لجنة «أور» الإسرائيلية تخصص صفحات عديدة في تقريرها لدوره في المسجد الأقصى، وتوعية الناس بالأخطار المحدقة به؛ حيث اعتبر بقاء السيادة الإسرائيلية على المسجد أساساً من الخطر المحدق به.

---

(1) صوت الحق والحرية، 2000/12/1.

وقد حملته اللجنة المسؤولية الأساسية في اندلاع أحداث هبة تشرين الأول (أكتوبر) في الوسط العربي، كونه كان مسؤولاً في الفترة التي سبقت الأحداث، وتحديداً في الفترة الواقعة بين 1998-2000 عن إيصال رسائل متكررة، تشجع على استعمال العنف من أجل تحقيق أهداف الوسط العربي، من وجهة النظر الإسرائيلية.

تبنى الشيخ رائد خلال هذه الفترة مبدأين أساسيين، لم يتنازل عنهما ولا يفاوض بشأنهما:

1 - الثبات على قناعات الجماهير العربية برغم الاختلافات بين التصورات السياسية.

2 - تبني استراتيجية الصمود[2].

ويمكن الإشارة هنا إلى ثلاث مراحل، أو تجارب، ساهمت في بلورة فكر الشيخ رائد، في ما يتعلق برؤيته لمستقبل الجماهير العربية في الداخل، وممارسته السياسية عموماً، وهي:

1 - **العالم الشرعي:** أنهى الشيخ رائد دراسته الشرعية أواخر السبعينيات، واكتسب خلال دراسته منظومة الفكر الإسلامي، والأهم منظومة القيم الإسلامية؛ معتبراً الأخلاق الإسلامية جزءاً لا يتجزأ من ممارسته السياسية. ويعترف بنفسه أن رفع شعار «الإسلام هو الحل» في السياق الإسرائيلي، لا يهدف لإقامة دولة إسلامية، بل «استثمار ما

(2) عرب 48، 2002/12/22، موقع أخباري يتابع تطورات الأحداث داخل فلسطين المحتلة العام 1948.

في الإسلام من قيم أخلاقية.. كالحرص على الأمانة في العمل، والإخلاص في الموقف، والتعامل مع أموال الناس بحساسية المسلم، الذي يرفض أن تدخل بيته ذرة من حرام».

كما اهتم منذ تخرجه بدراسة الكتب التراثية، التي تركز على القيم الروحانية والمواقف الإيمانية، فتحولت إلى جزء من ممارسته اليومية والسياسية، في تعامله مع الأحداث والشخصيات، معتبراً أن أخلاق الفرد جزء لا يتجزأ من نجاح مشروعه؛ ولهذا عندما وضع مبادئ مشروعه «المجتمع العصامي»، اختار أن يكون أحد مبادئه «اختيار نخبة من أصحاب الخلق لحمل المشروع».

كما نقل صفاته كداعية إسلامي إلى صفاته كقائد سياسي، واعتبر أن عمله الدعوي جزء مكمل لعمله السياسي، والأخير جزء من عمله الدعوي، ولم يفصل أبداً خلال مسيرته السياسية بينهما. واعتبر أن أخلاقية القائد السياسي جزء من مشروعه، ومحور مهم في تثبيت وتوسيع جماهيرية الحركة الإسلامية، كما يفعل الداعية في تثبيت الناس وإرجاعهم إلى الدين.

2 - **رئيس البلدية:** تعرف الشيخ رائد خلال العمل البلدي على هموم العرب اليومية، وشكل له مدخلاً قوياً للعمل السياسي؛ حيث أدخل للعمل النضالي القطري روحاً جديدة، وأصبح جزءاً مهماً من نجاح نضالات اللجان القطرية، سواء لجنة الرؤساء أو لجنة المتابعة.

كما مكّنه العمل البلدي من التعرف عن قرب على المؤسسة الرسمية الإسرائيلية، وأشكال التمييز التي تمارسها على العرب، والأهم أنه تعرف على أنماط تفكيرها والمحرك الأساسي لها. وحين استقال من البلدي، كان قد استوفى تجربة العمل، وهضم واقع الجماهير العربية اليومي في كل المجالات وعلى جميع الصعد[3].

3 - **رئيس مؤسسة الأقصى:** كشفت تجربة المؤسسة للشيخ القوة الكامنة في المؤسسات غير الحكومية، وفتحت أمامه آفاقاً واسعة للعمل الأهلي داخل الوسط العربي، وقد دفعه التحول التاريخي الذي أحدثته المؤسسة على الوضع القائم في المسجد الأقصى، للتفكير بإحداث ذات التحول على مستوى الأقلية العربية في الداخل، من خلال العمل الأهلي، وبناء المؤسسات والجمعيات الأهلية المهتمة بمختلف مناحي الحياة للوسط العربي، حيث أراد الشيخ أن يحدث تغييراً على الوضع القائم للجماهير العربية، عبر الآلية التي استعملها في المسجد الأقصى.

كما تعرف من خلال العمل في مؤسسة الأقصى، على أنماط العمل وأساليبه، وطرق تطوير المجتمع الأهلي، وطبق ذلك عملياً على الوسط العربي، عبر بناء المؤسسات والجمعيات الفاعلة فيه.

(3) مقابلة صحفية أجراها المركز الفلسطيني للإعلام مع الشيخ رائد:
www.palestine-info.info/arabic/hamas/hewar/2004/sala7.htm

خوض العمل البلدي

خاض الشيخ صلاح الغمار السياسي، من خلال ترشيح نفسه لانتخابات بلدية أم الفحم، كبرى المدن العربية داخل إسرائيل، واعتبرت في حينه محطة انتقالية في مساره السياسي، حيث خاض انتخابات رئاسة البلدية عن الحركة الإسلامية العام 1989، ونجح فيها بنسبة تفوق 70%، وأصبح رئيساً للبلدية قبل أن يتجاوز سنه 31 عاماً. ثم خاض الانتخابات للمرة الثانية العام 1993، ونجح بنسبة تزيد على 70% كذلك، وللمرة الثالثة العام 1997، ونجح بأكثر من 70%، ثم قدم استقالته العام 2001 ليتيح المجال لغيره في الحركة[4].

نسبة الفوز للشيخ رائد خلال الانتخابات البلدية في المراحل الثلاث

السنوات	نسبة الفوز	عدد الناخبين
1989	%75.2	7979
1993	%73.71	9500
1998	%70.38	11276

وقد قدم الشيخ رائد استقالته من بلدية أم الفحم في شهر يوليو من العام 2001، بعد 13 عاماً من العمل البلدي الناجح، ولم تجد نفعاً كل الضغوطات والمطالبات بالتراجع عن عدم ترشيح نفسه، لكن هذه المرة

(4) ملحق المشهد الإسرائيلي، 2004/11/26.

كان مصراً على الاستقالة، التي لم تأت في هذا التوقيت مصادفة، بل بعد أن توصل إلى نتيجة مفادها أن مهام مشروعه لمأسسة المجتمع العربي، وإخراج «المجتمع العصامي» إلى حيز الوجود، تحتاج منه إلى التفرغ لعمله السياسي وترك العمل البلدي، وقد اعترف ذات مرة أنه ترك العمل البلدي «للتفرغ لخدمة الأقصى المبارك، وبناء مشروع المجتمع العصامي، وخدمة وبناء مشاريع الصحوة الإسلامية».

وبعيداً عن كون استقالته حدثاً فريداً في تاريخ العمل السياسي في المجتمعات العربية، بأن يقوم رئيس بلدية ناجح، حصل على ثقة أهل مدينته ثلاث مرات متوالية بنسبة تقترب من 75%، وكونه من رؤساء البلديات القلائل الذين انتخبوا على أساس سياسي أيديولوجي، وليس عائلياً؛ فإن استقالته من رئاسة بلدية أم الفحم كانت خطوة حاسمة، من وجهة نظره، نحو تعميق التوجه الذي سار فيه[5].

إنها استقالة لرئيس بلدية كان يمكن أن يستمر في عمله عشرات السنين لو أراد، لكن الانتفاضة فتحت أمامه آفاقاً جديدة للعمل السياسي، على المستوى المحلي والعربي والإسلامي، وكشفت له أن بناء مؤسسات المجتمع العربي داخل إسرائيل، وبناء عصاميته، يفوقان أي اعتبار محلي آخر، وهو لاشك تفكير فريد ومميز، ينم عن فكر وممارسة سياسيين، لإنسان يستشرف المستقبل ويعمل له في الحاضر، وممارسة لقائد سياسي يضع المصلحة العامة فوق الخاصة.

وهكذا، كان العمل البلدي بالنسبة للشيخ رائد، مرحلة مهمة في

---

(5) مصطفى، مهند، الشيخ رائد صلاح: من انتفاضة الأقصى حتى الاعتقال السياسي، دراسة غير منشورة، ص8.

بلورة وتحديد رؤيته لمستقبل الجماهير العربية، وأعطته كرئيس بلدية اطلاعاً على الأوضاع الحياتية اليومية، التي يعيشها العرب في الداخل.

ولهذا السبب طغى على أفكاره ومشروعاته، الصغيرة منها والكبيرة، واقعيتها وعمليتها، فكان أكثر القيادات السياسية العربية واقعية، في ما يتعلق بحاضر ومستقبل الجماهير العربية، وفي أوراقه التي كتبها حول مشروع المجتمع العصامي، نلمس أفكاراً واقعية وعملية مدروسة، مع آليات وخطوات لتنفيذها.

ومنها مثلاً: أن مشروع «المجتمع العصامي» ينفذ على الأرض، كما كتب على الورق، وكأن أوراق المجتمع العصامي خريطة هندسية تنفذها الحركة الإسلامية خطوة خطوة، لا تجد فيه أي عائق واقعي يعيق تنفيذه، سوى نية المؤسسة الرسمية الإسرائيلية إفشال هذا المشروع، من خلال التضييق على الحركة ورئيسها، بدءاً بالتحريض ومنعه من السفر، إلى التحقيق، ونهاية بالاعتقال السياسي[6].

ثم ما لبث أن انتخب الشيخ رائد العام 1996 رئيساً للحركة الإسلامية، ثم أعيد انتخابه العام 2001، ولم تخل تلك الفترة من تقلده رئاسة مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية، إلى حدود العام 2002، وكذلك رئيساً لمؤسسة الإغاثة الإنسانية.

(6) صحيفة صوت الحق والحرية، 2005/9/6.

سر الاهتمام بالقدس

العام 2001 قدّم الشيخ استقالته من رئاسة بلدية أم الفحم، في خطوة فاجأت الوسط العربي، وهو في أوج عطائه، خاصة أنه أول رئيس بلدية يقدم على مثل هذه الخطوة، في الوقت الذي أشارت جميع الاستطلاعات إلى أنه يستطيع الفوز بمنصبه لدورات مقبلة؛ لتفرغه الكامل للدعوة، وخدمة مشروع إعمار وإحياء المسجد الأقصى المبارك.

ومن هنا بات يلقب بـ «شيخ الأقصى»؛ حيث جعل الأقصى همّه الأول، وعلى رأس سلم أولوياته، وكان من المبادرين لإعمار التسوية الشرقية «المصلى المرواني» والأقصى القديم، وكثير من مشروعات الإعمار في المسجد، من خلال دوره كرئيس لمؤسسة الأقصى، وبالتعاون مع هيئة الأوقاف ولجنة الإعمار في القدس.

وقد اهتم الشيخ صلاح اهتماماً كبيراً بقضية المقدسات الإسلامية، من مساجد ومقابر ومقامات؛ نظراً لتعمد الإسرائيليين الاعتداء عليها، وتحويلها لأغراض أخرى بعد رحيل أهلها عنها، وانتخب في أغسطس 2000 رئيساً لجمعية الأقصى لرعاية المقدسات الإسلامية، التي أسهمت بشكل فاعل في الدفاع عن المساجد في جميع أراضي فلسطين، ونجحت في إظهار محاولات الاحتلال المتكررة للحفر تحت المسجد الأقصى.

بدأ نشاطه في إعمار المسجد الأقصى، وبقية المقدسات، يتعاظم منذ العام 1996، واستطاع أن يُفشل المخططات الساعية لإفراغ الأقصى من عمارة المسلمين، عن طريق جلب عشرات الآلاف من عرب

الداخل للصلاة فيه، عبر مشروع «مسيرة البيارق».

ونجح هو وزملاؤه في إعمار المصلى المرواني داخل الحرم القدسي الشريف، وفتح بواباته العملاقة، وإعمار الأقصى القديم وتنظيف ساحاته وإضاءتها، وإقامة وحدات مراحيض ووضوء في باب حطة والأسباط وفيصل والمجلس، وعمل على إحياء دروس المصاطب التاريخية، وأبرزها «درس الثلاثاء»، الذي يحضره اليوم نحو خمسة آلاف مصل أسبوعياً في المسجد الأقصى.

وأسهم صلاح في إنشاء مشروع صندوق «طفل الأقصى»، الذي يهتم برعاية نحو 16 ألف طفل، وتنظيم المسابقة العالمية «بيت المقدس في خطر»، التي تجرى سنوياً في شهر رمضان للكبار والصغار، بمشاركة عشرات الآلاف من جميع أرجاء العالم، إضافة إلى مسابقة الأقصى العلمية الثقافية.

كما ساعد في إصدار عدة أفلام وثائقية وكتب عن المسجد الأقصى المبارك؛ كشريط «المرابطون»، وكتاب «دليل أولى القبلتين»، وشريط «الأقصى المبارك تحت الحصار»، إلى جانب رعايته مهرجان «صندوق الأقصى» في أغسطس 2002، وأثار قلق السلطات الإسرائيلية حينها.

وقد نجح صلاح في التأسيس لمهرجان عالمي، تغطيه عشرات القنوات الفضائية العربية والأجنبية في مدينة أم الفحم، باسم «الأقصى في خطر»، يحضره نحو 60 ألف فلسطيني[7].

---

(7) صحيفة فصل المقال، 2006/10/18.

العداء مع إسرائيل

سجن الشيخ رائد في السجون الإسرائيلية في وقت مبكر من حياته السياسية، بتهمة الارتباط بمنظمة محظورة «أسرة الجهاد» العام 1981، وبعد خروجه وضع تحت الإقامة الجبرية، وكان خلالها ممنوعاً من مغادرة المدينة، ومن مغادرة بيته خلال الليل، وملزماً بإثبات وجوده مرة أو مرتين كل يوم في مركز الشرطة.

وشكلت أحداث الكشف عن النفق تحت المسجد الأقصى العام 1996، الذي كان الشيخ صلاح أول من كشف النقاب عنه نقطة محورية في حياته، عززت لديه المخاوف من المساس بالمسجد، وضرورة تكثيف الجهود لحمايته، وهو ما دفع به لإطلاق عدد من المشروعات لإحياء قضية الأقصى والدفاع عنه.

يقول الشيخ بهذا الصدد: «أيقنت أنه لابد أن أبذل كل ما أملك، من أجل إعمار وإحياء المسجد الأقصى، ودفع كل خطر قد يتهدده، ومما زاد عندي هذا الإصرار دخولي لأول مرة إلى المصلى المرواني، أحد أبنية المسجد الأقصى المبارك العام 1996، فوجدته يومها مجمعاً للأوساخ، وملتقى لطيور الحمام التي عششت فيه، وتركت على أرضيته طبقة من أوساخها، على ضوء ذلك شمرنا عن سواعد العمل، وبدأنا بمشروع إعمار المصلى المرواني، ثم إعمار الأقصى القديم، ومواصلة سلسلة الإعمار التي بدأت ولا تزال حتى الآن»[8].

---

(8) من حديث إذاعي للشيخ رائد لإحدى الإذاعات العالمية، 1996/10/20.

وقد عاد ليقود العام 1998 ما عرف بـ «أحداث الروحة»، التي اقتحمت خلالها الشرطة الإسرائيلية مدينة أم الفحم، وأصابت ما يقارب 600 مواطن، ليعلن في العام نفسه ما سماه مشروع «المجتمع العصامي»، الذي يهدف لبناء الذات لفلسطينيي الداخل.

كما قررت وزارة الداخلية العام 2002 إغلاق جريدة «صوت الحق والحرية»، الناطقة باسم الحركة الإسلامية مدة سنتين، بناء على طلب جهاز الشاباك بالتنسيق مع رئيس الحكومة، لكون الصحيفة تعتبر تحريضية ومنبراً لمواقف حركة حماس.

واستمرت حملة التحريض تشتد حتى العام 2003؛ حيث اعتقل الشيخ رائد، وأفرج عنه بعد سنتين سجناً، العام 2005، ووجهت إليه تهم تعتبر خطيرة بنظر القانون، من قبيل تبييض أموال لحساب حركة المقاومة الإسلامية حماس، والاتصال بجهات معادية، ودعم الإرهاب.

يومها 2003/5/13، وصل أكثر من 1000 شرطي، حولوا مدينة أم الفحم إلى ثكنة عسكرية، لاعتقال الشيخ من جانب سرير والده، الذي كان يصارع نزعات الموت الأخيرة.

وقد أشرف على عملية الاعتقال رئيس الشاباك ووزير الأمن الداخلي وكبار رجالات الدولة الإسرائيلية؛ حيث داهمت الشرطة تحت جنح الظلام مدينة أم الفحم، واعتقلت عدداً من قادة وأبناء الحركة الإسلامية.

وقد اعتبرت محاكمة الشيخ ورفاقه من أكثر المحاكمات تغطية في وسائل الإعلام المحلية والعالمية، ما رفع من شأن القضية، التي

اعتبرتها الحركة الإسلامية محاولة لمحاكمة قيم الإسلام والقرآن الكريم وأركانه الأساسية؛ التي تحث المسلم على الزكاة ومساعدة المحتاجين من ناحية، ونزع الشرعية السياسية عن قادة الجماهير العربية في إسرائيل، من ناحية أخرى[9].

وقد عبر الشيخ رائد من داخل المعتقل الإسرائيلي، عن قناعته أن اعتقاله للمرة الثالثة يعتبر وصمة عارٍ في جبين الحكومة الإسرائيلية، وشاهداً ساطعاً على أن المؤسسة الإسرائيلية تتّجه نحو تسييس المحاكم وقِراراتها، بهدف التحكّم بنوعية القرار في القضايا الأمنية خاصة.

وربما زاد في تعقيد وضع الشيخ رائد الأمني، أنه تزامن مع تصريح لرئيس الوزراء الأسبق «أريئيل شارون»، حين قال إن إيران تعمل على تجنيد عملاء لها من فلسطينيي 48، عن طريق الحركة الإسلامية.

وعادت قوات الأمن الإسرائيلي إلى اعتقال الشيخ رائد هذا العام، أثناء مشاركته في خيمة الاعتصام، التي أقيمت احتجاجاً على الاعتداءات والحفريات على طريق باب المغاربة في القدس.

كما عمدت السلطات الإسرائيلية إلى التضييق على الشيخ صلاح منذ فترة طويلة؛ حيث أعلن جهاز الأمن العام الإسرائيلي «الشاباك» أنه يرجح وجود أساس راسخ لتقديمه، وعدد من قادة الحركة الإسلامية، للمحاكمة، وتلقت وزارة القضاء الإسرائيلية، التي يعكف المسؤولون فيها على مناقشة مستقبل الحركة الإسلامية في إسرائيل، توصية بهذا الصدد.

---

(9) Abu raiya . Issam . Developmental Leadership: Islamic movement in Um al-Fahim. Hebrew university Jerusalem. 1991.p23

وقالت مصادر في الشاباك حينها: يمكن دون شك محاكمة الشيخ رائد صلاح، بتهمة إقامته علاقات مع تنظيمات معادية لإسرائيل داخل البلاد وخارجها؛ لأننا نعتبر أن حركة المقاومة الإسلامية حماس شقيقة للحركة الإسلامية في إسرائيل!

كما تعرض إلى محاولة اغتيال على يد قوات الاحتلال، أثناء مواجهات انتفاضة الأقصى، وأصيب برصاصة في وجهه.

وأصدرت وزارة الداخلية الإسرائيلية العام 2002 أمراً بمنعه من السفر خارج البلاد، بناء على ما اعتبرته معلومات استخباراتية، مصدرها جهاز الأمن العام الشاباك، ورفضت محكمة العدل العليا طلب الالتماس الذي تقدم به ضد منعه من السفر.

وزاد التحريض على الحركة الإسلامية عموماً، والشيخ رائد خصوصاً، بعد انتفاضة الأقصى، وحاولت الأجهزة الأمنية دائماً أن تغيبه وتعيق عمله في مشروعاته الخيرية، من خلال قطع التواصل مع العالم العربي والإسلامي، وجاء المنع حسب قوانين الطوارئ للعام 1948، التي تخول وزير الداخلية منع السفر للخارج، من خلال البند السادس من تلك القوانين[10].

وبرر وزير الداخلية إصدار الأمر، بأن خروج الشيخ رائد خارج البلاد قد يمس أمن الدولة، وفي نفس السياق، ورداً على منعه من السفر، قال وزير الدفاع في حينه «بنيامين بن أليعزر»، إن الشيخ يعد خطراً

---

(10) مصطفى، مهند، مرجع سابق، ص15.

على أمن الدولة، وإن أجهزة الأمن المسؤولة نقلت معلومات إلى وزير الداخلية، حذرت من أن هناك خطراً حقيقياً، وإن خروجه خارج البلاد يهدد أمن الدولة.

أما الشيخ رائد فقد وصف منعه من السفر بأنه: «ثمن لطرحنا مشروع المجتمع العصامي، الذي ندعو له ونعمل على ضوئه، ونسعى ليصبح مشهداً حياً ملموساً في حياة جماهيرنا».

كما جدد وزير الداخلية منع سفره مرتين، وقبل منعه من إسرائيل، كانت الأردن قد منعته من دخول أراضيها ست مرات، وكانت المرة الأخيرة منعه من التوجه لأداء العمرة والمرور عبر أراضيها.

وتمثل هدف المؤسسة الرسمية والأجهزة الأمنية الإسرائيلية، بتعطيل مشروع بناء المؤسسات الإسلامية، عبر وقف التواصل مع العالم العربي والإسلامي، وقد صرح الشيخ أن منعه من السفر، إضافة إلى إجراءات أخرى، تقلل من نسبة نجاح بعض المشروعات[11].

الجدير بالذكر أن منع الشيخ رائد من الخروج، جاء بأمر مباشر من جهاز «الشاباك»، وغالباً ما كان يتلقى أمر المنع وهو في المطار.

ومؤخراً سمح له بالسفر للمشاركة في عدة نشاطات وفعاليات تخص القدس، كان آخرها مؤتمر فلسطينيي أوروبا، الذي عقد أوائل شهر مايو (أيار) 2009 في مدينة ميلانو الإيطالية.

---

(11) بانوراما، 2001/7/13، دورية تصدر داخل فلسطين 48.

ولم يكن منع الشيخ رائد أول محاولة لتغييب دوره السياسي والجماهيري، أو قطع الاتصال بينه وبين العالم العربي، لكنها ربما أول مرة ينجح فيها «الشاباك» في الحصول على تأييد المستوى السياسي لخطوة متطرفة كهذه، ضد إحدى القيادات السياسية العربية البارزة.

ففي السابق قدم جهاز المخابرات «الشاباك» إلى رئيس الحكومة سابقاً، «إيهود باراك»، توصية بتحديد حرية حركة الشيخ رائد داخل أم الفحم فقط، في أعقاب ازدياد تأثير دوره والحركة الإسلامية في المسجد الأقصى، ونالت هذه التوصية موافقة قانونية من المستشار القضائي للحكومة، إلا أن «باراك» قام برفض التوصية برغم مصادقة المستشار «روبنشتاين» عليها[12].

كما صعدت المؤسسة الإسرائيلية وأذرعها الأمنية من ممارساتها ضد الشيخ؛ فقامت عدة مرات بالتحقيق معه حول قضايا دينية أساسية، كصلاة الفجر وأركان الإسلام، وقضايا أخرى تتعلق بطبيعة الإيمان والعقيدة.

وخلال فترة التحقيق والتحضير له، كان المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر قد عقد عدة جلسات حول قضية الحركة الإسلامية؛ حيث اعتبر أن إخراج الحركة عن القانون هو قرار سياسي أمني، يحتاج بعد اتخاذه إلى «سقف قانوني»، استناداً للمواد التي جمعها «الشاباك» بخصوص نشاطها.

---

(12) أبو عامر، عدنان، الاستهداف الإسرائيلي للحركة الإسلامية في فلسطين الـ 48، مجلة البيان، لندن، تموز (يوليو) 2007، ص54.

وقد تنبه الشيخ لما يجري حوله، خصوصاً بعد تراكم المؤشرات التي تدل على خطة جاهزة لضرب الحركة الإسلامية بصورة شاملة، ويقول في هذا السياق: «هناك خطة أمنية استراتيجية لدى المؤسسة الإسرائيلية، لإلغاء وجود الحركة، بعدما أغلقوا عدة جمعيات تابعة لها كالإغاثة الإسلامية، الإغاثة الإنسانية، رعاية السجين واليتيم، والتلويح بإغلاق صحيفة صوت الحق، ومنعي من السفر، وفتح ملفات تحقيقات استفزازية متواصلة مع قيادات الحركة، ومنع بعضهم من إلقاء محاضرات في المدارس الثانوية والجامعات»[13].

وعندما اعتقل الشيخ وإخوانه، صرح وزير إسرائيلي: «كان رائعاً لو وجدنا في العراق وثيقة تدل على تبرع صدام حسين لجمعيات الحركة الإسلامية»، وهي عبارة تلخص هدفه، بمحاولة تغييب دوره السياسي والجماهيري، وإعاقة مشروع مأسسة الوسط العربي، والتأثير بشكل سلبي في نضال الجماهير العربية.

ومؤخراً تواصلت المضايقات بحقه، حيث كان آخرها منعه من إلقاء محاضرة في جامعة حيفا حول قضايا دينية، لا علاقة لها بالسياسة، لكن إدارة الجامعة المرتبطة بالمؤسسة الإسرائيلية الرسمية، رأت أن وجوده -مجرد وجوده- داخل الحرم الجامعي، قد يعكر صفو العلاقة السائدة بين الطلاب العرب واليهود!

---

(13) صوت الحق والحرية، 2006/7/28.

كما قدمت النيابة الإسرائيلية العامة لائحة اتهام جديدة له، تتهمه برفع العلم السوري في مدينة القدس، عقب فعاليات الاعتصام والاحتجاج على قيام المؤسسة الإسرائيلية بهدم طريق باب المغاربة.

علماً أن ما حصل حينها، أن هناك وفداً من أهل الجولان السوري المحتل، جاءوا للتضامن مع القدس، وقد كانوا يحملون علمهم السوري.

وبالتالي فإن الناظر إلى سلسلة الملاحقات الأمنية المتواصلة للشيخ رائد، من قبل الجهات الأمنية الإسرائيلية، يخرج بقناعة مفادها أن ما يحصل فعلاً هو سعي إسرائيلي حثيث لترتيب وتلفيق ملفات، الغاية منها بالأساس مطاردته وحصر فعاليته، ومحاولة ثنيه عن مسيرته ومساره وموقفه ضد ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في القدس والأقصى.

مقاطعة انتخابات الكنيست

حدد الشيخ رائد موقفه من الكنيست، منذ بداية تشكله الفكري والسياسي، وليس مصادفة أن تنشق الحركة الإسلامية على نفسها بسبب الموقف من دخول أو مقاطعة انتخابات الكنيست، لكن انتفاضة الأقصى كان لها الأثر الكبير في التشديد على هذا الموقف، ومثلت سلسلة المقالات التي نشرها تحت عنوان: «نحن والانتخابات»، في صحيفة «صوت الحق والحرية»، من نوفمبر (تشرين ثان) 2002 إلى فبراير (شباط) 2003؛ دليلاً على موقفه الحاسم من قضية الانتخابات؛ حيث تشكل هذه المقالات دراسة متأنية ورؤية سياسية للحركة الإسلامية حول العمل البرلماني الإسرائيلي.

وقد اعتبر الشيخ انتخابات الكنيست معركة وهمية، تهدف إلى «استنزاف قوتنا، ثم ضياع أعمارنا، وغرق طموحنا، ونحن نصرف كل طاقاتنا في هذه المعركة الوهمية التي لا تسمن ولا تغني من جوع! وإن تجربة أكثر من 50 عاماً في الكنيست، أثبتت أن النتيجة تكاد تصل إلى الصفر، إن الكنيست ذات وضعية ثابتة أحبطت كل جهود أعضاء الكنيست العرب، وهي ليست طريقاً قد نصل بواسطته إلى أدنى حق من حقوقنا، وليست طريقاً قد نوصل بواسطتها شعبنا الفلسطيني إلى أي حق من حقوقه المصيرية الشرعية»[14].

ويتلخص فحوى موقفه من هذه المسألة بالآتي:

1 - ترك العمل البرلماني كخيار سياسي للجماهير العربية، والتوجه نحو مأسسة المجتمع العربي، وبناء قدراته الذاتية بعيداً عن السياسة الإسرائيلية، ويقول: «تحدد المؤسسة الإسرائيلية دور عضو الكنيست العربي، وتجعله هامشياً وإعلامياً فقط، ونحن في الحركة الإسلامية لا نريد إشغال هذا الدور، ونطمع للبقاء في موقعنا الذي وصلنا إليه، وتقوية مؤسساتنا أكثر»[15].

2 - الدعوة بشكل صريح لمقاطعة الانتخابات، حيث تنطلق فكرته في مأسسة المجتمع العربي، وبناء ذاته؛ بالتخلي عن العمل

(14) مصطفى، مهند، انتخابات الكنيست في الوسط العربي: المقاطعة والمشاركة، مجلة شؤون دولية، ع8، أم الفحم، 2003، ص27.

(15) صحيفة صوت الحق والحرية، 2003/1/22.

البرلماني الإسرائيلي؛ حيث «أثبتت تجربة أكثر من 50 عاماً أن حصيلة المشاركة في انتخابات الكنيست صفر ليس إلا! لأن المؤسسة الإسرائيلية جعلت الكنيست ذات وضعية ثابتة، تحبط جهود أي عضو كنيست عربي».

3 - طمع الشيخ بتحويل مشروع المجتمع العصامي، من مشروع للحركة الإسلامية إلى مشروع للجماهير العربية، ونجح في جعل قضايا المقدسات عموماً، وقضية المسجد الأقصى خصوصاً، على رأس سلم أولويات الأجندة السياسية والجماهيرية في الداخل.

4 - تحويل مشروع «الأسلمة» إلى التحدي الأول، والعقبة الأساسية لمشروع «الأسرلة»، حيث أفاد استطلاع إسرائيلي للرأي نشر العام 2002، أعده معهد «داحاف»، أن 44% من مسلمي الداخل عادوا للالتزام الديني، بسبب تعاظم قوة الحركة الإسلامية.

وقد أدخل الشيخ إلى مفردات الخطاب السياسي العربي مصطلح «الاضطهاد الديني»، كمرافق لمصطلح التمييز القومي، ولم يكن ذلك حالة اعتباطية، بل نتيجة للممارسة السياسية الإسرائيلية ضد المقدسات، وتقييد الحريات الدينية، والتحقيقات حول العقيدة الشخصية، وغيرها.

وقد لعبت الحركة الإسلامية عموماً، والشيخ رائد خصوصاً، دوراً كبيراً، ليس فقط في رفع نسبة المقاطعة في انتخابات الكنيست 2003،

بل بالمقاطعة الجارفة في انتخابات رئاسة الحكومة العام 2001، ووصلت نسبة المقاطعة إلى 82% من المصوتين العرب[16].

وقد اعتبر مقاطعة الانتخابات صفحة جديدة، «أدخلت الجماهير العربية الفلسطينية إلى الحلبة السياسية بكل استقلالية وجدارة؛ لأن جماهيرنا باتت تبحث عن الموقف العصامي والسلوك العصامي في حياتها! فكانت المقاطعة قراراً سياسياً، يعكس التوجه العصامي في تفكير جماهيرنا! وبتنا الآن نملك الأرضية الخصبة لدى جماهيرنا لبناء المجتمع العصامي».

المجتمع العصامي

شكلت «هبة أكتوبر 2000»[17]، التي اندلعت في الوسط العربي داخل إسرائيل تعاطفاً مع انتفاضة الأقصى، مفصلاً مهماً في بلورة وعي الشيخ رائد صلاح، حول المسار الذي يتوجب على عرب 48 سلوكه، بعد مرور 50 عاماً من العمل السياسي داخل الدولة، وتمثل ذلك بتوجهه بخطوطه العريضة نحو ما أسماه «بناء الذات والاعتماد عليها»، وما أطلق عليه مشروع بناء «المجتمع العصامي»[18].

وقد كان الدافع الأساسي لطرح مثل هذا المشروع الجديد على

---

(16) المشهد الإسرائيلي، 2004/12/27.

(17) المقصود بها حالة المظاهرات العارمة التي عمت أرجاء المدن الفلسطينية داخل إسرائيل، عكا وحيفا ويافا وأم الفحم والناصرة، تضامناً مع انطلاق انتفاضة الأقصى، وسقط خلالها عدد من الفلسطينيين بين قتيل وجريح، واعتبرت علامة فارقة في علاقة العرب هناك مع الدولة الإسرائيلية.

(18) خمايسي، راسم، انتفاضة الأقصى بين العرب الفلسطينيين في إسرائيل، معهد دراسات السلام، جفعات حبيبا، 2003، ص76.

العرب في الداخل، أن الشيخ رائد لاحظ قصوراً كبيراً في تنظيم المجتمع العربي، وشكل الخلل التنظيمي على جميع الصعد عاملاً دفعه للتفكير بمشروع رائد ومحلي، لإعادة تنظيم بنى المجتمع العربي التحتية.

ولم تكن استنتاجات الشيخ رائد في هذا المجال فكرية فقط، تتعلق بمستقبل علاقة الدولة مع العرب أو العكس، أو العلاقة الداخلية بين مكونات المجتمع العربي، بل طالت استنتاجاته سائر الصعد التنظيمية على مستوى ترشيد الجماهير نضالياً، وحاجة غالبية الوسط العربي إلى المستشفيات الأهلية، وغياب الصناعة الغذائية الأساسية للوجود الإنساني، وغيرها.

ويقول في هذا السياق: كيف ننتقل إلى مجتمع منتج يملك القدرة على أن تكون لقمة طعامه من صنع يديه، ما يساعده على الصمود في قضاياه المصيرية؟ هذا الدرس نستطيع التحدث عنه بصراحة، وبناء عليه نستطيع أن نصرح داعين وسطنا العربي، لأن يبدأ بإقامة مؤسسات منتجة في ميادين التجارة والصناعة والتموين، وإقامة مراكز ذات نمط مستقل خدمة لمجتمعنا، في شؤون الصحة والوقاية.

وقد تمت ترجمة هذا المشروع، بعد أن حدد الشيخ نقاط الضعف في المجتمع العربي الفلسطيني في الداخل، وتعرف على واقعه أكثر من أي وقت مضى، لاسيما أن تجربة انتفاضة الأقصى في الوسط العربي، مثلت له تجربة غنية ومهمة وحاسمة، أكثر من سنوات عمله السياسي كلها، وليس مصادفة أن يخرج مشروعه «المجتمع العصامي» عقب اندلاعها، حيث مكنّته من هضم تجارب السنين السابقة من العمل السياسي والجماهيري

والتنظيمي؛ بطرحه للمشروع.

وقد كانت أهم نقاط الضعف، التي لمسها الشيخ رائد في المجتمع العربي وقيادته:

1 - **القدرة على بدء النضال وجهل كيفية إنهائه:** يقول في هذا المجال: «نحن نعرف كيف نبدأ مسيرتنا النضالية، ولكن لا نعرف كيف ننتهي، هذه قضية يجب أن تدرس جيداً، وإلا ستبقى ثغرة ضعف في نضالاتنا القادمة».

وقد أكد الشيخ هذا الموقف بالحاجة إلى مأسسة المجتمع العربي، وإعادة تنظيم بناه القائمة، والتخلص من قيم قائمة، كالاستهلاك دون إنتاج، وقال مبيناً حالة القيادة السياسية العربية: «جاءت الأحداث بمثابة لطمة لصاحب رؤية انتزاع المساواة من المؤسسة الإسرائيلية، وأصابت البعض الآخر بالذهول؛ لأنه اكتشف نفسه أنه لم يكن بمستوى تحمل تبعات الأحداث، بكل جوانبها الاجتماعية والسياسية والأمنية والنضالية».

وكان جاداً باستخلاص الدروس المستفادة، التي وصفها بـ «الصعبة والدقيقة جداً»، وهدف من استخلاصها «أن نكون أصحاب رؤية أقوى وأشمل، وتحضير بنيتنا الاجتماعية بشكل أفضل مما كنا عليه حتى الآن»[19].

إن تحقيق هذه العبارة هي ملخص عمل الشيخ رائد، كقائد سياسي وحامل مشروع، وبالفعل كانت رؤيته أقوى وأشمل، لم يغفل في مشروع

---

(19) صلاح، رائد. أوراق في موضوع المجتمع العصامي، أوراق داخلية، 2000.

مأسسة المجتمع العربي أي قطاع من قطاعاته، فإضافة إلى المؤسسات الإسلامية التي تخدم كل الوسط، بنى مؤسسات تخدم قطاعات معينة داخل المجتمع، كمؤسسة النقب للأرض والإنسان، مؤسسة حيفا «زهرة الكرمل»، مؤسسة عكا وقراها، مؤسسة يافا، مؤسسة اللد والرملة.

2 - **المجتمع العربي استهلاكي:** اعتبر الشيخ رائد عملية نزع «القيمة الاستهلاكية» للمجتمع العربي، من دروس الانتفاضة؛ لأنها قيمة «تحمل خسارة تراكمية في قيمنا وأنماط سلوكنا، التي قد تعتبر بعيدة عن هويتنا، من حيث نشعر أو لا نشعر، والحاجة لمجتمع منتج هو الكفيل بالحفاظ على قيم وأنماط سلوك مجتمعنا».

وقد اهتم الشيخ بهذا الموضوع، لِما شهده الوسط العربي من حصار اقتصادي عقب الانتفاضة، ونقص المواد الغذائية الأساسية في القرى العربية. كشف الحصار الاقتصادي حالة التبعية بأسوأ صورها للاقتصاد الإسرائيلي، وبما أنه يطرح الحلول الواقعية والعملية، فلم يناد بالانفصال الاقتصادي، ويرفض حالة التبعية في الوقت نفسه، بل بتحول تدريجي للمجتمع العربي نحو الإنتاجية، وسد الحاجات الأساسية لأفراده.

كما كشفت السنون الأخيرة أن ظهر الأقلية العربية مكشوف في جميع المجالات، وبالنسبة له فلم تكن الأحداث الفائتة تعرية لهذا الواقع، بل «لطمة في وجوه المندلقين والمندفعين»، للتروي وإعادة النظر في ما آلت إليه الأوضاع، ودرساً فردياً وجماعياً.

وهكذا توصل الشيخ رائد إلى قناعة، لم يجهلها سابقاً، لكنها تعمقت في وعيه: أن المجتمع العربي ينقصه «التكافل الاجتماعي»،

وضرورة الحاجة لتعميقه: «يجب أن نبدأ بإحياء، وبشكل فوري، معاني التكافل الاجتماعي لدى جماهيرنا، وتربيتها على أن تكون مستعدة للتنازل عن كماليات كثيرة من حياتها، وهذا عنصر أساسي، نستطيع من خلاله أن نصمد، فيما إذا أشهر غيرنا في وجوهنا سيف الحصار أو المقاطعة».

3 - «مأسسة» –أو بناء مؤسسات- الوسط العربي:

ازدادت قناعة الشيخ رائد بالحاجة إلى مأسسة المجتمع العربي في الداخل، وطرح دائماً بعدين في هذا المجال:

أ – إعادة بناء المؤسسات القائمة، كلجنة المتابعة، فقد كان عضواً في لجنتها المصغرة.

ب – بناء مؤسسات فاعلة لها دور حاسم في حياة المجتمع العربي.

وبالتالي يمكن اعتبار مشروع مأسسة المجتمع العربي، مشروع حياة الشيخ رائد دون مبالغة، ولم يكن نتيجة تجربته كسياسي وقائد جماهيري، يعد الأكثر شعبية في تاريخ الأقلية العربية، بل نتيجة عمله كرئيس بلدية ناجح مدة 13 عاماً.

يقول في هذا الصدد: «الملامح العامة للسياسة الإسرائيلية، تجعل من رئيس السلطة العربية في وضع صعب لا يحسد عليه، إذ إنه بين نارين: نار المطالبة للمواطنين عنده، ونار المؤسسة الإسرائيلية التي تصمم أن تبقيه مفرغاً من حقيقة دوره المطلوب، ما دفعني شخصياً لتشجيع أمرين:

أ – تشجيع المؤسسات في الوسط العربي، على إقامة مؤسسات

تربوية وصحية؛ لتؤدي دوراً متكاملاً مع السلطات المحلية العربية.

ب - تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على بناء الشركات الاقتصادية والمؤسسات الإنتاجية».

ولم يطرح الشيخ رائد مشروعه لمأسسة الوسط العربي -وهو ملخص فكرة المجتمع العصامي- شعاراً نظرياً لإقامة مؤسسات اسمية فارغة لا تعمل، بل كانت مؤسسات الحركة الإسلامية فاعلة وناشطة، وأثرها واضح في كل ميادين وصعد المجتمع، علماً أنه يملك قدرة «غريبة» على تحويل أفكاره إلى مشروعات عملية ناجحة، تكبر مع مرور الوقت لتصبح مشروعات مندمجة مع المسار العام للمجتمع العربي.

لذلك لم تكن مصادفة أن يقوم ببناء وتنظيم غالبية مؤسسات الحركة الإسلامية، وبرغم أن مسيرة إقامة مؤسساتها وجمعياتها، تمتد على مسيرة عقدين من الزمن، إلا أنها تعمقت وأصبحت أكثر سرعة وتنظيماً ودراسة، وغطت جميع مناحي حياة المجتمع العربي.

الأمر الأكثر بروزاً في هذه الفكرة، أن المؤسسة الإسرائيلية الرسمية تلقت فكرة «المجتمع العصامي» بنوع من الشك؛ إذ اعتبرته مشروعاً انفصالياً، وبالتالي فقد شكل أحد المحاور التي سئل عنها الشيخ رائد في لجنة «أور»، التي تشكلت للتحقيق في أحداث هبة أكتوبر/تشرين الأول العام 2000، واعتبرته اللجنة مشروعاً لبناء حكم ذاتي انفصالي، وإقامة دولة مستقلة[20].

كما اعتبرته المؤسسة الأمنية تعميقاً للمنهج الانفصالي، التي تسير حسبه الحركة الإسلامية، ففي الورقة التي قدمها قسم الأبحاث في جهاز الأمن العام «الشاباك»، وأرفقتها النيابة في لائحة الاتهام ضد الشيخ رائد ورفاقه؛ جاء فيها: «في السنوات الأخيرة عقب أحداث أكتوبر 2000، وسّعت الحركة الإسلامية من نشاطها، وبدأت بناء بنية أساسية مؤسسية بديلة في مجالات الحياة المختلفة، بهدف خدمة الجماهير العربية حسب المنظور الإسلامي، ولقطع التبعية بين الوسط العربي وبين إسرائيل ومؤسساتها، تعبيراً عن رؤية الشيخ رائد كمغزى من الأحداث، بإقامة مجتمع يعتمد على ذاته، بشكل يمكن الحركة من تطوير خطها الانفصالي الذي يؤمن به، على ضوء ذلك توسعت مجالات الدعوة إلى مشروعات؛ كإقامة مدارس ومستشفيات، وإقامة أطر اقتصادية».

«الجهاد» المدني

صاغ الشيخ رائد مشروعاً حضارياً متكاملاً، خاضت الحركة الإسلامية على قاعدته «ملحمة مدنية»، لا تقل كفاءة وأهمية عن «الملحمة العسكرية»، التي تخوضها الحركات الإسلامية الأخرى، لاسيما حماس، التي تتهم بالتنسيق معها، وتمثلت هذه الملحمة بالعناصر التالية:

1 - **تأمين بقاء الشعب الفلسطيني في أرضه**: إن من أهم الأمور التي ناضل الشيخ فيها، هو تأمين بقاء الشعب الفلسطيني في أرضه، وتثبيت وجوده فيها، والحفاظ والمساعدة على تزايد نموّه؛ لأن بقاء العرب بكتلتهم

(20) صحيفة كل العرب، 2002/3/22.

السكانية الكبيرة يمثل الوثيقة الحية، وشاهد الحق الناطق بالحق في فلسطين.. كل فلسطين.

ومنذ النكبة والسلطات الإسرائيلية تعمل جاهدة، وفق مخطط محكم، لإنهاء هذا الوضع بالسعي «لأسرلة» الأسر الفلسطينية وتمزيقها، وتمارس عمليات طرد جماعي عليهم خارج الأرض إلى الشتات، وتضيِّق عليهم سبل الحياة بالضرائب الباهظة وغلاء الأسعار[21].

ولتأمين البقاء في الأرض وتثبيت الوجود، قامت الحركة بقيادة الشيخ رائد بتأمين الحياة المعيشية، بل وتحسينها، وقاية للناس من حملة التجويع والحصار المفروض عليهم، من خلال مسلسل لا يتوقف من زيادة الضرائب والغرامات الباهظة على المخالفات القانونية، والرفع المتعمد للأسعار، والحرص على شحّ المواد التموينية، حتى يضجّ الناس ويبحثوا لهم عن مكان آخر، أو يبقوا ويخضعوا للعدو ويندمجوا معه.

وفي ذلك يقول الشيخ رائد: «إنهم يرفضون الاعتراف بـ 100 قرية فلسطينية، تضمُّ 70 ألفاً من أهلنا، وهذه السياسة قد تترجم أحياناً بإهدار دمنا، وبتفريغ مجتمعاتنا من المقومات الحضارية المهمة، كالمستشفيات والجامعات والمناطق الصناعية، ما أدى إلى أن أكثر من 60% من أهلنا يعيشون تحت خط الفقر، تمزقهم المشكلات الاجتماعية».

---

(21) مجموعة باحثين، أوضاع المواطنين العرب في إسرائيل، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2001، 34.

2 - الحفاظ على الهوية الإسلامية من خلال:

أ- إحياء الروح الإسلامية والالتزام الإسلامي لدى فلسطينيي 48، عبر قوافل الدعاة الذين جابوا الأرض، يربطونهم بدينهم، تربية وعملاً ومعاملات.

ب- انطلاق حركة واسعة من العمران الإسلامي، استهدفت ترميم المساجد والمؤسسات الإسلامية، التي تحولت إلى متاحف وإسطبلات وبارات للخمر، وأوشكت على السقوط، ما أعاد للأرض والعمران سمتهما الإسلامي الحقيقي، ومثّل شهادة ناطقة بأن هنا مسلمون.

ج- إقامة سلسلة من المؤسسات الاجتماعية، كلجان الزكاة، والمستشفيات، ودور تحفيظ القرآن الكريم، والأندية الاجتماعية والرياضية، التي قامت بدور محوري في التكافل والترابط الاجتماعي، أسهم بشكل كبير في تقوية النسيج الاجتماعي، ومتانة لُحمته في وجه مشروع التذويب الإسرائيلي.

وهكذا، فقد اجتهدت الصفحات السابقة في الإشارة إلى تحليل شخصية الشيخ رائد صلاح، رئيس الحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني، وهو الذي نجح في إثارة اهتمام إعلامي حول قضايا كانت مغيبة في تاريخ الممارسة السياسية الفلسطينية المعاصرة، يقف على رأسها موضوع القدس، والحفريات التي تجرى في الحرم القدسي، وهكذا تمكن من أن يحظى بشعبية واحترام، يتجاوز مؤيديه، أحياناً، إلى خصومه السياسيين.

الحركة الإسلامية في إسرائيل: الإنشقاق والتداعيات

صالح لطفي(*)

في البدء كانت الفتنة... فمنذ سقيفة بني ساعدة، وإلى اليوم، ما زالت السياسة تشكل حالة العطب في مسيرة الأمة العربية والإسلامية على حدّ سواء، علماً أنها في المنظور الإسلامي: ما كان من الأفعال، بحيث يكون الناس معه إلى الصلاح أقرب، وعن الفساد أبعد، وإن لم يشرعه الرسول صلى الله عليه وسلم، ولا نزل به وحي[1].

(*) ماجستير في العلوم السياسية، الجامعة العبرية.

(1) ابن القيم الجوزية، أعلام الموقعين، ج4، ص372، بيروت.

إن خصوصية تكويننا السياسي أثقلتنا بأعباء التاريخ والمجتمع والجغرافيا، ونجم عنها فصام نكد بين الخطاب والممارسة، تجلى في أزمة ثقة من العيار الثقيل داخل الصف الواحد، تغلغل إلى نخاع المجتمع، ووصل حد الانشقاق، فكل حركة اختارت لنفسها هذا السبيل، إنما تعرض نفسها للتهلكة[2].

وتشير دراسة الحركات الإسلامية المعاصرة، ومن قبل الفرق الإسلامية التي أثبتها علماء الكلام والفِرق، أن وراء الخلافات التي عصفت بتاريخ هذه الأمة، ثلاثة أسباب مركزية:

الأول: يتعلق بالفهم السياسي والممارسة السياسية.

الثاني: فهم العلاقة بين العقدي والسياسي والفقهي، أو -وفقا لمفهومنا المعاصر- بمعنى تنزيل الإسلام المقدس إلى الواقع لتتم ممارسته، وبهذا تتم «أدلجة» الإسلام سياسياً وفقهياً، إلى حد الإقصاء واستباحة الدماء.

الثالث: ومنه تتناسل عملية التعصب للفكرة والمبدأ، ولو كانت منافية للحق او موشحة بوشاح الهوى وقلة الدين والورع والتقوى.

وهذا الانشقاق كان يتحول في العصور الوسيطة من تاريخ حركات الإسلام إلى فرق، «فرقة» تنجح في الاستمرار أو الفشل تبعا لأمرين:

---

(2) مجموعة باحثين، أوضاع المواطنين العرب في إسرائيل، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2001، 34.

1 - القدرة: أي قدرة هذه الفرقة على إقامة سلطة على قطعة من الأرض.

2 - مقدرة هذه الفرقة على المواءمة والتدرج مع الوضع السائد المتمثل في الجماعة الكبرى، «جماعة المسلمين»، برسم وجود الخليفة، مع احتفاظها ببعض مميزاتها تبريراً لتجديداتها.

إن الصحوة الإسلامية المعاصرة، التي تجلت بعض مظاهرها بنشوء الحركات الإسلامية، ابتليت بالانشقاقات منذ وقت مبكر، أي تقريباً مع ظهورها على المشهد العام، خاصة حركات الإسلام السياسي؛ وعلى سبيل المثال لم يحدث أي انشقاق في جماعة التبليغ، لأنها لا تمارس العمل السياسي.

وتعود أسباب الانشقاقات في الحركات المعاصرة، إلى أربعة أمور كبرى، تضاف إلى الأسباب الثلاثة المذكورة آنفا وهي:

الأول: شدة الضغط الذي مارسته السلطات على هذه الحركات عنفا وبطشا، مستعملين قاعدة: «مزيد من الضغط يؤدي إلى مزيد من التفكك»، تفكك الحركة وتفرقها إلى فرق شتى، أوْ إلى فئة تتواصل مع السلطة، وأخرى تتجه خطوات أخرى نحو التكفير والقتل.

الثاني: حب السلطة والكرسي، ورفض المداولة والارتهان إلى حرير الموقع وجميل عروضه، ورفض التقويم بين الحين والآخر.

الثالث: اختلاف الفهم في القضايا الأساسية لسياسات الحركة واقعا ومستقبلا.

الرابع: الأنا الذاتية التي تعيشها بعض قيادات العمل الإسلامي المعاصر، إذ تعتقد هذه القيادة أن الحركة الإسلامية «عزبة» أو مزرعة لفضيلته، أو/و أن العاملين في الحقل الإسلامي دهماء تذهب بهم القيادة حيث تشاء، وتصر على مجدها الشخصي، متسترا بيافطات الحراك والدعوة والعمل، ومطالبتهم الآخرين بالإخلاص، ليتضح أن هذا الإخلاص المطلوب ليس للإسلام ولا للدعوة، بل لهذه المجموعة التي تدفع بالدعوة نحو الانتحار[3].

وقد عدد العلامة أبو زهرة مجموعة من الأسباب المنشئة للاختلاف منها:

1 - غموض موضوع النزاع.

2 - اختلاف الرغبات والشهوات.

3 - اختلاف الأمزجة.

4 - اختلاف الاتجاه باختلاف العقليات، ومده إلى اختلاف مناهج البحث والنظر والمدخلات والمخرجات.

---

(3) عادل الخنساء، الانتحار الذاتي للجماعات الحركية، دار البلاغ، الكويت، 1989.

5 - تقليد الآخرين، وبالذات في القضايا الاجتماعية.

6 - اختلاف المدارك العقلية في استيعاب القضايا والتعاطي معها عقليا.

7 - الرياسة وحب السلطان، والأخذ بآراء تسوقهم إلى رغبة ملحة جامحة، ويندفعون في دعواهم، حتى يظنون أنهم مخلصون إلى ما يدعون، ويظنون أنهم يحسنون صنعاً.

8 - التعصب لما يؤمن به، ومنشأ هذا التعصب: إما استحواذ الفكرة، أو غرور وخيلاء، وحيثما كان التعصب فثمة المجادلة والمكابرة[4].

جذور الحركة الإسلامية في فلسطين التاريخية

تعود جذور الحركة الإسلامية في فلسطين إلى بدايات القرن الماضي، ونشأت كردة فعل طبيعية للحراك الصهيوني المنظم في فلسطين، في إطار الصحوة الإسلامية، إذ لا يمكننا ان نسلخ الحركة الإسلامية عن حاضنتها، الصحوة الإسلامية[5].

ويمكننا عزو هذه الصحوة إلى العلامة محمد طاهر الحسيني، فخلال عام 1928 تأسست جمعية الشبان المسلمين في فلسطين، فيما التقى أمين الحسيني الإمام حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين في مصر عام 1929، ويعتبر جمال الحسيني أول منتسب للإخوان

(4) الجدل، أبو زهرة، دار الفكر العربي، 1934، ص9-12.

(5) الكيلاني، موسى، الحركة الإسلامية في فلسطين والأردن، بدون تاريخ.

المسلمين[6]. وفي عام 1931 عقد الحاج أمين الحسيني المؤتمر الأول للقيادات الإسلامية العالمية، بمشاركة 105 شخصية من معظم الدول والتجمعات الإسلامية في العالم. ثم كان للقسام وجهاده، وللإخوان المسلمين آثارهم القوية على الساحة الفلسطينية، دعوة وجهادا وشُعُبا[7].

وأدت نكبة الشعب الفلسطيني إلى انقطاع من تبقى من الفلسطينيين على أرضهم عن باقي أجزاء شعبهم، وخضوعهم للحكم العسكري، وأدى ذلك إلى قطيعة بين أجزاء الجسد الواحد.

ومرت سنوات عجاف على المسلمين في الداخل الفلسطيني، فالحكم العسكري هَدَفَ إلى مصادرة الأراضي، ومنع عودة المهجرين والنازحين إلى بلدانهم وأراضيهم، ومنع النشاط السياسي المستقل، وتعميق الانشقاقات الداخلية، وتجنيد العملاء والوشاة، وتحويلهم إلى مخزن للأصوات لصالح حزب مباي-العمال، الذي قاده آنذاك «بن غوريون» مؤسس الدولة ورئيس الوزراء ووزير الدفاع، وتفريغ المواطنة من مضامينها، تحديدا ما تعلق بالعرب المتبقين على أرضهم[8].

وكان للتيارات العلمانية الماركسية والقومية، الدور الأساس في تعبئة الفراغ الذي خلفته النكبة وآثارها على من تبقى على أرضه.

لقد خضعت الجماهير العربية الفلسطينية التي بقيت تحت الحكم الإسرائيلي للحكم العسكري بين سنوات 1948-1966، وخلال

---

(6) مركز الدراسات المعاصرة، لطفي، 2004.

(7) نهاد علي، الحركة الإسلامية في إسرائيل: إيديولوجيا، أهداف، ومميزات خاصة، جامعة حيفا، رسالة ماجستير، إشراف البروفيسور ماجد الحاج، ص99-143، 1998.

(8) يائير بويميل، الحكم العسكري وعملية إلغائه 1958-1968، رسالة دكتوراه، جامعة حيفا، 2006.

هذه السنوات كان الاغتراب هو العنوان. وفي عام 1971 بدأت تظهر معاني الصحوة الإسلامية في الداخل الفلسطيني، فقد كان لانهيار الخط الأخضر، والتواصل مع باقي الأهل والإخوان في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكان للانكشاف على المسجد الأقصى المبارك، ودخول الدعاة إلى الداخل الفلسطيني، الدور الكبير في تغذية الصحوة الإسلامية في الداخل الفلسطيني[9].

كان فشل المشروع القومي العلماني والماركسي، وهزيمة 1967، والصراع العربي الإسرائيلي، ودخول العلماء والدعاة والكتاب الإسلامي، كلها عوامل ساعدت على دخول الصحوة الإسلامية للداخل الفلسطيني[10].

وظهرت الحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني أواسط السبعينيات، وكان لاحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة دور كبير في بروزها، حيث ظهر الكتاب الإسلامي في الأسواق المحلية، كما أن بعض الطلاب ذهبوا مبكراً لدراسات العلوم الشرعية، ومن بينهم الشيخ عبد الله نمر درويش، من كفر قاسم، حيث درس مبكراً في المعهد الإسلامي بنابلس، وتخرج عام 1972 كواعظ ومدرس للدين الإسلامي[11].

وفي الوقت ذاته كانت هناك مجموعة من الشباب تعود إلى الإسلام، وانتظم عقدها بما عرف بـ«أسرة الجهاد»، حيث كان الشيخ عبد الله مرشدها الروحي وحادي دربها، وخلال هذه السنوات، من النصف

---

(9) عل همشمار، د.يعقوبي، 1988/5/24.

(10) يسرائيل لندراوس، عل همشمار، 1987.

(11) أوري شتاندلر، عرب إسرائيل بين المطرقة والسندان، الجامعة العبرية، ص270، ط1، 1992.

الثاني من السبعينيات، توجهت أعداد من الشباب للدراسات الشرعية في الخليل وقلقيلية، وظهر الشباب المتدين.

وقد حملت أسرة الجهاد فكراً جهادياً رسالياً، وتأثرت بأفكار العلامة سعيد حوى، وأحدث اعتقال أفرادها ضجة كبيرة في إسرائيل[12]. وكان من بين المعتقلين الشيخ عبد الله نمر درويش، مؤسس الحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني، والمرشد الروحي للشباب المسلم، وهناك في السجن بدأت عملية المراجعات الفكرية التي اعتنقها الشيخ، وكان من مراجعاته تراجعه عن الفكر الجهادي، ورفضه فكر الشيخ سعيد حوى، وإنكاره انتماءه لأسرة الجهاد.

كما أنكر أنه بادر إلى أي عملية ضد الدولة بسبب عجزه الصحي، وبعد خروجه من السجن عام 1983، بدأ يلمس وبقوة خطه الاعتدالي، الذي بدأ داخل السجن، في خضم مراجعاته الشاملة، فاليهود ما عادوا أعداء، بل هم خصوم[13].

وقد طالت المراجعات كل شيء، وبدأت الحركة الإسلامية من خلال لافتة الشباب المسلم، حركة الشباب المسلم، بتأسيس الجمعيات الأهلية، التي عرفت بالروابط الإسلامية، لتشكل ناظماً مؤسسياً للحركة الإسلامية، وكانت معسكرات العمل الإسلامي وتأسيس لجان الزكاة والجمعيات المختلفة، العنوان المباشر للوجه التنظيمي للشباب المسلم: «الحركة الإسلامية»[14]. وبدا واضحا أن الخط السياسي هو الذي

---

(12) تيسير جبارة، دور الحركات الإسلامية في الانتفاضة المباركة، دار الفرقان، 1992.

(13) خصم وليس عدو، كوتيرت راشيت، 23-3-1988.

سيغلب على مسيرة الحركة بعد الاعتقالات، ففي عام 1984، بعد عام من خروج الشيخ عبد الله من السجن، خاضت الحركة في كفر برا انتخابات السلطات المحلية.

وبعد أربعة أعوام من هذا التاريخ، خاضت الانتخابات في العديد من السلطات المحلية، وكان فوزها مدوياً أذهل السلطات الإسرائيلية، ودفعت بالوزير -آنذاك- «إيهود اولمرت» آنذاك للقول بأن: «صعود الأصولية الإسلامية أمر مقلق، وستضربنا إن أهملناها»[15].

وخلال عقد الثمانينيات، قويت النبرة السياسية للشيخ درويش، وأصبح حوله حواريون وتلاميذ يؤمنون بفكره وبتصوراته، وبدا واضحا أن ثمة تصاعداً في فكره في القضايا السياسية، والتعاطي مع الدولة ومؤسساتها، وشدد دائما على انه لا يكنُ أية كراهية لليهود. فقد صرح قائلا: «أنا لا أحمل الكراهية لليهود، فكما قتلوا الأبرياء في كفر قاسم، فقد قُتِلَ أبرياء في تل أبيب ونتانيا، وأنا على يقين أن اليهودي لا يتعمد القتل، كما ان الفلسطينيين لا يتعمدون القتل كذلك، ولكن لدى الطرفين متطرفين، وهذه هي المشكلة»[16].

وأكد درويش في أكثر من موقع على ضرورة التعايش السلمي مع الإسرائيليين في البلاد.،وفي عام 1988 أيد قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، القاضية بقيام دولة فلسطينية على الأرض المحتلة عام

---

(14) مركز موشيه ديان للأبحاث والدراسات الإستراتيجية، تقرير رقم 14، الإسلام الأصولي..التحدي واستقرار المنطقة، ص71-80، 1994.

(15) هآرتس، معاريف، يديعوت أحرونوت، 1988/3/1.

(16) دافار، 1987/11/6.

1967، والشروع في مفاوضات مع إسرائيل، وشكل هذا التصريح -بعد ردود الفعل التي ظهرت من قياديين خالفوه التصور والرأي- بدايات خلاف داخل صفوف الحركة الإسلامية[17]، كما أعلن صراحة تأييده للمفاوضات المفضية إلى سلام مع الفلسطينيين، على الرغم من تحسب البعض من تعمق الخلافات داخل الحركة بسبب هذا الفيض من التصريحات.

وفي الوقت ذاته باتت السلطات الإسرائيلية متخوفة من انطلاقة الحركة الإسلامية إلى فضاءات جديدة من الكسب الدعوي، طال مرافق الحياة المعيشية والمطلبية كافة، من خلال اللجان والجمعيات والمؤسسات، وانساح العمل الدعوي بين الاهتمام بعالم الأطفال، والاهتمام بالمسنين، واعتبرت الجهات الرسمية هذه النشاطات والأعمال غطاء للحركة الإسلامية، التي باتت تنتشر في الشارع الفلسطيني، بمدنه وقراه ونجوعه[18].

مدارس تحت سقف واحد

بدا واضحا منذ لحظة خروج الشيخ عبد الله درويش من السجن، أنه خط خطاً جديداً في مسيرة الحركة الإسلامية، وبات واضحاً أن الاعتبارات المحلية هي الغالب على فكره وفلسفته.

وقد بني تصوراته الفكرية حول واقع ومستقبل الجماهير العربية في الداخل الفلسطيني، من خلال منظومة الرؤية الشرعية الذي يحمله، وبنى تصورات «اجتهادية» تتعلق بدور الحركة الإسلامية يمكننا تلخيصها بالمحاور التالية:

(17) عل همشمار، 1988/11/30.

(18) إيلي ريخس، الأقلية العربية في إسرائيل بين الشيوعية والقومية العربية، جامعة تل أبيب، 1993.

1 - مرجعية منظمة التحرير الفلسطينية.

2 - القبول بقيام الدولة الفلسطينية على أي جزء من التراب الفلسطيني، ولو كانت هذه الدولة في مدينة واحدة.

3 - المشاركة في انتخابات الكنيست الإسرائيلي، لكن هذه المشاركة تخضع للتطورات الميدانية وللحظة المناسبة[19].

في المقابل، برز توجه آخر داخل الحركة الإسلامية، تحديداً مع مطلع التسعينيات من القرن الماضي، لا يرى في المنظمة مرجعية للشعب الفلسطيني، ما لم تنتظم الإسلام منهجا ونظام حياة، ولا يرى قيام الدولة الفلسطينية على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة حلا للقضية الفلسطينية، كما لا يرى في الكنيست (البرلمان الإسرائيلي) العنوان الصحيح لقضايا العرب في الداخل الفلسطيني، بل اعتبرها مقبرة للحركة الإسلامية[20].

وهكذا نمت وتبلورت داخل الحركة الإسلامية توجهات تكاد تكون متناقضة تجاه قضايا جوهرية، تمس صلب الفهم السياسي للحركة، وقد أشار الشيخ كمال خطيب بوجود اتجاهين ومسارين داخل الحركة منذ عدة سنوات:

الأول: مسار يدعو للاندماج والانخراط في العملية السياسية، أي الانخراط بصورة كاملة في إسرائيل، والسلوك الحزبي

(19) صحيفة الندوة، 1990/3/16.

(20) الصنارة، 1994/12/3.

السياسي لأبعد حدود، بدون ضوابط محددة، أو معالم واضحة، ويقف على رأس هذا المسار الشيخ عبد الله نمر درويش، وقد أبدى تلامذة هذا التوجه استعدادهم «العملي» للانخراط في الحكومة الإسرائيلية، إذا ما عرض الأمر عليهم.

الثاني: يعمل، وبجهد جبار، على بناء جماعة إسلامية ذات مبنى تنظيمي واضح المعالم، مع خط سياسي إسلامي يحافظ على الهوية الإسلامية الفلسطينية، وإيجاد مؤسسات للحركة تعمل في حدود القانون الإسرائيلي، ويقف على رأس هذا الاتجاه الشيخ رائد صلاح، والشيخ كمال خطيب[21].

ووصلت ذروة تطور المفاهيم السياسية -كلٌ من منطلقه- إلى درجة استحالة الاتفاق بينها في المؤتمرات التي عقدتها الحركة بين سنوات 1995-1996 لبحث قضية الكنيست. وقد عبر الشيخ إبراهيم عبد الله عن هذه الحالة بقوله: «الحركة الإسلامية لم تستطع أن تستوعب الآراء المختلفة بداخلها، وقد كان بداخلها من لم يقبل قواعد اللعبة السياسية»[22].

ويلمس المراقب للتوجهات داخل الحركة الإسلامية، رفض المؤيدين للمسيرة السلمية ودخول الكنيست، قرارات المؤتمر الأول

---

(21) مجلة المجتمع الكويتية، 1996.

(22) غانم، مصطفى، 2009.

والثاني، وعملوا جاهدين على إعادة النظر في القَرار، وعلل المؤيدون إعادة النظر في قرار الحركة إلى تخوفهم من تدني نسبة التمثيل العربي البرلماني، وأن تختفي نهائيا، وأن الظروف السياسية باتت ملائمة لكي يتدخلوا لوقف التشتت الحاصل بين القوائم العربية، وحال الحيرة التي باتت تسيطر على العرب في إسرائيل[23].

علماً بأن الحركة الإسلامية اتخذت قرارها في مؤتمرها المنعقد بتاريخ 1996/5/28، بعدم الدخول في الانتخابات، ومنحت أبناءها حرية الاختيار، وكان ذلك بنسبة 70%[24].

الانشقاق في الحركة الإسلامية

منذ عام 1992 والحركة الإسلامية تتجه مسرعة نحو الانشقاق، وقد تحدث المراقبون لها عن حتمية ذلك الانشقاق، في ظل توجهين متناقضين في تناولهما لقضايا هامة، وتبدت أبعاد الهوة الفكرية بين الاتجاهين بعد الانشقاق.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، يرى الشيخ عبد الله نمر درويش، أن لا ضرورة لعودة اللاجئين الفلسطينيين في الشتات إلى أراضيهم ومدنهم التي هجروا منها، إذا ما وافقت إسرائيل على المبادرة السعودية بكل عناصرها، وقد نقلت عنه صحَيفة هآرتس «أنا الشيخ عبد الله نمر درويش، الذي لا يحمل رقما شخصيا، أقول لكم إذا قمتم بتبني المبادرة السعودية بكل عناصرها، ورفضتم حق العودة، سأكون جنديا في جيش السلام،

(23) الأيام، 1996/4/3.

(24) المجتمع، 1996/5/14.

سأقف إلى جانبكم، حتى إذا لم توافقوا على دخول لاجئ واحد»[25].

في المقابل وفي الموضوع نفسه، نجد أن الشيخ رائد صلاح يعتبر حق العودة مقوم أساس في القضية الفلسطينية، لا يمكن التهاون فيه، أو التنازل عنه، أو التفاوض عليه[26].

ووصلت الأزمة الداخلية ذروتها بعد أن اختار الطرف الداعي للدخول في الانتخابات إطار العمل ضمن القائمة العربية الموحدة، بناء على ما أفرزته الانتخابات الداخلية في مؤتمر الحركة الإسلامية.

قصة الانشقاق

في عام 1987، كتب الصحافي الإسرائيلي «يسرائيل ليندراوس»، في صحيفة دافار، مقالة مطولة حول حركة الشباب المسلم «الحركة الإسلامية»، زاعما فيها أن السلطات الإسرائيلية تشك في الشيخ عبد الله وحركته، حيث أخضع للإقامة الجبرية حتى منتصف عام 1987، ومنع من دخول الضفة الغربية، وشكك مستشار رئيس الحكومة آنذاك «عاموس جلبوع» في اعتدال الشيخ، ومسيرة الاعتدال التي ينتهجها، على الرغم من دعمه لمعسكر السلام[27].

واتخذ الشيخ عبد الله منهجاً في التأكيد على خط الاعتدال الذي يؤمن به، واقتنع به بعد خروجه من السجن، بضرورة تبني خط الواقعية، والعمل على تحسين الوضع السياسي للعرب، وتبنى مبكراً العمل على

(25) أقوال درويش في مركز رابين حول الديمقراطية الإسرائيلية، هآرتس، 2002/5/7.

(26) صوت الحق والحرية، 2002/5/32.

(27) دافار، 1987/11/6.

ضرورة الدخول إلى الكنيست.

ووصل الأمر به لأن يصرح بالقول إنه في حالة تبني الحركة لخط متشدد، يتناقض وسياسة الانفتاح والاعتدال والواقعية التي تبناها، فإنه سيعلن عن حل الحركة الإسلامية[28].

ومنذ العام 1988 بدأت الصحف العبرية تتحدث عن خلاف داخل الحركة، وفي الوقت ذاته بدأ الإعلام العبري في تسليط الضوء أكثر بكثير من ذي قبل على الحركة ونشاطاتها، ورصد كافة تحركاتها، ومطالبة الطيف السياسي الإسرائيلي بإخراجها عن القانون، فكان تحريض حزب العمل وحركة شاس تمهيداً للضغط عليها، وتعميق حالة الخوف التي سيطرت على قيادة الحركة، بعد الخروج من السجون والمعتقلات، تمهيداً لـ «أسرلتها».

ومن خلال رصدنا للمراحل التي أفضت للانشقاق خلال عقد من الزمن، يمكن رصد التطورات التالية:

المرحلة الأولى: التي امتدت من لحظة الإفراج عن الشيخ عبد الله نمر درويش، وحتى عام 1986، وتميزت بمراجعاته وتبني سياسة الاعتدال، والاستعداد للتفكير في قضية العمل السياسي الإسرائيلي، ومقابلة هذا الاستعداد من الطرف الإسرائيلي بالشك والريبة[29].

المرحلة الثانية: بين سنوات 1987 وحتى انتخابات الكنيست عام 1992، واتسمت بدخول السلطات المحلية، والتصريحات

(28) دافار، 1990/1/19.

المتتالية من مختلف القيادات، على تأكيد سياسة الواقعية والاعتدال وقبول دولة إسرائيل، وخلق وضع يعيش فيه المجتمع العربي المسلم داخل دولة إسرائيل، على أساس مبادئ الإسلام، دون الإضرار بقوانين الدولة[30].

واعتبر بعض المستشرقين الدخول للسلطات المحلية اعتراف من الحركة بإسرائيل، دولة ومؤسسات، ومعنى ذلك انضمامها للعبة السياسية، كأحد الوسائل القانونية والشرعية للعرب في إسرائيل، وهذا معناه انتهاء غربة الحركة عن الدولة[31].

المرحلة الثالثة: وتبدأ تحديدا بعد انتخابات عام 1992، وتنتهي بإعلان الحركة بقيادة الشيخ رائد صلاح عن مؤتمرها الأول المنعقد يوم 28-3-1997، وفيه تم انتخابه رئيسا لها، والشيخ كمال خطيب نائباً له، وفيه أقر إعادة صياغة مؤسسات الحركة، وانتخاب مجلس شورى[32].

وفي مقابلة مع الشيخ كمال خطيب، عرف الحركة الإسلامية بأنها «حركة لها امتداد عالمي في طول العالم الإسلامي وعرضه، وحتى في دول أمريكا وأوروبا»، ثم قامت الحركة برئاسة الشيخ عبد الله درويش بفصل الشيخين رائد صلاح وكمال خطيب[33].

وامتازت هذه المرحلة بحملات الاعتقالات، وإغلاق المؤسسات،

---

(29) هآرتس، 1988/6/17.

(30) كول هعير، القدس، 1988/3/25.

(31) دافار، 1990/1/19.

(32) صوت الحق، 1997/4/11.

كمؤسسة الإغاثة واليتيم، واعتقال د.سليمان أحمد، رئيس جمعية الإغاثة، واعتقال مندوبيها في مدينة حيفا، والتحقيق مع العاملين فيها، واستجواب الشيخ رائد صلاح.

تسلسل الانشقاق

طالب الشيخ عبدالله بإقامة كتلة سياسية عربية موحدة تشمل جميع الأحزاب العربية في إسرائيل، واقترح أن تسمى «المعسكر الوطني العربي للسلام»[34]، ثم أعلن تأييد الحركة الإسلامية لمقررات قمة الجزائر، قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، والدخول في مفاوضات من أجل حل القضية الفلسطينية بطرق سلمية، ورد عليه الشيخ رائد صلاح، رافضاً هذا الموقف، وتحدث الإعلام العبري عن خلافات جادة داخل الحركة الإسلامية[35].

بعد ذلك أعلن الشيخ درويش تأييده ودعمه للمفاوضات المفضية إلى تحقيق السلام، وقيام دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، وليس مكانها، ورفضت أصوات داخل الحركة الإسلامية هذا التوجه منه، وبدت بوادر خلافات داخل الحركة تنذر بانشقاق[36].

بدأت بوادر الانشقاق في الحركة الإسلامية، على خلفية التناغم والغزل الذي تم بين أرباب حزب العمل الإسرائيلي، وقيادة الحركة الإسلامية، أمثال الشيخ عبد الله نمر درويش وكامل ريان وإبراهيم

---

(33) الأيام، 1996/4/3.

(34) عل همشمار، 1996/4/3.

(35) عل همشمار، 1988/11/22.

(36) دافار، 1988/12/18.

عبد الله، متناسين الحرب التي شنتها قيادة حزب العمل على الحركة الإسلامية[37].

ثم أسقطت قيادات في الحركة الإسلامية شعار «الإسلام هو الحل» لكي تبدو الحركة أكثر عقلانية، وحتى لا يصدر قرار يمنعها من دخول الكنيست[38]. ثم صرح الشيخ بأن الحركة الإسلامية جزء لا يتجزأ من دولة إسرائيل، وأكد أنه مهما يحدث سنبقى هنا. وكان الشيخ عبد الله قد صرح أن نسبة الداعين في صفوف الحركة لمقاطعة انتخابات الكنيست، صفر في المائة، وأن هناك 50% من أعضاء المؤتمر يؤيدون إعطاء حرية الاختيار[39].

وبتاريخ 1995/5/26، قررت الحركة الإسلامية عدم خوض انتخابات الكنيست القادمة بمرشحين من قبلها بأي شكل من الأشكال، وإعطاء حرية الاختيار لكل فرد من أبنائها، بما يتوافق مع فهمهم واجتهادهم[40].

واجتمع مجلس شورى الحركة الإسلامية يوم 1996/3/23 لبحث موضوع اشتراكها في انتخابات الكنيست ضمن قائمة عربية موحدة، وحدثت خلافات في تفسير القرار القاضي بتكليف اللجنة السياسية المنبثقة عن مجلس الشورى لخوض الانتخابات، في إطار قائمة موحدة، وفسرت الصحافة توجه الحركة نحو الانتخابات، بأنه رد فعل في أعقاب

---

(37) الراية، 1988/10/28.

(38) الاتحاد، 1995/2/24.

(39) بانوراما، 1995/4/7.

(40) قرار المؤتمر العام للحركة الإسلامية، 1995/5/29، 9 ذي الحجة 1415هـ.

إغلاق مكاتب الإغاثة في الناصرة، بأمر عسكري أصدره «عميرام يفين» قائد المنطقة الوسطى[41].

صدر بيان «نداء الحق» بتاريخ 1996/3/29 وفيه أعلن «أننا غير ملتزمين بأي قرار يتخذ باسم الحركة الإسلامية في موضوع خوض انتخابات الكنيست، ولسنا مسؤولين عنه، ولا نتحمل أي تبعة له على أي صعيد»، ووقع البيان باسم الحركة الإسلامية، وفي هذا البيان خطوة أولى وحقيقية نحو الانشقاق.

وبتاريخ 1996/6/7 أصدرت الحركة بيانا، أوضحت فيه أنهم غير مسؤولين عن نتائج الانتخابات، ومما ورد فيه:

1 - أننا غير مسؤولين عن أي نتيجة كانت لانتخابات الكنيست ولرئاسة الحكومة، كما أن أي تصريح أو تصرف لأحد أعضاء القائمة العربية الموحدة، لا يمثل الموقف الأصيل والرسمي للحركة الإسلامية.

2 - أننا لن نتحمل أي تبعة من تبعات الانتخابات، سواء على مستوى تحالفات أو سلوكيات أو تصرفات أو تصريحات، أم على أي صعيد كان.

3 - نؤكد أننا ماضون في عملنا الإسلامي، وفي حركتنا

(41) بانوراما، 1996/3/22.

الإسلامية، وفق فهمنا العقائدي وحسنا الوطني[42].

ويمكننا عزو الخلافات التي نشبت داخل الحركة الإسلامية منذ أواخر الثمانينيات، وباتت تتضح خلال تسعينيات القرن الماضي، وأفضت إلى الانشقاق، إلى ما يلي:

1 - تغليب العمل السياسي على التربوي والدعوي، الأمر الذي هدد مميزات الشخصية الحركية لأبناء الحركة.

3 - التماهي مع الوضع السياسي في الداخل الفلسطيني، إلى حد دعم مرشحين صهاينة كـ« شيمون بيريس» لرئاسة الوزراء.

3 - كيفية التعاطي والتعامل مع الواقع المستجد فلسطينيا، سواء مع السلطة الفلسطينية، أم القوى الإسلامية.

4 - العلاقة مع الحركات الإسلامية.

وكان الشيخ كمال خطيب واضحاً في تبرير الانشقاق، ويطلق عليه «تصحيح المسار»، وساق في تبريره:

1 - أن الحركة الإسلامية تخطئ وتصيب، وعليه فلا بد من تقوية مسارها بين الحين والآخر.

2 - مهمة الحركة تغيير الإنسان المسلم في أخلاقه ومواقفه وسلوكياته.

---

(42) صوت الحق والحرية، 1996/6/7.

3 - الحفاظ على ثوابت الحركة العقدية والفكرية والسياسية والحركية، مع الاستفادة من المساحة التي يسمح بها الشرع في المرونة والاجتهاد.

4 - العمل السياسي يجب ان يرتكز على ثوابت عقدية وأدلة شرعية.

5 - العمل على تصحيح المسار التربوي في نهج الحركة، وإعادته للتوازن الطبيعي حيث بات من الواضح تضخم الجانب السياسي على الجوانب الأخرى، الأمر الذي يؤدي لاستنزاف طاقة الحركة في معارك ومشاريع لا تقع في الدرجة من حيث الأهمية والأولوية، والضعف التربوي يعني: تدني مستوى التقوى والورع، ضعف قوامة الشريعة على السلوك والأعمال والتصرفات، السقوط في حبائل الشيطان.

6 - نسعى في تصحيح المسار إلى أن يكون تصور الحركة نابعاً من القناعات الإيمانية، البعيدة عن ضغط الواقع والظروف.

7 - تحقيق الوسطية بين الأمن الداخلي والخارجي للحركة، وقد تم تقديم وتضخيم الأمن الخارجي على حساب الداخلي، والسعي الدائم لتوضيح واقعنا، حتى يصل إلى حد التزلف.

8 - تصحيح المسار يعمل على تحقيق المواءمة بين المواقف السياسية، والتوجهات الأخلاقية المنبثقة من أخلاقيات الدين الحنيف.

9 - اعتماد سياسة الغاية تبرر الوسيلة، أفقد الحركة الكثير من الكوابح التي أوردتها مآلات لم تحمد عقباها.

10 - الفرمانات والقرارات غير المسؤولة، والتفوهات النابية، والألفاظ غير المسؤولة[43].

11 - الوحدة مع الأحزاب لا تتم بشهرين، فضلاً عن أنها غير مهيأة تربويا وتنظيميا لمثل هذه الوحدة مع الأحزاب العربية، ولا يمكن التضحية بالحركة الإسلامية وتمزيق صفها من أجل هذه الوحدة[44].

وعرضت وسائل الإعلام تحليلها لما حصل في الحركة، وأشارت إلى أن هدف الشيخ عبد الله بتوحيد كل العرب، أدى به إلى التضحية بالحركة، و«نجح» في خلق شرخ عميق فيها[45]. كما كشف الشيخ كمال خطيب النقاب عن أسباب صدور «نداء الحق»، الذي أعلن فيه رفض الالتزام بقرار الانتخابات معللاً بأن:

1 - الكنيست مقبرة للأحزاب العربية والتيارات الوطنية.

2 - عجز أعضاء الكنيست العرب عن تحقيق الشعارات التي رفعوها.

3 - دخول الحركة إلى الكنيست يعني فقدانها ثقة الشارع والناس.

---

(43) صوت الحق والحرية، 1996/4/12.

(44) كل العرب، 1996/4/12.

(45) هآرتس، 1996/4/7.

4 - الخوف من خفوت الفكرة الإسلامية في نفوس أبناء هذه الدعوة.

5 - المؤتمر الذي وافق على الدخول أقر بنسبة 51% فقط، وكان استثنائيا وطارئا، ولم يعكس تركيبة وواقع وامتداد الحركة.

6 - المؤتمر السابق حضره 135 عضوا، فيما حضر المؤتمر الذي أقر الدخول 92 عضوا فقط، وبتركيبة مختلفة.

7 - هناك فجوة بين تفكير قيادة الحركة وقواعدها، فالمؤتمر السابق رفض الدخول بنسبة 70%، فيما إدارته تريد الدخول بنسبة 90%.

8 - تصحيح المسار جاء ليتدارك الأخطاء والتجاوزات.

9 - القضية ليست انشقاقاً، بل هي تقويم النهج.

10 - هناك خطر داهم يتمثل بالمسخ الفكري والوطني والديني للشخصية العربية الفلسطينية داخل إسرائيل(46).

أما الشيخ رائد صلاح، فقد بَيَنَ الأسباب التي دعت للانشقاق بقوله: «في خضم بحث قضايا الكنيست، تكشفت لنا سلوكيات وأخلاقيات غريبة عن الحس الإسلامي، كادت تعصف ببعض دعائم الأخوة والتغافر والإخلاص في العمل، والعلاقات الإسلامية». وقال: «وهناك سلوكيات

(46) الأيام، 1996/4/1.

تبعت انعقاد المؤتمر الأخير، وجسدت اجتياز الخطوط الحمراء للحركة الإسلامية بشكل خاص، ولغالبية الجماهير العربية بشكل عام، ممثلة بالتفاوض والدعوة لدعم أحد مرشحي الحكومة الإسرائيلية، دون العودة للجسم المخول ببحث هذا الموضوع؛ كل ذلك دفعنا لإصدار بيان نداء الحق»[47].

وبين حماد أبو دعابس أسباب الانشقاق من وجهة نظر مدرسة الشيخ عبد الله نمر درويش، فكتب: «نحن في الحركة الإسلامية اخترنا منهج التيسير لا التعسير، والوسطية والاعتدال لا التزمت والتعصب، ومد الجسور مع الآخرين وكل من خالفنا الرأي، ولو كانت بيننا وبين الناس شعرة ما قطعناها، وسنظل نحتكم لمؤسساتنا الشورية، أما من أراد أن يكون لأهواء شخص من الناس، أيا كان، وآثر الديكتاتورية على الشورى، والشدة والتعصب على المرونة والحكمة، فله أن يفعل بنفسه ما يشاء». ويواصل: «أما نحن فلا نملك إلا أن نقول لإخواننا الذين فصلوا أنفسهم عن مجلس الشورى القطري، قيادة الحركة الإسلامية في البلاد: اتقوا الله في أنفسكم وإخوانكم ودعوتكم، وعودوا إلى الحق، وإياكم أن تأخذكم العزة بالإثم، والله غالب على أمره»[48].

الأسباب الخارجية للانشقاق

هناك أسباب خارجة عن الحركة، ساعدت على حدوث الانشقاق، يمكن تلخيصها بما يلي:

---

(47) صوت الحق والحرية، 1996/4/12.

(48) صحيفة الميثاق ص3، بدون تاريخ.

1 - دور الإعلام الإسرائيلي

كنا قد أشرنا إلى أن ثمة دوراً إسرائيلياً في دفع الحركة لأحضان «الأسرلة»، من خلال دفعها للدخول في الكنيست، والمشاركة في العمل البرلماني. ويمكن ان نلحظ متابعة تاريخية ممنهجة في الإعلام العبري، تدفع القيادة، بالذات الشيخ عبد الله ومدرسته، نحو مزيد من الخوف على الحركة ومستقبلها، الأمر الذي أفضى إلى تبني الحركة بقيادته سياسات المهادنة مع السلطات، وازدياد التقارب بينه وبين اليسار الإسرائيلي، وتحديداً مع حزب العمل، ودوام الإعلان عن ثبات الحركة على مواقفها الملتزمة بالعمل وفق القانون، ورفضها المطلق لأي عمل مخالف للقانون مهما كانت بساطته، ولو أن يحمل معاني مختلفة، والاتجاه المستمر للتماهي مع منظمة التحرير الفلسطينية في مختلف مواقفها، والعمل على تمرير هذه السياسة داخل مؤسسات الحركة وتبنيها من قبل القيادة العليا، مجلس الشورى.

هذا فضلاً عن الإعلان الدائم عن تأييد عملية السلام والمفاوضات، وقيام الدولة الفلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، وتطور الموقف بعد الانشقاق إلى درجة عالية من الحسم تجاه مختلف القضايا ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، كمهاجمة العمليات الاستشهادية بعنف وقسوة بالغتين، بل واتهام الاستشهاديين ومن يقف وراءهم بأنهم مجرمون[49].

---

(49) الاتحاد، 1999/9/23.

وقال أحد رواد مدرسة الشيخ عبد الله: «يحرجنا الشاب الفلسطيني حين يفجر الباص الإسرائيلي، فيقتل فيه الشيخ والشاب والمرأة والطفل، ويروع بذلك الآلاف يهوداً وعرباً»[50].

وقد كثرت المقابلات مع قيادات الحركة الإسلامية في الصحافة العبرية المحلية والقطرية، وتناولت معظم المقابلات ماهية الحركة وعلاقتها بالإخوان المسلمين، وعلاقتها بحركة حماس في الضفة الغربية، ونشاطاتها الداخلية، وموقفها من الدولة واليهود، كما تناولت الفرق بين قيادات الحركة، ومواقفها المختلفة من قضايا جوهرية تتعلق بصلب الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

وكان من إبداعاتها تصنيف الحركة مباشرة بعد الانشقاق إلى جنوبية وشمالية، بحكم التموضع الجغرافي للقيادات، كما تعرضت الصحافة العبرية للفتاوى التي صدرت في العالم الإسلامي بشأن الانتخابات وحرمة دخول الكنيست، وبينت المواقف المختلفة داخل الحركة الإسلامية، بين من يعتبر مرجعيته داخلية، ومن يعتبرها غير ذلك.

وتطرقت الصحافة العبرية إلى قرارات الحركة بشأن الانتخابات، وكيف ان قيادات فيها لم تتقبل القرار القاضي بعدم المشاركة المباشرة، وتجاوزت القرار، ولو بثمن شق الحركة[51]. وفي عام 1988 توقعت الصحف انشقاقا في صفوف الحركة، بناء على السياسات التي بات يعلنها الشيخ عبد الله نمر درويش، وتحديداً ما يتعلق

---

(50) صوت الحق والحرية، 1996/3/15.

(51) هآرتس، 1996/3/23.

بالقضية الفلسطينية ومستقبلها، وبالذات بعد إعلان تأييده لمقررات المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر.

ومارس الإعلام العبري دور «الغراب» في دفع الحركة نحو مزيد من التنازلات، وتعميق الخوف من المؤسسة الإسرائيلية، وتمثل هذا التوجه المنهجي بالتحريض المباشر على الحركة، فعلى سبيل المثال، صرح نائب رئيس جهاز الشاباك اليميني «جدعون عزرا» أن الحركة الإسلامية تمتنع عن دخول الكنيست، لأن قسما من أعضائها لا يعترفون بدولة إسرائيل[52].

وفي المقابل نجد عبد المالك دهامشة، من أتباع الشيخ عبد الله، يصرح باستعداد الحركة لدفع ثمن يتمثل بانشقاقها من أجل دخول الكنيست، فقال: «قرار المشاركة في الانتخابات ينبع من تحليل عميق للوضع السياسي الموجود، وحاجة المؤمنين بدولة إسرائيل»[53].

كما يقول الشيخ عبد الله: «أما من يقول أن الحركة الإسلامية لم تستنكر أعمال العنف و«الإرهاب» فيقع في الكذب أيضا، والادعاء بأنني وحدي الذي يستنكر بشدة أعمال العنف المتبادل والإرهاب، فإن استنكاري يمثل الحركة الإسلامية كلها، لأنني لا أستنكر باسمي الشخصي، إنما أستنكر باسم الحركة الإسلامية، وعلى كل الذين يخوفون الجمهور اليهودي من الحركة الإسلامية أن يحاسبوا أنفسهم»[54].

---

(52) كل العرب، 1996/3/5.

(53) هآرتس، 1996/4/7.

(54) كل العرب، 1996/3/5.

ويعلل الشيخ كمال خطيب هذا التوجه إلى دفع الحركة الإسلامية لـ«لحس» بعض مبادئها وقناعاتها، فيقول: «هذه الزوبعة الإعلامية التي تريد أبواق الإعلام الإسرائيلية أن تثيرها حول الحركة الإسلامية لا تخيفنا أبدا، ولا تثنينا عن السير في طريقنا الذي اخترناه وارتضيناه لأنفسنا، إننا نعلم أن هذه المرحلة قاسية وصعبة، وأن الحرب على الإسلاميين على أشدها محليا وعالميا، وأنه يُراد للحركة الإسلامية وفي هذه المرحلة أن «تلحس» بعض مبادئها وقناعاتها كما يقول البعض»[55].

2 - الضغوطات السياسية

لوحظ خلال عامي 1995-1996 تدخل أطراف خارجية، عربية وفلسطينية وإسلامية، في شؤون الحركة، وبالذات ما تعلق بالانتخابات الإسرائيلية، والمشاركة المباشرة فيها، وكلٌ سعى لترويج سياساته وقناعاته.

وقد ذكر أن سفير مصر في إسرائيل محمد البسيوني التقى بالشيخ سعيد بلال، أحد رموز العمل الإسلامي في الضفة الغربية، وأحد المقربين من حماس، لإقناع الشيخ عبد الله نمر درويش بالمشاركة في انتخابات موحدة، حيث اقتنع الأخير بهذا الطرح[56]، علما بأن مجلة «فلسطين المسلمة»، المقربة من حماس، أصدرت مجموعة من الفتاوى القاطعة المانعة بحرمة الدخول في الكنيست[57].

---

(55) صوت الحق والحرية، 1996/3/8.

(56) معاريف، 1995/2/17.

(57) مجلة فلسطين المسلمة، عمان، أبريل 1995.

وقد تعرضت الصحف الإسرائيلية لفتاوى العلماء الـ 79، الذين حرموا الدخول في الانتخابات، وأثرها على الشارع العربي، ومنهم المرشدان السابقان للإخوان المسلمين مصطفى مشهور ومأمون الهضيبي، وفتحي يكن وأحمد العسال وعبد الفتاح أبو غدة وعبد المجيد الزنداني ويوسف القرضاوي وهمام سعيد، وغيرهم كثير[58].

وفي سياق الضغوطات السياسية تعرضت الحركة لضغوطات هائلة من قبل المؤسسة الإسرائيلية، بدأت بحملات التحريض عليها، وانتهت بإغلاق المؤسسات الاجتماعية والاعتقالات.

وكان نواب من الكنيست طالبوا بتشكيل لجنة تحقيق، لبحث ما أسموه «اتساع نفوذ الحركة الإسلامية في إسرائيل»، مطالبين بحظر نشاطها، ومنعها من خوض الانتخابات، فيما طالب الوزير «روبنشتاين» بتوضيح موقفها إزاء العمليات الاستشهادية[59].

الخلاصات والنتائج

منذ لحظة الخروج من السجن في أعوام 1984-1985، حدثت مراجعات داخل الحركة الإسلامية، وبدا واضحا أنها قد استفادت من درس السجون والمعتقلات، وتباينت الطرق بين قياداتها في مراحل متقدمة من مسيرة الحركة، بعد أن بات السياسي اليومي أكثر شغلا من السياسي التربوي.

---

(58) صوت الحق والحرية، 1996/6/7.

(59) كل العرب، 1995/2/24.

وتوسعت مع الأيام الشقة بين القيادات، وحدث نوع من الشق الطبقي الفكري بين القيادات العليا، المتمثلة بمجلس الشورى، الهيئة العليا في الحركة، وأعضاء المؤتمر العام، الذين يمثلون القيادة الميدانية داخل الحركة وشعبها في طول البلاد وعرضها، خاصة فيما يتعلق بالكنيست، الشغل الشاغل الذي باتت تقتات عليه قيادة الحركة.

وكانت الدراسات والمحادثات وعمليات العصف الذهني والفكري التي قامت بها الحركة خلال عام 1995، أفضت لاتخاذها قراراً بعدم الدخول في الانتخابات، إلا أن هناك من لم يتقبل هذا القرار، وظل يحاول تجاوزه، حتى نجح بعقد مؤتمر آخر، تميز بتركيبة مختلفة عن المؤتمر الذي أقر عدم المشاركة، مما أدى لخروج أربعة من قيادات العمل الإسلامي من شورى الحركة، وأصدروا «بيان الحق» الذي أفضى لقيام الحركة الإسلامية بقيادة الشيخ رائد صلاح.

يؤمن الشيخ درويش قطعا بالمشاركة في الكنيست، فهو الذي قال للوفد الأردني الذي حل ضيفا عليه: «منذ سنوات طويلة كنت مع المشاركة في انتخابات الكنيست، لكنني خشيت انقسام الحركة بسبب معارضة بعض قادتها، ولكن لا يمكن ان تقوم أقلية بفرض رأيها على الأكثرية كل الوقت».

هذا ولا يزال أثر اتفاق أوسلو على انشقاق الحركة بحاجة لدراسة جادة ومعمقة، لكن الذي يمكننا قوله أن العلاقات التي ربطت بعض قيادات الحركة، بقيادات فلسطينية شاركت في سلطة أوسلو، حيث آثر الشيخ درويش، وتحت تأثير جهات مختلفة دفعت به وبمدرسته للولوج في

معمعة الكنيست، إلى شق الحركة مضحيا بما بناه وإخوانه عدد سنين، حتى صارت سمع الدنيا وبصرها، وأمل الفلسطينيين في الداخل، وكان من نتيجة هذا الانشقاق تراجع المد الإسلامي، وحالة التدين التي ميزت سنوات الثمانينيات والتسعينيات، وعلى الرغم من عدم وجود دراسات تفحص مدى المد الديني، وتأثره بالانشقاق، إلا أن الشارع المسلم يوحي بأن للانشقاق أثرٌ ما زال ماثلاً أمام الناس.

كان من دواعي الانشقاق، عدم وجود مرجعية شرعية داخلية معتبرة، تحل محل إجماع لدى الأطراف المختلفة، وتحوز على ثقة الجميع، وتتعالى عن الخلافات، ويكون لها القول الفصل، وقد بدا واضحاً أن الحركة تتجه نحو صدام حتمي، بسبب سيطرة السياسي والحركي على مقدراتها، وهيمنتها على المؤسسات، جعلت المثقف ينزوي داخل التنظيم، لتحدث لحظة الصدام بين السياسي والحركي، في ظل غياب الشرعي والمثقف الواعي لتجارب الحركات، إذ إن الحركة في الداخل، لم ولن تكون حالة قدرية مقدورة بعينها، بسبب اختلاف المفاهيم، ومدى استيعابها المرحلي والتكتيكي والاستراتيجي والبعيد المدى والشرعي المقاصدي.

لقد كان ثمن الانشقاق كارثيا على مجتمع الداخل الفلسطيني، بالرغم من أن الحركة بقيادة الشيخ رائد صلاح دفعت بقضية الأقصى، لتكون المحور الذي تدور حوله، وليشكل رافعة سياسية وتربوية وأخلاقية للحركة والمجتمع، إلا أن ما حصل في الحركة من فعل ورد فعل، أدى لدخول المجتمع أزمة تدين ساعد عليها الانفتاح «المعولم».

كان للخارج أثر كبير في تحقيق الانشقاق، وبالذات السلطة الفلسطينية والأردن ومصر والمؤسسة الإسرائيلية، بمختلف مركباتها

الحزبية والأمنية والسياسية والرسمية، إضافة لدور فتوى العلماء في قضية الكنيست.

نادت الحركة منذ لحظتها الأولى بالتحديث والتجديد والعودة لحظيرة الإسلام، واهتمت بالتأصيل الديني للأفكار والتراث والبنى الحضارية في الداخل الفلسطيني، ونسيت هذه الحركة بقياداتها، أنها هي بذاتها قد تكون محلا للتجديد والتحديث، بفعل المتغيرات التي تحدث في المجتمع. ومن الضرورة بمكان ان تسارع في المواءمة مع المتجدد، من خلال منظوماتها الشرعية، وأن تعمل على تنزيل مقتضيات هذا التجديد على مناهجها وأطروحاتها وأفكارها.

ويوم أن سعى البعض لفعل هذا الأمر، حدث الشرخ الكبير، ذلك أن الذي حدث لم يكن مبنياً على منهج ورؤية واضحة المعالم، تنزلت من الشورى إلى الشعب وأبناء الحركة، بل إن الهوة التي اتسعت، دفعت لمغالبة هذا الطرح والتجديد ورفضه، لأنه بني على هوى ولم يبن على قيم وموروثات ثابتة ناشئة من الدين.

ومن الواضح أن هناك مدرستين في الحركة الإسلامية، لكل مدرسة قبلتها وفلسفتها، التي تطورت ببطء شديد خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، وتطورت مسرعة بعد ذلك، بعد الانشقاق، ولكل منهما مرجعيته السياسية والشرعية.

اليهودية وصعود اليمين: صدام مرتقب مع الإسلاميين

فرج نعيم(*)

تناقش هذه الدراسة تأثيرات صعود اليمين الإسرائيلي على الحركة الإسلامية داخل إسرائيل، حيث تحضر تحديات متبادلة ومختلفة الأبعاد، تتزامن مع أزمة الصراع الفلسطيني-الفلسطيني بين فتح وحماس، وانتقاص المشروعية السياسية المتبادل بين الفصيلين، أو الحكومتين، في الضفة وغزة، الذي تمثل بعداً إيجابياً في سياسات إسرائيل ومواقفها، حيث يضعف أو يغيب الممثل الفلسطيني الشرعي المواجه لها، فضلا عن تنازع الصلاحيات بين الطرفين، الذي بدا في رأي البعض «صراع استيلاء من قبل حماس على السلطة، اختتم بمرحلة الحسم، في غزة»، وصوره البعض الآخر، على أنه «صراع تمسك وتعنت من قبل فتح بالسلطة التي آن لها التخلي عنها»[1].

(*) باحث في العلوم السياسية، مصر.

(1) راجع مريم عيتاني، صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية 2006-2007، تحرير د. محسن صالح، مركز الزيتونة للدراسات والاستراتيجيات، ط1 سنة 2008، ص 13.

خرجت الأرض المحتلة والقضية الفلسطينية بعموم من حصاد عام 2008 بدلالة مؤكدة، وهي صعود اليمين الإسرائيلي سياسياً واجتماعياً، وتراجع ملحوظ لقوى اليسار وعملية السلام، وهو ما سبق أن أشارت إليه استطلاعات الرأي التي جرت خلال ذلك العام، ثم أكدتها نتائج الانتخابات في إسرائيل التي أجريت في العاشر من فبراير/شباط 2009، وانتهت بفوز بنيامين نتنياهو برئاسة الحكومة، حيث عجزت تسيبي ليفني وحزب كاديما الذي فاز بفارق صوت واحد، عن تشكيلها، وهو ما نجح فيه نتنياهو، حيث نجحت أغلب تيارات اليمين، بل حصل تيار «إسرائيل بيتنا» على أكبر نسبة مقاعد في تاريخه (14 مقعدا)، وتولى زعيمه أفيغدور ليبرمان وزارة الخارجية، وقد كان لهذا الصعود اليميني الإسرائيلي آثاره على عرب 1948 بشكل واضح، وعلى القوى الإسلامية داخل الشريط الأخضر بشكل خاص.

جاء الصعود اليميني الإسرائيلي نتيجة لما عرفه المشهد السياسي الإسرائيلي من أزمات عام 2008، جاء في مقدمتها التغيير البارز الذي جرى في هرم القيادة السياسية، حيث دفعت فضائح الفساد المالي رئيس حزب كاديما الحاكم ورئيس الوزراء إيهود أولمرت إلى تقديم استقالته من رئاسة الحزب، وانتُخبت وزيرة الخارجية تسيبي ليفني خليفةً له، غير أن الأخيرة لم تنجح في تشكيل ائتلاف حكومي جديد، مما دفع باتجاه انتخابات تشريعية مبكرة مطلع سنة 2009، وقد أثبتت تلك الانتخابات تزايد شعبية قوى اليمين الإسرائيلي بقيادة حزب الليكود، وهو ما يعني في مجموعه مزيداً من التعثر في مسار التسوية السلمية، ومزيداً من مشاريع الاستيطان والتهويد، والضغط على الفلسطينيين.

وفي المقابل، هناك تحديات تواجه حكومة اليمين الإسرائيلي، أهمها التحدي الديموغرافي، فبالانتقال إلى المؤشرات السكانية، بلغ عدد سكان «إسرائيل»، وفق الإحصاءات الرسمية الإسرائيلية في نهاية سنة 2008 نحو سبعة ملايين و 370 ألفاً، من بينهم خمسة ملايين و 570 ألف يهودي، يشكلون ما نسبته 75.5%، ونحو مليون و 490 ألف عربي، بما في ذلك سكان القدس الشرقية والجولان، أي ما نسبته 20.2%، بينما لم يصرّح نحو 320 ألفاً، أي ما نسبته 4.3%، عن ديانتهم، ويقيم نحو 500 ألف مستوطن يهودي في الضفة الغربية، بما في ذلك شرقي القدس؛ التي يبلغ عدد مستوطنيها اليهود حوالى 190 ألفاً.

ويزداد التحدي الديموغرافي لإسرائيل مع انخفاض واستمرار انحدار منحنى الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، فقد وصل عدد المهاجرين إلى نحو 14 ألفاً سنة 2008، مما يعني أن الهجرة في هذه السنة انخفضت بنسبة 30.5% عن سنة 2007، والتي بلغ عدد المهاجرين فيها نحو 20 ألفاً. وعلى ما يظهر، فسوف يستمر المنحنى السلبي للهجرة اليهودية في سنة 2009، وذلك بسبب نضوب مصادر الهجرة اليهودية، وتفاقم المشاكل الاقتصادية والأمنية في إسرائيل(2).

ويحمل التحدي الديموغرافي خطرا سياسياً وثقافياً متعلقاً بمسألة الهوية الإسرائيلية ذاتها، باعتبار إسرائيل يهودية، كما يقول نتنياهو واليمين الإسرائيلي، كما أنه يشكل في ظل تمثيل عرب 48 ما يقرب

---

(2) راجع حول ذلك التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت يونيو/حزيران 2009 (الملخص التنفيذي).

من ربع عدد السكان، عائقاً في وجه عدد من المشاريع التي تراها الأقلية العربية المسلمة الكبيرة مساساً بمقدساتها أو هويتها.

سنعرض في هذه الدراسة لتصورات اليمين الإسرائيلي الحالي، ونستطلع في الآن نفسه وضع اليسار الإسرائيلي، ثم نقرأ المواقف المتبادلة بين الحكومة اليمينية بقيادة بنيامين نتنياهو، وبين اليمين الإسلامي داخل إسرائيل، ممثلا في إسلاميي عرب 1948، أو عرب إسرائيل.

الأمن القومي ويهودية الدولة

حدد بنيامين نتنياهو ثلاثة أسس للأمن القومي الإسرائيلي، وعلاقته بمسألة السلام هي، حسب قوله، ما يلي:

1 - يهودية الدولة: الاعتراف بدولة إسرائيل بصفتها الدولة القومية للشعب اليهودي، وهو ما رفضته أغلب الحكومات والقوى العربية، وفي مقدمتها الدولة المصرية، ويرى البعض أن هذا الرفض موقف صحيح سياسياً واستراتيجياً لثلاثة أسباب رئيسية هي: «الأول: أن مصر تدرك عن حق أن الحديث عن يهودية دولة إسرائيل من شأنه أن يضيف تعقيدات جديدة لوضع هو بطبيعته معقد، ويحمل في داخله عناصر الانفجار أكثر من عناصر التسوية التاريخية. الثاني: أن محاولة فرض شرط اعتراف الفلسطينيين بيهودية الدولة قبل الدخول في أي مفاوضات للتسوية هي محاولة للتعجيز، ولنسف التسوية من أساسها. الثالث: أن مصر لا تقبل أن تكون بجوارها دولة تعمل على طرد جزء

من سكانها الأصليين، أصحاب الارض، بزعم أنهم غير يهود»[3].

2 - حل مشكلة اللاجئين خارج حدودنا.

3 - إنهاء النزاع.

ويؤكد نتنياهو أن هذه القضايا الثلاث ترتبط جميعها «بقضية الاعتراف بدولة إسرائيل» ويرى أن هذه الأسس تعد «شروطاً أساسية لإنجاز اتفاق سلام حقيقي بشكل ناجح بين الإسرائيليين وغيرهم»[4].

يختزل اليمين الصهيوني طموحات الفلسطينيين في طموحات اقتصادية وتنموية فقط، دون النظر للذاكرة والحق التاريخي للعرب والمسلمين هناك، فمثلا يشير نتنياهو في خطبته بكلية الأمن القومي بإسرائيل، إلى مقارنة غير متوقعة بين غزة ونموذج إمارة دبي، وبين وصلت إليه الأخيرة نتيجة السلام والتنمية، وما تعيشه غزة تحت سيطرة حماس الأصولية: «إن الاختبار الحقيقي الذي نواجهه هنا -إزاء السلطة الفلسطينية- يتمثل بقدرتنا على المضي قدماً باتجاه إمارة دُبي أم التراجع باتجاه غزة»، ثم يعقب بقوله: «إنني لا أقول إن الفلسطينيين في الضفة الغربية سيتحولون إلى وضعية دبي غداً أو بعد غد، لكنهم يحققون التنمية بفضل إجراءاتهم الذاتية، ونتيجة ما قمنا نحن به»[5]، ثم يضيف

---

(3) د حسن أبو طالب، إسرائيل دولة يهودية وماذا بعد؟ جريدة الأهرام 3 يونيو/حزيران 2009.

(4) من خطبة بنيامين نتنياهو في كلية الأمن القومي بتاريخ 28 يوليو/تموز 2009، منشورة على موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية.

(5) المصدر السابق.

«الاقتصاد الفلسطيني في يهودا والسامرة يتنامى حالياً بوتيرة تزيد على 7% سنوياً وربما أكثر من ذلك، أرجوكم أن تتخيّلوا ما يجري عندما يمتلئ خط الأفق لمدن مثل رام الله وجنين والخليل بالأبراج الشاهقة، وتُفتتح المجمَّعات التجارية ودور السينما والمطاعم، ويدرك الشبان الفلسطينيون أن هناك مستقبلاً ينتظرهم»، مؤكدا على رؤيته في أن «السلام الاقتصادي يدعم السلام السياسي»[6].

ويرفض اليمين الصهيوني ممثلا في نتنياهو كثيرا من مفاوضات السلام ودعواته، التي يطلقها الوسطاء أو قوى اليسار، مشيراً إلى أن المشكلة في الجانب الآخر وليست في جانبه، فيقول: «يقولون لنا إن الانسحاب هو مفتاح السلام مع الفلسطينيين، وفعلا انسحبنا، والواقع أن كل انسحاب من جانبنا جوبه بموجة إرهاب انتحاريين كبيرة وبآلاف الصواريخ، جربنا الانسحاب باتفاق، والانسحاب من دون اتفاق، انسحاب شامل وانسحاب جزئي»[7]، ثم يضيف رئيس الحكومة اليمينية بنيامين نتنياهو في موضع آخر مستثمرا الوضع في غزة كعامل مبرر لتعطيل السلام قائلا: «لقد انسحبنا حتى السنتيمتر الأخير من قطاع غزة، واقتلعنا عشرات المستوطنات وآلاف الإسرائيليين من بيوتهم، وتلقينا مقابل ذلك أمطاراً من الصواريخ على مدننا، مستوطناتنا وأطفالنا. إن الزعم بأن الانسحاب يجلب سلاما مع الفلسطينيين، أو على الأقل يقربه، هو زعم لم ينجح في اختبار الواقع»[8].

---

(6) المصدر السابق.

(7) من خطبة بنيامين نتنياهو في جامعة بارإيلان في تل أبيب بتاريخ 14 يونيو سنة 2009.

(8) خطبة رئيس الحكومة الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في جامعة بار إيلان، المصدر السابق.

وفي هذا الخطاب يضع نتنياهو شرط يهودية الدولة حيث يقول: «يجب على الفلسطينيين الاعتراف حقيقة بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي»[9]، وعلى حلّ قضية اللاجئين الفلسطينيين خارج حدود دولة إسرائيل، وعلى تلقي ضمانات دولية بشأن الترتيبات الأمنية المستقبلية، وهي الشروط التي وضعها سابقاً لدفع المفاوضات مع الفلسطينيين، والتوصل إلى سلام. ونقلت إذاعة إسرائيل عن نتنياهو قوله: «إن هذه المطالب لا تعتبر شروطاً مسبقة لاستئناف المفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية، إنما أساس للتسوية السياسية»، مؤكداً رغبة إسرائيل في استئناف المفاوضات»[10].

أما أفيغدور ليبرمان زعيم حزب «إسرائيل بيتنا» الذي تولى حقيبة الخارجية، فله تصريحات متطرفة، جعلت بلداً شريكاً في عملية السلام كمصر يرفض لقاءه، بعد أن دخل على خط المواجهة الكلامية معها عام 2001، حين طالب بقصف السد العالي بقنبلة نووية، وإغراق الشعب المصري في مياه النيل، وقبل توليه الخارجية بشهور، وفي أثناء جلسة للكنيست، خصصت لذكرى اغتيال الوزير اليمينى المتشدد رحبعام زئيفي، توجه ليبرمان بإهانة شخصية للرئيس المصري، قائلا: إن «غاندي -اسم الشهرة لزئيفى- لم يكن ليوافق أبداً على تساهلنا أمام المصريين، مرة تلو الأخرى يذهب زعماؤنا إلى مصر للاجتماع مع مبارك، وهو لم يقم أبداً بزيارة رسمية واحدة». وأضاف ليبرمان: «كل زعيم يحترم نفسه كان ليشترط أن تكون مثل هذه الزيارات متبادلة، إذا أراد التحدث إلينا، فإنه

---

(9) المصدر السابق.

(10) وكالات الأنباء في 3 أغسطس/آب 2009.

يجب أن يأتى إلى هنا، وإذا لم يأت، فليذهب إلى الجحيم»[11]، مشيراً إلى أن مبارك لم يزر إسرائيل إلا مرة واحدة فى عام 1995، لحضور جنازة رئيس الوزراء الأسبق إسحاق رابين.

وبخصوص عرب 1948 يتبنى ليبرمان خطاباً شعبوياً، فيما يخص الأمن القومي ويهودية الدولة، فهو يجمع بين كافة التناقضات السياسية الإسرائيلية، إذ يدعو لحل الدولتين «اليساري النزعة»، ولكن عبر «ترانسفير» لفلسطينيي 48، باستخدام مفردات خطاب اليمين المتطرف، ويتبنى رؤية تقوم على أهمية العلاقات بين إسرائيل ومحيطها، بل والانضمام للاتحاد الأوروبى وحلف شمال الأطلنطى «الناتو»، ولكنه يهاجم كافة قادة المنطقة، وكذلك السياسيين الأوروبيين الذين يعبرون عن تعاطفهم مع الفلسطينيين[12].

أما مبدأ يهودية الدولة الذي يشترطه نتنياهو وليبرمان، وسبقهم إليه شارون وغيره، فهو يحمل نفحات عنصرية ضد الأقلية العربية داخل الخط الأخضر، واللاجئين الفلسطينيين في أماكنهم المختلفة، سواء داخل فلسطين التاريخية أو في المنافي القريبة والبعيدة، وقد مثل استدعاء نتنياهو لهذا المصطلح من الذاكرة الصهيونية الصراعية والمرتجفة في الآونة الأخيرة، جوهر ومضمون الغايات الأسمى والأهداف الكبرى لإسرائيل، وتحولت مقولة الدولة اليهودية بصورة غير مسبوقة ولا معهودة إلى القاسم المشترك بين مختلف التيارات والكتل والأحزاب والاتجاهات السياسية والاجتماعية والثقافية في إسرائيل على حد سواء، وقد وجدت

---

(11) وكالة أنباء رويترز في 29 أكتوبر/تشرين أول 2008.

(12) مجلة مختارات إسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، يونيو/حزيران 2009.

إسرائيل في هذه المقولة الشعار الأنجع لإنهاء حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم، وفق القرار 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1948، وتصفية وإزاحة الأساس القانوني لهذا الحق والحلم والأمل من أجندة الأمم المتحدة، بدايةً لشطب الحق الفلسطيني[13].

وهو شعار قديم سبق أن استخدمه تيودور زئيف هيرتزل في خطاب الوعد في المؤتمر الصهيوني الأول، وكان حائط السد دائما في وجه الحوار والتفاوض من أجل التسوية، مع رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق أرئيل شارون، ففي يوليو/تموز 2003، وبعد ثلاثة أشهر من الحرب على العراق، قامت إدارة بوش بعملية التفاف علي مشاعر الغضب لدى العرب والمسلمين، وعملت على إعادة الاعتبار لخطة خارطة الطريق، فما كان من شارون، إلا ان طرح ضرورة قبول الفلسطينيين بيهودية الدولة الإسرائيلية قبل أي شئ آخر، وكان أن أيده الرئيس بوش في ذلك، كما أيده في رسالة مكتوبة بعدم وضع أي قيود علي ما يوصف بالنمو الطبيعي للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، وبناء مستوطنات جديدة، وأن تكون هذه المستوطنات موضوعاً للمفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وأن تحدث تعديلات في خطوط الحدود المحتملة بين دولة فلسطين ودولة إسرائيل، وبما يتيح ضم هذه المستوطنات لإسرائيل أو بمعني آخر استقطاع الأراضي التي يتم الاستيطان فيها من أراضي الدولة الفلسطينية المحتملة، وهو ما رفضه الفلسطينيون آنذاك[14].

---

(13) راجع د. حسن أبو طالب، إسرائيل دولة يهودية وماذا بعد؟ جريدة الأهرام، 3 يونيو/حزيران 2009، وكذلك نبيل السهلي، يهودية الدولة أم يهود لدولة إسرائيل، 18 ديسمبر/كانون الأول 2007.

(14) حسن أبو طالب، مصدر سابق مذكور، وكذلك الدكتور أحمد صدقي الدجاني، مصطلح الدولة اليهودية وماذا يعني؟ جريدة الأهرام، 26 يوليو/تموز 2003.

ومما يذكره المفكر الفلسطيني الراحل الدكتور أحمد صدقي الدجاني عن استغلال هذا المفهوم، ويمثل خطراً محتملاً وكبيراً، في حال قبوله، هو إمكانية ترحيل إسرائيل للفلسطينين داخلها أو خارجها للأردن، باعتبارها وطناً للفلسطينيين، بينما حدود إسرائيل التاريخية هي وطن ودولة قومية لليهود فقط، وقد كشف عن ذلك ما قاله شارون من أنه «أرسل إليّ الرئيس بوش وإلى الكونغرس في واشنطن وزير السياحة في حكومته ليقول لهم» إن الحل الذي نقبله ولا نقبل سواه هو أن يكون الأردن وطن الفلسطينيين، وبإمكان أي فلسطيني في أي مكان كان، بما في ذلك عرب إسرائيل، التوجه إلى الأردن وإقامة دولتهم فيه، وأن هذا هو الحل العملي الذي يوفر علينا، وعلى الفلسطينيين، العذابات وعدم الاستقرار، فإسرائيل من البحر إلى النهر لن تكون إلا دولة يهودية نقية»، ومما قاله شارون في هذا الاجتماع -الذي رصد لنا بعض تفاصيله الدكتور الدجاني- «قد حملنا وزير السياحة اقتراحا يقضي بإسكان أهالي الضفة الغربية وقطاع غزة في العراق، وتجنيسهم بالجنسية العراقية، للإسهام في عملية تحقيق توازن بين الشيعة والسنة»[15].

إن أخطر ما يواجه عرب 1948 هو قبول المجتمع العربي والدولي، في تصور السعي للسلام وتحريك المفاوضات، القبول بمبدأ «يهودية دولة إسرائيل»، الذي لن يكون إلا تنكيلا وطرداً لهؤلاء من مواطنهم، أو عدمية تحفظاتهم على أي سياسات تتخذها الدولة الإسرائيلية وحكومتها اليمينية تجاه هويتهم ومقدساتهم داخل الخط الأخضر، دون اعتبار لنسبتهم الكبيرة وثقلهم الديموغرافي، داخل المجتمع الإسرائيلي نفسه.

---

(15) أحمد صدقي الدجاني، مصطلح الدولة اليهودية وماذا يعني؟ مصدر سابق مذكور.

من هنا نرى أن الإصرار على يهودية الدولة الإسرائيلية ليس مجرد تطبيق لرؤية صهيونية عنصرية وحسب، بل هو مقدمة لثلاثة أمور متكاملة: الأول: التمهيد لطرد الفلسطينيين من الداخل، والثاني: إنهاء حق العودة للفلسطينيين وتوطينهم حيث هم، والثالث: إحياء مقولة أن الأردن هو الدولة الفلسطينية التي يجب على الفلسطينيين العيش فيها والهجرة إليها، سواء من داخل إسرائيل أو من باقي المنافي، عربية أو غير عربية.

الحركة الإسلامية بين اليمن واليسار الإسرائيلي

في أغسطس/آب 2009، صدر تقرير جماعة مراقبة حقوق الإنسان الأميركية، «هيومان رايتس ووتش» عن العدوان الإسرائيلي على غزة، وقد رفضت الحكومة الإسرائيلية توصياته وإداناته، ولكن ما نستدعيه هنا هو أن مهندس العملية كان محسوباً على قوى السلام في إسرائيل، وهو وزير الدفاع إيهودا باراك، والذي استمر في موقعه في حكومة نتنياهو، كما كان شيمون بيريز مهندس المجزرة الإسرائيلية «قانا» في لبنان، محسوبا على قوى السلام، فكلاهما ينتمي لحزب العمل -حزب إسحاق رابين- وليسا من كتلة الليكود، فهل هناك فرق بين العمل وميريتس وما يعرف قوى اليسار وبين والليكود وشاس وإسرائيل بيتنا، مما يعرف بقوى اليمين في إسرائيل؟ وما جدلية العلاقة بين الطرفين؟

لقد أدرك الجناح الجنوبي المعتدل في الحركة الإسلامية في إسرائيل، بقيادة إبراهيم صرصور، خطورة التعاطي الصلب مع اليمين الصاعد، واعياً بتأثير الانقسام الفصائلي الحادث، وداعيا لتطوير الأدوات والاستراتيجيات مع هذا الصعود اليميني داخل إسرائيل، ففي

في حوار له مع جريدة الغد الأردنية عام 2008 حذر صرصور من «غزو إسرائيلي شامل لقطاع غزة في الربيع المقبل»، معلناً عن «اتصالات جارية مع حركتي فتح وحماس لقبول مبادرة للحوار».

وقال رئيس الحركة الإسلامية لـ «الغد» خلال زيارته لعمان مع وفد من نواب عرب في الكنيست، إن «الخلافات الداخلية الفلسطينية تخدم المشروع الإسرائيلي»، داعياً الحركتين إلى التنازل عن «الأنا» التنظيمية التي تضعف الجبهة الفلسطينية والعودة إلى الوحدة الوطنية. ويتابع الشيخ ابراهيم قائلاً: «تخلق إسرائيل الحرج للرئيس عباس أمام المجتمع الدولي وأمام الشعب الفلسطيني الذي يعيش حالياً كارثة إنسانية خطيرة وذلك بمطالبته (بإدانة الإرهاب) والإقبال على سلطات الاحتلال دون مقابل»، معتبراً أن «عباس خاسر للمعركة في كل الأحوال».

ولكن الشيخ ابراهيم لا يدعو إلى وقف المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية على غرار مطالبات فصائلية فلسطينية، لأن ذلك من شأنه أن «يفتح المجال أمام بدائل الحرب» بحسبه، وإنما يطالب «بمواصلتها بالتزامن مع المقاومة، شريطة إسنادها بدعم سياسي واقتصادي عربي وإسلامي فاعل»[16].

وقبل انتخابات 2009 ببضعة أشهر، كتب الباحث الإسرائيلي «أورين بن دور» قائلا: «لم يكن هناك أى يسار حقيقي على الإطلاق فى إسرائيل، وما يسمى أجنحة اليسار الإسرائيلي لا يختلفون عن اليمين فى شيء فكلاهما يدعم أيديولوجية الدولة».

---

(16) من حوار للشيخ إبراهيم صرصور مع جريدة الغد الأردنية بتاريخ 2 مارس/آذار 2008.

والواقع أن محاولة إنكار وجود يسار اعتماداً على الموقف من الاحتلال ومن سياسة التمييز ضد العرب، لا تستند سوى لأطروحات نظرية مثالية، وإلى فكر أممي، لم يعد له وجود إلا فى جماعات معزولة مثل الجماعات التروتسكية، أما الواقع المعاش فقد يشهد تداخلاً في المواقف بين تيار يرى أن لليهود حقاً فى دولة تعيش في أمن مع جيرانها، وبالتالي ترفض سياسة العدوان والاحتلال، ولكنها فى الوقت نفسه لا تستطيع أن تتعاطف مع من يبررون العمليات الانتحارية الفلسطينية، أو إطلاق الصواريخ على المدنيين الإسرائيليين، وباختصار هم لا يجدون أي تناقض بين الصهيونية كمشروع تحرر لليهود، ويحصرون الحق التاريخي لهم فى حدود ما قبل الرابع من يونيو/حزيران 1967، وبين سياسة الدفاع عن الدولة ووجودها، وربما كانت جماعية رفض الخدمة لأسباب ضميرية هي أقرب الجماعات لهذا التيار فكرياً وحركياً.

لقد أفرزت الانتخابات الإسرائيلية في العام 2009 اتجاها متزايدا لنبذ ميريتس والعمل (حصلا معا على 16 مقعد) فيما حصل حزبا الوسط الليكود وكاديما على 55 مقعدا، ومرد ذلك إلى نجاح الليكود ومن قبله كاديما فى الالتصاق بالطيف الأوسط، سواء فى البرنامج السياسي أو الاجتماعي، فيما مازالت أحزاب العمل وميريتس غير قادرة على الانفصال عن الخطاب الذى درج الجمهور الإسرائيلي على اعتباره خطابا يساريا، رغم كون هذين الحزبين يتخذان عمليا مواقف غير متميزة عن الليكود وكاديما، فيما يخص معالجة القضايا الاجتماعية–الاقتصادية، والقضايا الأمنية، وبالتالى كان من المنطقي أن يميل الجمهور الإسرائيلي للتيارات الأكثر وضوحا أو اتساقا فى مواقفها العملية، والتى لا تتناقض كثيرا مع طروحاتها النظرية.

ويرى «شلومو بن عامي»، أحد رموز اليسار، والذي شغل منصب وزير الخارجية لفترة من الوقت، أن اليسار يعانى من حالة انهيار، نتيجة تزايد وزن المتدينين والمهاجرين فى المجتمع الإسرائيلي وهى أوساط لا يمثلها اليسار الإسرائيلي، دون أن يحدد هل يمكن لليسار أن ينهض وأن يجد قاعدة اجتماعية يستند إليها. بينما يصر البعض على استمرار حزب العمل ممثلاً اليسار، وأن فشله هو فشل لليسار، وأن السبب هو تركيز زعيم الحزب إيهود باراك على القضايا الأمنية، أما جدعون ليفي، أحد أهم رموز اليسار فى الصحف الإسرائيلية، فقد اتهم باراك بأنه هو الذى أعدم اليسار عام 2000 ودفنه عام 2009 بسبب عدم إخلاصه لقضية السلام والتسوية، كما سبق أن أشار جدعون ليفي إلى أنه لا يوجد يسار طالما ظل وفياً للقيم الصهيونية[17].

يذكر أن تجارب مشاركة حزب العمل في حكومات إسرائيلية تحت ظل حكومات يقودها الليكود كما حدث عام 2001 وحتى عام 2003، ثم العودة للمشاركة فى عام 2005 فى ائتلاف شارون الذى قاده بعد تأسيس حزب كاديما من أجل تطبيق خطة الانفصال عن غزة، قد بيَّنت أن الدخول إلى ائتلافات يقودها الليكود وتشارك فيها أحزاب اليمين الديني والقومي المتطرف، يؤدي حتما إلى تدهور شعبية حزب العمل، كما أن بقاء ميريتس في المعارضة لم يخدمها، بعد أن خسرت مقعدين في الانتخابات الأخيرة، رغم كونها كانت في المعارضة فى الائتلاف السابق، الذى قاده إيهود أولمرت بعد انتخابات عام 2006.

وفي الانتخابات الأخيرة، تأكد ضعف اليسار بشكل كبير، فبينما حصل حزب الوسط «كاديما» على 28 مقعداً، و«الليكود» على 27، حقق حزب «إسرائيل بيتنا» القومي المتشدد بزعامة افيغدور ليبرمان، كما كان متوقعا، نتائج جعلت منه القوة الثالثة في الكنيست، بعد حصوله على 15 مقعداً. ومُني حزب «العمل» بهزيمة كبيرة بحصوله على 13 مقعداً فقط، وهو أدنى تمثيل في تاريخ الحزب المؤسس لدولة إسرائيل.

وعليه، فإن حزبى العمل وميرتيس يتعرضان لمزيد من الهزائم فى المستقبل، إلى حد احتمال اختفاء ميريتس، وانخفاض تمثيل العمل إلى أقل من عشرة مقاعد، وإن كانت هناك احتمالات عديدة لصعود تيارات يسارية جديدة داخل إسرائيل.

ما نود أن نخلص إليه هو أن الحركة الإسلامية في إسرائيل، لا تعاني فقط من صعود يميني إسرائيلي حال، ولكن من مشهد يميني عام في المجتمع والحكومة الإسرائيلية، يكرس لمبدأ يهودية الدولة، والتمييز والعسف تجاه الجماعات والتيارات العربية داخل الشريط الأخضر.

التمييز وإجراءات التعسف

منذ احتلال فلسطين عام 1948 وحتى الآن، تطور الوضع العام لعرب 48 داخل الكيان المحتل، بيد أنه بقي سيئاً، وظل الفلسطينيّ في تلك الدولة مواطناً من درجة أدنى، وقد حدث ذلك على الرغم من انخراط بعض الفلسطينيين في الخدمة العسكرية، كما حصل مع الدروز الذين فرضت عليهم الخدمة، وبعض بدو النقب، ممن تطوعوا في سلك الجيش، وهو ما حاولت وقفه الحركة الإسلامية في إسرائيل، عن طريق دعوتها وتحميسها البدو لعدم الانضمام للجيش الإسرائيلي.

وقد مارست الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة إجراءات تمييزية كثيرة ضد عرب 1948 منها ما يمس حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، ومنها ما يمس حقوقهم السياسية، ولكن تركز في مجموعها على انتهاك حقوقهم الثقافية بشكل خاص، فبينما يصل عدد العرب داخل إسرائيل إلى ما يقرب من ربع عدد السكان، إلا أنه وحسب تقرير أصدرته جمعية «سيكوي»[18] لدفع المساواة المدنية إلى أن نسبة المستخدمين العرب في (14) وزارة حكومية تتراوح بين 6.3% في وزارة الصحة (الرقم الأعلى)، وصفر في المائة في وزارة الاتصالات، كما أنه حسب الدراسة نفسها، فإن التمييز يتحدد حول حدود القرى العربية، كما يذكر أنه منذ عام 48 لم تقم قرية جديدة للمواطنين العرب، رغم تكاثرهم الذي يفوق تكاثر اليهود بأضعاف، وقد أقيم في القرى العربية منذ عام 1948 (ألف) وحدة سكنية في القطاع العام، مقابل (337) ألف وحدة لليهود حتى عام 1975.

أما في سلك القضاء، هناك (19) عربياً من بين (426) قاضياً في البلاد، أي بنسبة 4.5%، بل إن عقوبة السجن على العرب المدانين في المحكمة، هي أكبر بضعفين من الوسط اليهودي.

ومن الجدير بالذكر أن 18 قرية من القرى التي تتصدر قائمة البطالة، هي عربية، حيث يصل متوسط البطالة فيها إلى 8.9%؛ أما المزارعون فيفلحون 16% من الأراضي الزراعية، ولا يحصلون إلا على 3.2% من كمية المياه المطلوبة.

(18) راجع صحيفة (يديعوت أحرونوت) بتاريخ 2000/6/28.

كما أن التأثير السياسي لعرب 48 لازال ضعيفا، وبخاصة الإسلاميين الذين تراجع تمثيلهم داخل الكنيست، وليس للحركة الإسلامية داخل إسرائيل-الجناح الجنوبي بقيادة إبراهيم نمر درويش سوى ممثل واحد في الدورة الحالية، وهو النائب عبد المالك الدهامشة، كما أن تأثيرهم في انتخاب رئيس الوزراء يظل ضعيفا، حيث يفشل العرب في ترجيح كفة أحدهم على الآخر، وهو ما امتحن في انتخابات (بيريز-نتنياهو) عام 1997، وانتخابات (باراك-نتنياهو) عام 1999، ثم انتخابات (باراك-شارون). في الأولى فشل العرب في ترجيح كفة بيريز على نتنياهو، على رغم التصويت الكبير له ودماء (قانا) كانت ما تزال ساخنة على يديه. أما في الحالة الثانية فقد ناصروا (باراك) على نتنياهو، مما أدى إلى فوز الأول. بيد أن مطالعة الأرقام كانت تؤكد أن (باراك) كان فائزاً دون أصواتهم. ذلك أن نسبة الـ 70% من العرب الذين صوّتوا له لم تشكل سوى أقل من 6% من مجموع الأصوات، في الوقت الذي فاز (باراك) بفارق 12% عن نتنياهو، ثم في انتخابات الوسط الإسرائيلي بين كاديما بقيادة ليفني وبين الليكود بقيادة نتنياهو سنة 2009[19].

استهداف الحركة الإسلامية

اختارت إسرائيل مناسبة ذكرى النكبة الفلسطينية، التي ألغت مصطلحها من جميع المناهج التعليمية لعرب 1948، كنوع من تفريغ الذاكرة، لتكون فرصة لقمع الحركة الإسلامية داخلها، حيث قامت

(19) إسرائيل إلى اليمين در، جريدة الجريدة الكويتية 10 فبراير سنة 2009.

باعتقال أكثر من عشرة قياديين في جناح الحركة الذي يتزعمه الشيخ رائد صلاح، لتكون بذلك قد دشنت مرحلة جديدة من الصراع الصامت بينها وبين الحركة الإسلامية.

فقبل صعود اليمين، كانت الحركة الإسلامية تتحرك بما توفر من هوامش ديموقراطية متوفرة لتعزيز قناعاتها الإسلامية والوطنية، وبالمقابل تحركت إسرائيل ضمن موازناتها الداخلية ورؤاها الإستراتيجية، واستغلت كل مساحة للقانون لملاحقة الحركة، وجمعت استخبارياً كل ما يؤيد دعواها، وبعد هذه الاعتقالات تكون إسرائيل قد انتقلت من مرحلة القبضة اللينة إلى القبضة الحديدية، ومن التصريحات إلى الأفعال.

واستمر مسلسل التعسف الإسرائيلي تجاه عرب 1948 على عدد من المستويات المعهودة كما يلي:

1 - مصادرة الأراضي، ومحاولة إزالة مساجد أو آثار إسلامية قديمة، وتحديداً في المثلث والجليل الفلسطيني.

2 - مصادرة المواطنة الإسرائيلية من العديد من الفلسطينيين، تحت ذريعة القرابة لمتهمين مقاومين، أو لمساعدين لأنشطة المقاومة الفلسطينية في الضفة وغزة.

3 - حملات تحريض ضد العرب الفلسطينيين مع كل عملية اعتقال لأحد فلسطينيي 48 متهم، أو له علاقة بالعمل المسلح، بشكل مباشر أو غير مباشر.

4 - اعتداءات بالضرب وتقييد الحركة وملاحقات قانونية للمواطنين العرب وممثليهم.

5 - سياسة التميز في كل المجالات القانونية والتوظيفية والتعليمية والاجتماعية والسياسية.

6 - سياسة الدمج و«الأسرلة»، ومحاولة تحويل الأقلية الفلسطينية العربية إلى مدمج في الوطنية الإسرائيلية -وبالتالي الظن بإنهاء الارتباطات العاطفية والتاريخية بالقضية الفلسطينية- عبر منح بعض المميزات المادية، والحقوق السياسية، التي بقيت في حدها الأدنى من الدرجة اليهودية.

وسنمثل لهذه الإجراءات بعدد من النماذج والحالات التي شهدتها الحركة الإسلامية وعرب 1948 بعموم بعد تكليف حكومة نتنياهو في مارس/آذار 2009، فبعد التكليف بيوم واحد، اندلعت مواجهات في مدينة أم الفحم العربية، بعد مسيرة استفزازية قام بها متطرفون يمينيون يهود في المدينة، وجرت مواجهات واشتباكات بين سكان أم الفحم العرب، ومعهم ناشطون إسرائيليون يساريون من جهة، والشرطة الإسرائيلية وناشطون يهود يمينيون متطرفون من الجهة الاخرى، أطلقت خلالها الشرطة الغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية وخراطيم المياه والهراوات، ما أدى إلى إصابة عدد من الناشطين والمواطنين العرب، بينهم رئيس الحركة الإسلامية داخل الخط الأخضر الشيخ رائد صلاح، وعضو الكنيست من حزب «ميرتس» اليساري إيلان غيلئون، وقد حاول هؤلاء المتطرفون اليهود تنظيم مسيرة في مدينة أم الفحم العربية،

معقل الحركة الإسلامية داخل الخط الأخضر، لتأكيد ما أسموه حقهم في التظاهر في أي مكان في إسرائيل.

وقد سمحت الحكومة الإسرائيلية اليمينية الجديدة للمتطرفين بإقامة التظاهرة، بعد أن تقدموا بعريضة إلى المحكمة العليا. ومن بين الشخصيات القيادية في المسيرة المتطرف باروخ مارزيل، الذي كان يتزعم حزب «كاخ» المعادي للعرب، والذي تم حظره في إسرائيل عام 1994، واستُجوب من قبل الشرطة مرات عدة حول قضايا متصلة باعتداءات ضد العرب، ويرأس حالياً حركة «أرض إسرائيل لنا»، كما شارك قيادي آخر هو ميخائيل بن آري النائب عن حزب الاتحاد الوطني اليميني، وفي تعليق على هذه الأحداث قال نائب رئيس حركة «أرض إسرائيل لنا» ايتمار بن غفير لإذاعة الجيش الإسرائيلي إن «الهدف من المسيرة هو أن نثبت لسكان أم الفحم أن المدينة تقع تحت السيادة الإسرائيلية، وسندخل المدينة مسلحين بأعلام إسرائيل التي سنرفعها خلال المسيرة، ونحن نطالب بالولاء لدولة إسرائيل، التي هي دولة اليهود».

وقد قام عشرات المتظاهرين العرب، يتزعمهم الشيخ رائد صلاح، بتعبئة في العاشر من فبراير/شباط 2009 الماضي لمنع مارزيل من التوجه إلى أم الفحم بعد فتح مراكز الاقتراع للانتخابات التشريعية الإسرائيلية.

واتهم رئيس الحركة الإسلامية داخل الخط الأخضر الشيخ رائد صلاح، الذي أفرج عنه بعد فترة من اعتقاله في القدس، على خلفية تنظيم احتفال بمناسبة إعلان القدس عاصمة للثقافة العربية للعام 2009

والذي كان مشاركا في المسيرة، اليمين الإسرائيلي المتطرف بأنه يسعى إلى «شرعنة ترحيل أهلنا في الداخل الفلسطيني». وأضاف صلاح أن «القضية ليست مجرد استفزاز بل موقف مصيري. يجب أن نحافظ على بقائنا ويجب الا نسمح بأي حال بدخول مارزيل ورفاقه إلى أم الفحم»[20].

مستقبل الصراع

يبدو أن إسرائيل قد دشنت مرحلة جديدة من الصراع الصامت بينها وبين الحركة الإسلامية داخل مناطق 48، وانتقلت من مرحلة القبضة اللينة إلى القبضة الحديدية، ومن التصريحات إلى الأفعال، وذلك باعتقالها فى الثانى عشر من مايو/آيار 2009 لأكثر من عشرة قياديين فى الجناح الشمالي للحركة بقيادة الشيخ رائد صلاح، ضمن حملة مداهمات واعتقالات، أطلق عليها اسم «مجهود متواصل»، طاولت زعيم الحركة رائد صلاح، فى خطوة تصعيدية غير مسبوقة، ما أثار العديد من التساؤلات والتكهنات بشأن مستقبل العلاقة بين إسرائيل والأقلية العربية بداخلها بشكل عام، والحركة الإسلامية بشكل خاص، لاسيما فى ضوء تصاعد التيار اليمينى المتشدد داخل إسرائيل، الداعي إلى تطبيق إجراءات القمع التى ينتهجها جيش الاحتلال ضد الفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة، على المواطنين الفلسطينيين من حملة الجنسية الإسرائيلية، أو التخلص منهم باعتبارهم سرطان فى جسد الدولة، يتوجب استئصاله بأقصى سرعة، حسبما عبر آفى إيتام وزير البناء والإسكان، ورئيس حزب المفدال.

---

(20) وكالة رويترز بتاريخ 25 مارس/آذار سنة 2009.

ويمكن القول إن ما يحدث الآن وسيحدث للجناح الشمالي للحركة الإسلامية داخل الخط الأخضر، من اعتقالات وسحب المواطنة، وحملات تحريض، ليس منفصلا عما يحدث من إجراءات التعسف والتمييز ضد الفلسطينيين فى مناطق 48 بشكل عام، التي سبق أن أشرنا إليها سابقا.

ويمكن إرجاع ذلك إلى عدد من الدوافع والعوامل الخاصة بعرب 1948 في التصور اليميني الإسرائيلي يمكن إيجازها فيما يلي:

- اعتبار العرب الفلسطينيين قنبلة ديموغرافية تتنامى بشكل مطرد، وستؤدى خلال العشرين سنة القادمة إلى التساوي ما بين العرب والإسرائيليين، مما سيعنى أن وجود إسرائيل، كدولة يهودية، أمراً مشكوكاً فيه، وفى هذا الإطار يمكننا الإشارة إلى التوصيات الخطيرة التى وردت فى وثيقة هرتسيليا، والتى كان أهمها احتمال تطور السياسة الإسرائيلية لممارسة الترانسفير تجاه الفلسطينيين إذا ما وجدت الظروف المناسبة، أما باقي التوصيات التى خرج بها مؤتمر هرتسيليا، والذى شارك فيه قيادات رسمية وحزبية وأمنية، فقد وضعت قيد التنفيذ الفعلي، ولعل التضييقات والملاحقات التى تجري، بالإضافة إلى مصادرة الأراضى والتوسع في الاستيطان وتشجيع الهجرات اليهودية، والإعلان رسميا عن إنشاء منطقة عازلة بين فلسطين 67 وحدود 48، تمثل جزءاً من هذه التوصيات.

- معضلة الجغرافيا فى المثلث والجليل، والمتمثلة بوقوعه على خطوط التماس مع فلسطين 67، والأهم أن هذا القطاع كثافته

عربية صرفة، كما أن وضعيته القانونية مهزوزة، حيث إن قرار التقسيم (181) يدخل هذه المنطقة ضمن حيز الدولة الفلسطينية، وقد جرى ضمه إلى إسرائيل بموجب اتفاقية رودوس 1948 الموقعة بين الأردن وإسرائيل، مقابل ضم الضفة الغربية إلى الأردن، ولعل الأخطر بنظر إسرائيل أن سكان هذا القطاع ذي الأغلبية العربية، مسلمون محافظون ذوى تقاليد رصينة، ولعل وجود مجمل هذه التناقضات فى منطقة هذا القطاع يجعل خوف الساسة في إسرائيل أكبر، لذا بدا الارتباك الإسرائيلي واضحاً تجاه التعامل مع هذا القطاع، فتارة تسعى لتهويده وتكثيف الوجود الاستيطاني في عمقه للسيطرة عليه، وتارة من خلال مصادرة آلاف الدونمات، بتطبيق سياسة أقرب لليسار الذى يفكر بالتخلص من هذا القطاع من خلال إجراء تبادل بين مناطق المثلث تحديدا، مقابل احتفاظ إسرائيل بمستوطناتها الكبيرة.

إن صعود اليمين الإسرائيلي عجل بدوره فى انتقال إسرائيل من سياسة الاستيعاب والتكيف إلى سياسة الضغط والملاحقة، ونقل حيز التخوفات الإسرائيلية المستبطنة إلى سياسات فاعلة، تمثلت بإجراءات القبضة الحديدية، بدل القبضة اللينة التى اتبعها اليسار الإسرائيلي، المتخوف من خسارة أصوات العرب الفلسطينيين فى انتخابات الكنيست، بعكس اليمين الإسرائيلي المتحرر من ذلك، نظراً لكون التصويت العربي لصالحه لا يزيد تقليديا عن 5% من مجموع الأصوات العربية، و 1% من العرب المسلمين تحديداً.

الجناح الشمالي وخيار الشرعية والسرية

إن هناك معالجة خاصة من قبل الأجهزة الأمنية الإسرائيلية لوضعية الجناح الشمالي للحركة الإسلامية، لاسيما وأن الجدل حول الحركة لم ينقطع منذ سبع سنوات داخل الدولة العبرية، ولم يكن جوهر هذا الجدل خلال تلك السنوات سوى مصلحة الدولة. حيث رأى المعارضون لفكرة إخراج الحركة خارج القانون أن ذلك سيحولها إلى العمل السري، الأكثر خطراً على الأمن، والمساند بالضرورة لجهود قوى المقاومة الفلسطينية فى الشق الثاني من الأراضى المحتلة، أى الضفة وغزة، وبالطبع سيؤثر ذلك تأثيراً كبيراً على نمط علاقة أكثر من مليون فلسطيني من حملة الجنسية الإسرائيلية بالدولة، وهو ما قد يحولهم مع الوقت إلى قنبلة متفجرة بدل دمجهم فى المجتمع، هذا بالإضافة إلى أن الصورة الخارجية للديموقراطية الإسرائيلية كانت حاضرة على الدوام في سياق الجدل حول خيار إخراج الحركة الإسلامية خارج القانون، لاسيما أنها صورة ما برح الإسرائيليون يزايدون بها على العالم أجمع، ولعل ذلك ما دفع إلى ترتيب التهمة على نحو يستبعد من المشهد حقيقة الدوافع التى وقفت خلف استهداف الشيخ رائد وحركته، وحشرها فى مصطلح الإرهاب، فيما هي أكبر من ذلك بالنسبة لإسرائيل.

ورغم رفض جناح الشيخ رائد صلاح الاشتراك فى الكنيست، وتصلبه تجاه الأسرلة أو المرونة السياسية، إلا أنه أقبلت بقوة على انتخابات المجالس المحلية، واستطاع تحقيق فوز واضح فى العديد من البلديات، وتتبدى خطورة هذا الجناح بالنسبة لإسرائيل، مع تصلبه الإيديولوجي بدرجة ما، في عدد من الملامح:

أولا: نشاط الحركة الإسلامية بقيادة رائد صلاح، وقيامها بجهد مميز لربط الأقصى بالهم الوطني لفلسطينيي 48 ضمن حملة «الأقصى فى خطر»، وهى الحملة التى لم تقتصر على الجهد الإعلامي فحسب[21]، ومن أهم هذه الأسباب أن الكثير من خلايا المقاومة استعانت في السابق بأبناء الحركة الإسلامية لتنفيذ عملياتها بالعمق الإسرائيلي، ورغم أن إسرائيل لم تستطع أن تثبت توجه الحركة تجاه عسكرة النضال، إلا أن إسرائيل اعتبرت تحريض الحركة ضدها سببا كافياً لخلق نوعيات فلسطينية مرتبطة بالمقاومة، وهذا بالضبط ما عبر عنه كارمي غيلون الذي قال: يجب ضربهم حتى ولو لم يكن لهم علاقة مباشرة بالعمل العسكري.

ويبدو أن الشيخ رائد صلاح زعيم الجناح الشمالي يتوقع دائما من الحكومات الإسرائيلية الكثير، ضده وضد مبادئ حركته وأهدافها، فهو يقول عن خطته المضادة: «ربما تسارع المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة إلى مسح سمات وعلائم الملكيات الوقفية من الوجود خلال فترة التوجه إلى المحاكم، وهنا نطمئن جميع إخوتنا بأننا قد أوشكنا على الانتهاء من وضع خارطة قطرية مسحية تفصيلية، لتثبيت جميع الملكيات الوقفية، وذلك عبر مؤسسة الأقصى، أما بالنسبة للملكيات التى مسح المساحون علائمها، فسنطالب مقابلها بريع الوقف بدلاً من رقبة الوقف».

---

(21) راجع محمد جمعه، استهداف الحركة الإسلامية داخل إسرائيل، مختارات إسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام على العنوان التالي على الإنترنت:
http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/CI2R31.HTM

الشيخ صلاح ضرورة مواجهة التصعيد اليميني تجاه الحركة الإسلامية بين عرب 1948، ضمن إطار لجنة «المتابعة» العليا، الهيئة السياسية الموحدة لفلسطينيي الداخل، ودعا إلى الالتفاف حول «المتابعة»، وشدد على امتلاكها القابلية لتكون مؤثرة جداً.

وعن الصدام المحتمل مع اليمين الصاعد والحاكم في إسرائيل قال زعيم الجناح الشمالي: «إنه لم يكن يوما من هواته، لكنه من الواضح أن المؤسسة الإسرائيلية باتت تتعامل معنا بنهج صدامي، وعلينا تحديد المواقف والأسلوب المناسب»، وهو ما يعني استعدادا من جانب الإسلاميين-الجناح الشمالي لممارسات عنفية مضادة وصدامية، للتحول نحو المجابهة الأمنية مع القوات الإسرائيلية متى استمر استهدافها، وهو ما لن تصيب أخطاره سوى مواطني ومدنيي الداخل بين عرب 48 ما لم تضبط موازينه وأدواته[22].

ملامح الصدام المرتقب

في خطوة استفزازية جديدة تستهدف عرب 1948 الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية، وبعد نحو أسبوع على قرار شطب الأسماء العربية للمدن من الإشارات المرورية في إسرائيل، أعلن وزير التربية الإسرائيلي جدعون ساعر، أن تعبير «النكبة» الذي يدلّ على قيام دولة إسرائيل في عام 1948 وتهجير الفلسطينيين من مدنهم وقراهم، سيشطب من الكتب المدرسية المخصصة للعرب الإسرائيليين.

---

(22) وديع عواودة، فشل الأسرلة أجج العنصرية في إسرائيل، موقع الجزيرة نت في 2-8-2009.

وقال ساعر في بيان إن «قرار إدراج هذا التعبير قبل سنوات عدة في التعليم الموجه إلى العرب الإسرائيليين شكل خطأ سيصحح في الكتب المدرسية المقبلة التي يتم الإعداد لها حالياً»، مضيفاً: «لا سبب لاعتبار قيام دولة إسرائيل كارثة في برنامج تربوي رسمي». وقال المتحدث باسم وزير التعليم يسرائيل تويتو: «بعد دراسة المسألة مع خبراء التعليم، تقرر حذف كلمة النكبة. لا يمكن تصور أن نتحدث عن إقامة الدولة اليهودية في إسرائيل باعتبارها نكبة».

وكانت لجنة حكومية قد أقرت صيغة لمشروع القانون المثير للجدل حول النكبة. وتعتبر الصيغة التي تم التوافق عليها نسخة مخففة من مشروع قانون اقترحه وزير الخارجية الإسرائيلي زعيم إسرائيل بيتنا القومي العنصري أفيغدور ليبرمان، كان ينص على اعتبار الاحتفال بذكرى «النكبة» مخالفة جنائية، مع فرض عقوبة بالسجن تصل حتى ثلاثة أعوام بحق كل من يخالف هذا القرار.

ويقضي القانون المقترح بحجب الأموال الحكومية عن أي مؤسسة تمول نشاطات تعتبر ضارة بالدولة. وتشمل هذه النشاطات «رفض وجود إسرائيل بوصفها دولة الشعب اليهودي» وتدعيم «النضال المسلح أو الأعمال الإرهابية» ضد إسرائيل.

ويذكر أن رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي بنيامين نتنياهو سبق أن اعتبر، عندما كان زعيماً للمعارضة قبل عامين، أن كلمة النكبة التي تدرس في مدارس عرب الـ 48 تصل إلى حد الترويج لدعاية ضد الدولة،

وقد استخدم تعبير النكبة فقط منذ عام 2007، عندما كانت يولي تامير من حزب العمل (يسار الوسط) وزيرة للتعليم. والتعبير ليس جزءا من المقرر الذي يدرس في المدارس اليهودية؛ وجاء في الكتاب أن العرب يطلقون على الحرب مصطلح النكبة، في حين أن الإسرائيليين يسمونها «حرب الاستقلال»(23).

طمس الهوية

في خطوة استفزازية جديدة تتخذها حكومة بنيامين نتنياهو اليمينية تجاه الفلسطينيين، أعلنت وزارة النقل الإسرائيلية في يوليو/ تموز 2009، أنها ستمحو الأسماء العربية للبلدات في إسرائيل من لوحات اتجاهات السير للإبقاء على الاسم العبري وحده.

وبموجب القرار، لن يكتب اسم القدس العربي بعد الآن، بل سيستخدم بدلاً منه اسم «يروشالايم» بالأحرف العربية. وعلى اللوحات سيكتب بالإنكليزية اسم «يروشالايم» للقدس، و«ناتزرات» للناصرة كبرى المدن العربية في إسرائيل، و«يافو» ليافا المدينة الساحلية الواقعة قرب تل أبيب، و«تسفات» لمدينة صفد في الجليل. وقالت ناطقة باسم الوزارة إن وزير النقل إسرائيل كاتز «اتخذ هذا القرار الذي سيطبق تدريجياً، وسيعهد بهذه المهمة إلى إدارة الأشغال العامة».

وفي تصريح لصحيفة يديعوت أحرونوت، قال كاتز الذي ينتمي إلى حزب ليكود الذي يرأسه نتنياهو إن هذا الاجراء هو ردّ على رفض

---

(23) قدس برس ورويترز في 23 يوليو سنة 2009.

الفلسطينيين تسمية البلدات الإسرائيلية بأسمائها العبرية.

وأشار كاتز إلى أنه في الخرائط الفلسطينية مازالت البلدات الإسرائيلية تحمل في أغلب الأحيان أسماءها العربية، التي كانت تطلق عليها قبل حرب 1948. وأوضح أن تغيير الأسماء هذا لن يشمل بلدات فلسطينية في الضفة الغربية تخضع للسلطة الفلسطينية.

يذكر أنه منذ عام 1949 أطلقت مئات الأسماء التوراتية على البلدات الإسرائيلية الجديدة، التي بنيت مكان قرى عربية دمرت. وقال رئيس الوزراء الإسرائيلي حينذاك ديفيد بن غوريون: «علينا استبعاد الأسماء العربية لأسباب سياسية، بما أننا لا نعترف سياسياً للعرب بحق امتلاك البلد». وكانت إسرائيل قررت في يناير 1968 إطلاق اسم «يهودا والسامرة» على الضفة الغربية[24].

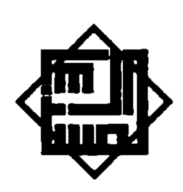
(24) وكالة الأنباء الفرنسية وجريدة الجريدة في 14 يوليو سنة 2009.

فهرس الأعلام

فهرس البلدان والأماكن والمواضع

(أ)

(ن)



مركز المسبار للدراسات والبحوث

Al Mesbar Studies & Research Centre

www.almesbar.net

المراسلات البريدية:

ص.ب. 333577

دبي، الإمارات العربية المتحدة

للاشتراك:

هاتف: 77 151 36 4 971+

فاكس: 78 151 36 4 971+

info@almesbar.net



مناكفة في بيت العدو

الحركات الإسلامية في إسرائيل

هذا الكتاب يرصد حراك عرب 1948 الفلسطينيين داخل إسرائيل ، ويتناول تحديداً الحركة الإسلامية داخل إسرائيل، ويتتبع أجنحتها ومواقفها وقضاياها، وعلاقتها بالدولة الإسرائيلية وقواها الحزبية والسياسية، وانفعالها بقضايا المجتمع الفلسطيني "المعايشة، المقاومة، التحرر أو الستقلال".





